المراقب الاقتصادي والاجتماعي

2009

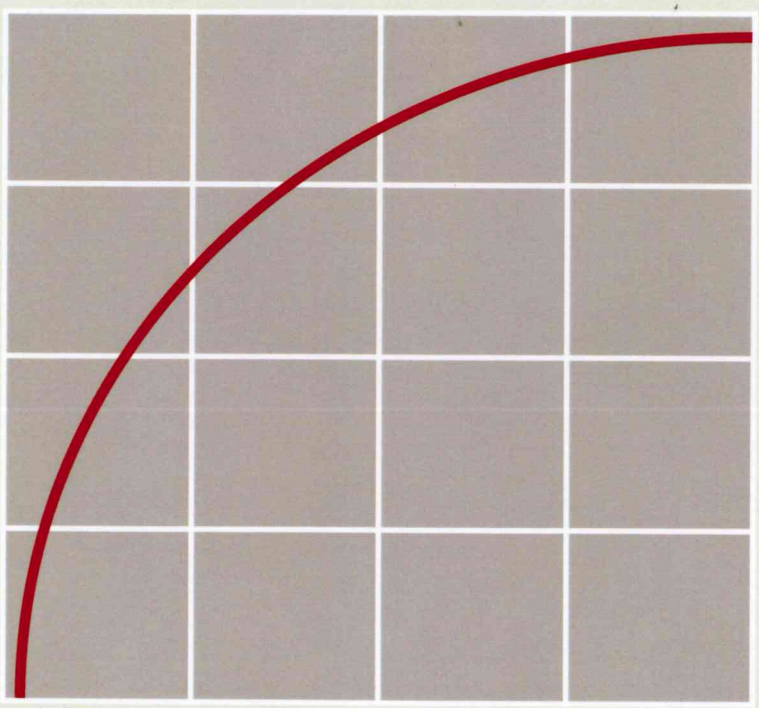

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

عـــدد 18

كانون أول

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر)
عبيدة صلاح (المنسق العام)

فريق البحث:
من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):
عبيدة صلاح (منسق)
أسرار زهران

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
أمينة خصيب (منسق)

اشرف سمارة	أحمد عمر	سعدي المصري
هاني الأحمد	عادل قرارية	حاتم قرارية

ومن سلطة النقد الفلسطينية:
محمد عطاالله (منسق)

معتصم أبو دقــة	محمد عابد

حقوق الطبع
© 2009 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2009 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2406340
فاكس: +972-2-2406343
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2009 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تقديـــــــــم

يعرض هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي مجمل تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الثاني من العام 2009. وسيرى القارئ أن إختلاف الوضع السياسي بين الضفة والقطاع قد عكس نفسه في تباين كبير في النشاط الاقتصادي بين المنطقتين. ففي القطاع، استمر الحصار الإسرائيلي والمقاطعة الدولية كما أنه لم يحدث أي تقدم جدي في معالجة الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي (27 كانون الأول 2008– 18 كانون الثاني 2009). ونتيجة لذلك، استمر تراجع النشاط الاقتصادي في القطاع مع تفشي البطالة وانتشار الفقر. وفي المقابل، حصل تحسن ملحوظ في النشاط الاقتصادي في الضفة كنتيجة لتدفق المساعدات الدولية والهدوء النسبي الذي ساد الأراضي الفلسطينية في الأشهر الماضية.

ويحتوي هذا العدد من المراقب على تفاصيل بعض القضايا الهامة التي حصلت في الأشهر الماضية، كصدور وثيقة "فلسطين ..إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" التي أعلنتها الحكومة الثالثة عشرة كبرنامج وخطة عمل تهدف إلى تحقيق متطلبات إقامة الدولة المستقلة بعد سنتين. وإعلان الإنتهاء من إعداد نظام الجمارك الفلسطيني "تواصل" الذي تم إعداده بمساعدة منظمة الأونكتاد ووفق معايير النظام العالمي (أسيكودا). ويضم هذا العدد أيضاً أربعة صناديق مستقلة عن النص. يتعرض الأول لموضوع نقصان كميات اللحوم الذي يعاني منه سكان الضفة الغربية وقطاع غزة كنتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على إستيراد اللحوم والحيوانات الحية. ويعرض الصندوق الثاني تطورات قضية السماح لشركة ثانية تقديم خدمات الهاتف الخلوي إلى جانب شركة جوال. ويتناول الصندوق الثالث موضوع نقص السيولة في غزة. كما يعرض الصندوق الرابع بعض جوانب مشروع قناة البحر الأحمر– البحر الميت.

وتم في هذا العدد متابعة التقليد الذي ابتدأ قبل عددين في تخصيص صندوق مستقل تحت عنوان "قضايا اقتصادية" لشرح معنى وتطور وأبعاد بعض المفاهيم أو النظريات أو المؤسسات الاقتصادية ذات الأهمية. وتستكمل "قضايا اقتصادية" في هذا العدد مناقشة الجزء الثالث من موضوع النمو الاقتصادي، والذي يتناول علاقة النمو بتوزيع الدخل القومي.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالسعي المستمر للتواصل مع القراء، والاسترشاد بآرائهم، وذلك من أجل الارتقاء بتحرير المراقب ليكون قادراً على تلبية رغباتهم واحتياجاتهم. كما نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث، الذي أشرف على إعداد المراقب وتحريره.

نعمان كنفاني	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	القائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1. رؤية المراقب **1**

2- النشاط الاقتصادي **4**

3- سوق العمل **10**

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 11

3-2 البطالة 14

3-3 الأجر وساعات العمل 16

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة 17

4- تطورات المالية العامة **19**

4-1 تطورات الأداء المالي 19

4-1-1 الإيرادات *19*

4-1-2 التمويل الخارجي *21*

4-1-3 النفقات *23*

4-1-4 الفائض (العجز) *24*

5- التطورات المصرفية **26**

5-1 محفظة التسهيلات الائتمانية 28

5-2 الودائع غير المصرفية 30

5-3 الأرصدة الخارجية 32

5-4 حقوق الملكية 32

5-5 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 33

5-6 نشاط غرف المقاصة 33

5-7 تطور عدد المصارف والفروع 35

6- سوق فلسطين للأوراق المالية **36**

7- الأسعار والقدرة الشرائية **38**

7-1 الأسعار 38

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية 41

7-3 أسعار المنتج 42

7-4 أسعار صرف العملات 42

7-5 القدرة الشرائية 43

8- النشاط الفندقي **44**

9- تسجيل الشركات **46**
9-1 رخص الأبنية 50

10- الإجراءات الإسرائيلية **53**
10-1 الشهداء والجرحى 53
10-2 عوائق الحركة والتنقل 53
10-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة 53
10-4 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل 53
10-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين 53

11- المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة **54**
11-1 المساعدات النقدية 54
11-2 المساعدات العينية 54

12- المساكن في الأراضي الفلسطينية **56**
12-1 واقع المساكن 56
12-2 كثافة السكن 56
12-3 شكل المسكن وحيازته 56
12-4 هدم المساكن 56

13- قضايا اقتصادية **57**

قائمة الجداول

جدول 1: نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 5

جدول 2: نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%) 6

جدول 3: النمو الاقتصادي 7

جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة لأرباع العام 2008، والربع الأول والثاني 2009 7

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2008–2009 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%) 8

جدول 6: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 2008– 2009 12

جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 2008– 2009 13

جدول 8: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 2008– 2009 13

جدول 9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 2008–2009 14

جدول 10: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 2008– 2009 14

جدول 11: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 2008– 2009 15

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 2008– 2009 16

جدول 13: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل الربع الثاني 2008– الربع الثاني 2009 17

جدول 14: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربعين الأول والثاني من العام 2009 18

جدول 15: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني 2009 18

جدول 16: تطور الإيرادات العامة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009، ومقارنتها مع موازنة العام 2009 21

جدول 17: هيكل المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 22

جدول 18: تطور النفقات العامة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 ومقارنتها مع موازنة العام 2009 24

جدول 19: تطور عجز/ فائض الموازنة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 ومقارنتها مع موازنة العام 2009 25

جدول 20: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 26

جدول 21: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 29

جدول 22: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة للأعوام 2006 و2007 و2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 33
جدول 23: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص، وعدد وقيمة الشيكات المعادة منها لأرباع العام 2008، والربعين الأول والثاني من العام 2009 34
جدول 24: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الثاني من العام 2009، والربع السابق 38
جدول 25: نسب التغير الشهرية والربعية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال أشهر الربعين الأول والثاني 2009 39
جدول 26: نسبة التغير الربعية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني 2009 مقارنة بالربعين السابق والمناظر 39
جدول 27: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية،حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الثاني 2009 مقارنة بالربع الأول 2009 41
جدول 28: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي لأشهر الربع الرابع من العام 2008، والربعين الأول والثاني من العام 2009 43
جدول 29: المتوسط الشهري لأسعار صرف العملات (دولار، دينار مقابل الشيكل) والتغيرات في قوتها الشرائية للأشهر الست الأولى من العام 2009 43
جدول 30: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثاني 2009، مقارنة مع الربع الثاني 2008 والربع الأول 2009 45
جدول 31: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأرباع: الربع الثاني 2008– الربع الثاني 2009 46
جدول 32: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الهيئة القانونية خلال الربع الأول من العام 2009، والربعين السابق والمناظر له 48
جدول 32: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الهيئة القانونية خلال الربع الأول من العام 2009، والربعين السابق والمناظر له 48
جدول 33: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال الربعين الأول والثاني من العام 2009 49
جدول 34: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال أرباع العام 2008، والربع الأول والثاني من العام 2009 51
جدول 35: عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية 55
جدول 36: التوزيع الجغرافي للمساعدات العينية المقدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2008 55

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: الدعم الخارجي الشهري المقدم لدعم الموازنة 2007-2009 19

شكل 2: تطور الإيرادات العامة للربع الثاني 2009 20

شكل 3: تطور النفقات العامة للربع الثاني 2009 23

شكل 4: موجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني بحسب الربع للأرباع الثلاثة الأخيرة من العام 2008، والربعين الأول والثاني من العام 2009 27

شكل 5: هيكلية موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام 2009 27

شكل 6: هيكلية مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام 2009 28

شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل للفترة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 30

شكل 8: اتجاه التسهيلات حسب نوع العملة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 30

شكل 9: هيكلية الودائع غير المصرفية لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام 2009 31

شكل 10: التسهيلات الائتمانية كنسبة من الودائع غير المصرفية خلال أرباع العام 2008، والربعين الأول والثاني 2009 31

شكل 11: الأرصدة الخارجية كنسبة من ودائع العملاء خلال أرباع العام 2008، والربعين الأول والثاني 2009 32

شكل 12: نصيب كل عملة من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص من حيث العدد في الربع الثاني من العام 2009 34

شكل 13: نصيب كل عملة من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص من حيث القيمة في الربع الثاني 2009 35

شكل 14: تطور عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2006 و2007 و2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 35

شكل 15: مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربعين الأول والثاني للعام 2009 37

شكل 16: أداء مؤشرات القطاعات خلال أشهر الربع الثاني للعام 2009، والشهر الذي يسبقه 37

شكل 17: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع من الربع الثاني 2008 – الربع الثاني 2009 40

شكل 18: الرقم القياسي لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع الثلاثة الأولى 2008، والربعين الأول والثاني 2009 42

شكل 19: تطورات القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار، وكذلك تطورات أسعار المستهلك لأشهر الربع الرابع 2008، والربعين الأول والثاني 2009 44

شكل 20: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني للأعوام 2006-2009 44

شكل 21: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثاني للأعوام 2006- 2009 45

شكل 22: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية بالدينار الأردني للربع الثاني من العام 2009، والربعين السابق والمناظر له 47

شكل 23: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام 2009 (%) 47

قائمة الصناديق

صندوق 1:	اللجنة الاقتصادية المشتركة تناقش قضية استيراد اللحوم وبيع المنتجات الفلسطينية في القدس	3
صندوق 2:	الوطنية وجوال وإسرائيل	9
صندوق 3:	السيولة في غزة	36
صندوق 4:	قناة البحر الأحمر–البحر الميت	51

الملخص التنفيذي

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2009 ارتفاعا بحوالي 6.4%، مقارنة بما كان عليه في الربع الأول من العام 2009. وبناءً عليه، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5.6%.

سوق العمل: ارتفعت نسبة المشاركة في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الثاني من العام 2009، مقارنة مع الربع السابق، حيث بلغت 41.7%. إلا أن الارتفاع كان في الضفة الغربية فقط، أما قطاع غزة فقد شهد انخفاضاً في نسبة مشاركة كل من الذكور والإناث خلال الربع. وتراجعت نسبة البطالة في الربع الثاني من العام 2009 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصلت إلى 22.2%. أما معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر فقد سجل ارتفاعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدل 4% و2.9% على التوالي. ومن جهة أخرى ارتفع عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الثاني بحوالي 11.7%.

المالية العامة: بلغ إجمالي الإيرادات في الربع الثاني 356.4 مليون دولار، بارتفاع 1.2% عن الربع الأول 2009. وشكلت الإيرادات المحلية 27.3% منها. في المقابل انخفض إجمالي النفقات وصافي الإقراض بنسبة 12.1% مقارنة مع الربع السابق، وبلغ 626.2 مليون دولار.

التطورات المصرفية: شكلت التسهيلات الائتمانية ما نسبته 35.1% من إجمالي الودائع. وقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية بحوالي 14% لتصل إلى 2.1 مليار دولار. كما ارتفعت قيمة موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 2.4% مقارنة مع الربع الأول، وصلت قيمتها إلى 7.8 مليار دولار.

سوق فلسطين للأوراق المالية: ارتفع مؤشر القدس في نهاية الربع الثاني 2009 بنسبة 2% عن إغلاق الربع السابق. وارتفعت مؤشري قطاعي الخدمات والبنوك، في حين انخفضت مؤشرات قطاعات التأمين والصناعة والاستثمار. وقد تم تداول 54.6 مليون سهم خلال الربع الثاني من العام 2009، وبحجم تداول 145.5 مليون دولار. وبلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة نحو 2.38 مليار دولار.

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الربع الثاني من العام 2009 ارتفاعاً في أسعار المستهلك بالمقارنة مع الربع الأول من العام 2009. وشهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الثاني من العام 2009 ارتفاعا طفيفاً بنسبة 0.86%. ففي الضفة الغربية، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 0.52% كما ارتفعت الأسعار في القدس بنسبة 1.64% مقارنة مع الربع الأول 2009.

النشاط الفندقي: ارتفع عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الربع الثاني من العام 2009 إلى 118 فندقاً. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2009 ما مجموعه 99,202 نزيلاً، 15.2% منهم من الفلسطينيين، و34.6% من دول الإتحاد الأوروبي. ويتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 43.7% من مجموع النزلاء.

تسجيل الشركات: شهد الربع الثاني من العام 2009 انخفاضاً بنسبة 10% تقريباً في عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية مقارنة بالربع السابق، حيث تم تسجيل 412 شركة من نهاية شهر آذار وحتى نهاية شهر حزيران. أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد الشركات المسجلة خلال الربع الثاني من العام 2009 ما مجموعه 87 شركة.

رخص الأبنية: انخفض عدد رخص الأبنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2008 بنسبة 19.2% فقط. وارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بشكل كبير خلال الربع الثاني من العام 2009 بحوالي 9.6%. أما بيانات قطاع

غزة فهي غير متوفرة للربع الثاني 2009، كما هو الحال في الأرباع الأول والثالث والرابع من العام 2008.

الإجراءات الإسرائيلية: بلغ عدد الشهداء 23 شهيدا خلال الربع الثاني من العام 2009، فيما بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين 272 جريحاً للفترة نفسها. وبلغ عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية المفاجئة (الحواجز المؤقتة) في الضفة الغربية 1280 حاجزاً خلال الربع الثاني من العام 2009. وبلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل خلال نفس الربع 379 مرة.

المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة: بلغ عدد مرات تقديم المساعدات النقدية خلال العام 2008 أربع مرات، حيث يتم صرف مبلغ 1000 شيكل لكل أسرة تتلقى المساعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمبلغ إجمالي المساعدات النقدية الموزعة يصل لنحو 175,139 ألف شيكل. وبلغ عدد الأسر المستفيدة من الدفعات النقدية المقدمة في كل ربع خلال العام 2008 حوالي35 أعداد الأسرة المستفيدة. وقدرت قيمة المساعدات العينية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي بحوالي 45 مليون دولار في العام 2008، حيث تم توزيع مساعدات عينية لأكثر من 48 ألف أسرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

المساكن في الأراضي الفلسطينية: بلغ متوسط كثافة السكن في الأراضي الفلسطينية 1.7 فردا للغرفة في العام 2008، بواقع 1.6 فرد/غرفة في الضفة الغربية، مقابل 1.9 فرد/غرفة في قطاع غزة. وبلغت نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تسكن في وحدات سكنية ذات كثافة سكنية 3 أفراد أو أكثر للغرفة 12.7%.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 1994– 2008

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان (ألف نسمة)															
الأراضي الفلسطينية	–	–	–	2,871.60	2,962.20	3,053.30	3,138.50	3,225.20	3,314.50	3,407.40	3,508.10	3,612.00	3,719.20	3,825.50	2,871.60
الضفة الغربية	–	–	–	1,838.80	1,891.20	1,943.70	1,992.60	2,042.30	2,093.40	2,146.40	2,203.70	2,262.70	2,323.50	2,385.20	1,838.80
قطاع غزة	–	–	–	1,032.80	1,071.10	1,109.70	1,145.90	1,182.90	1,221.10	1,261.00	1,304.40	1,349.30	1,395.70	1,440.30	1,032.80
الحسابات القومية (مليون دولار)															
ن.م.ج **	3,012	3,193	3,286	3,702	4,148	4,512	4,119	3,765	3,264	3,750	4,198	4,560	4,322	4,536	4,640
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,406	1,388	1,348	1,438	1,546	1,612	1,428	1,270	1,070	1,195	1,317	1,387	1,275	1,298	1,290
الإنفاق الأسري**	3,062	3,093	3,106	3,493	3,807	4,180	3,982	3,901	3,628	4,103	4,400	4,468	5,257	4,374	–
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,052	1,065	1,161	1,311	1,531	2,081	1,561	1,120	954	1,204	1,022	1,266	1,347	1,310	–
صافي الميزان التجاري السلعي **	–1,609	–1,522	–1,652	–1,786	–1,951	–2,636	–2,432	–2,055	–2,082	–2,382	–2,210	–2,009	–1,669	–1,575	–
الواردات السلعية **	2,022	1,980	2,164	2,326	2,601	3,271	2,979	2,419	2,424	2,777	2,622	2,467	2,204	2,093	–
الصادرات السلعية **	413	458	512	540	651	635	547	363	342	394	412	458	535	518	–
الأسعار والتضخم															
متوسط سعر صرف الدولار امقابل الشيكل	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042
معدل التضخم (%) ***	–	–	–	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	3.5	3.8	1.9	9.9
سوق العمل															
عدد العاملين (ألف شخص)		417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648
نسبة المشاركة (%)	–	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3
معدل البطالة (%)	–	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأوضاع الاجتماعية															
نسبة الفقر (%) ****	–	–	23.6	22.5	20.3	–	–	27.9	–	–	25.6	29.5	30.8	34.5	–
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	–	14.3	14.2	12.5	–	–	19.5	–	–	16.4	18.1	18.5	23.8	–
المالية العامة (مليون دولار)															
صافي الإيرادات المحلية*****	–	–	–	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780
النفقات الجارية وصافي الإقراض	–	–	–	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273
النفقات التطويرية المدعومة خارجيا	–	–	–	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	190
فائض (عجز) الموازنة قبل الدعم	–	–	–	(55)	30	5	260–	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)
إجمالي المنح والمساعدات	–	–	–	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,953
فائض (عجز) الموازنة الكلي	–	–	–	35–	40	28	219–	313–	259–	268–	125–	275–	34	61	270
الدين العام	–	–	–	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406
القطاع المصرفي (مليون دولار)															
موجودات/ مطلوبات المصارف	–	–	–	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645
حقوق الملكية	–	–	–	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857
ودائع العملاء لدى المصارف	–	–	–	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829
عدد المصارف	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات لا تشمل القدس الشرقية (باستثناء بيانات البطالة).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 1994– 2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 –2008 هي سنة 2004، و بيانات العام 2008 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1994–2006 كانت 1996 (100=1996)، سنة الأساس للعامين 2007 و2008 هي 2004 (100=2004).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة. الفقر (أو الفقر المطلق): أية أسرة قياسية (6 أفراد: 2 بالغين، 4 أطفال) تحوز ميزانية تقل عن 1,886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن. الفقر المدقع: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2,362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى.

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

1. رؤية المراقب

لم يحدث في شهور الربع الثاني من عام 2009 أي تغيير في المناخ السياسي في إتجاه تحقيق إنفراج في العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية، أو العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية، أو في المناخ الدولي الذي له تأثير على الوضع الفلسطيني. بل على العكس من ذلك، لقد حصل نوع من التشدد في مواقف كل الأطراف في إتجاه تكريس أجواء الصراع والنزاع. وفي هذا المجال لا بد من التوقف عند المواضيع الهامة التالية:

- ✧ حصول تصعيد خطير في موقف الحكومة الإسرائيلية بالنسبة لمدينة القدس. إذ على الرغم من أن وضع المدينة هو واحد من قضايا مفاوضات الحل النهائي كما هو وارد في كل الإتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاقية أوسلو في عام 1993، إلا أن الحكومة الإسرائيلية الحالية، بتركيبتها المبنية على أساس تحالف حزب الليكود مع حزب العمل، تتبع سياسة تهدف إلى إحداث تغيير جذري في الوضع الديموغرافي والجغرافي والاقتصادي للمدينة بشكل يجعلها من ناحية عملية خارج إطار المفاوضات. فلقد أوردت تقارير صحفية إسرائيلية أن بلدية القدس، مدعومة من الحكومة، تقوم بتطبيق حزمة من السياسات والإجراءات تهدف إلى (1) تخفيض نسبة السكان الفلسطينين في المدينة من 38% النسبة الحالية إلى 20% خلال العشر سنوات القادمة، (2) قطع صلة القدس الشرقية مع باقي الضفة الغربية عن طريق تطويقها بشكل كامل بمستعمرات يهودية، (3) ضمان سيطرة إسرائيل الكاملة على كل المدينة. ولقد بدأت الإدارة الجديدة لبلدية القدس تطبيق هذه الحزمة من السياسات والإجراءات منذ نهاية عام 2007. وتشير مصادر وزارة الداخلية الإسرائيلية إلى أنه في عام 2008 وحده تم حرمان 4,577 مواطن فلسطيني من سكان القدس من هوياتهم الشخصية، وهو رقم يزيد على نصف عدد الذين سحبت هوياتهم الشخصية طوال الأربعين سنة الماضية (1967-2007). وفي ذات الوقت الذي يتم فيه العمل الدؤوب لتحقيق هذه الأهداف تعمل إسرائيل، بشكل مستمر، على جعل منطقة الحرم الشريف في القدس بؤرة ساخنة للنزاع والمواجهة وذلك عبر إصرارها على القيام بحفريات أثرية في منطقة الحرم يرى فيها بعض المراقبين تهديداً للإسس التي يقوم عليها بناء المسجد الأقصى وقبة الصخرة. كما أن تشجيع المتعصبين اليهود على القيام بزيارات استفزازية متكررة لساحة الحرم يزيد من أجواء الاحتقان والخطر.
- ✧ حصول تغير في موقف الإدارة الأمريكية للرئيس أوباما بالنسبة لموضوع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، فقد قامت إدارة أوباما فور تسلمها الحكم في 20 كانون الثاني 2009 بإرسال أكثر من إشارة على عزمها إعطاء أولوية عالية لموضوع حل الصراع العربي_ الإسرائيلي، وخصوصاً في جانبه الفلسطيني- الإسرائيلي. وأعلنت الإدارة تمسكها بنهج "خارطة الطريق" التي تقضي بأن يسبق مفاوضات الحل النهائي بين الطرفين توقف الفلسطينين عن إستخدام أسلوب العنف في مقاومة الاحتلال، وتوقف إسرائيل عن التوسع في نشاط الإستيطان اليهودي على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وبحكم أن السلطة الوطنية الفلسطينية أوفت بالتزاماتها المتعلقة بضبط الأمن الداخلي والحد من العمل العسكري ضد إسرائيل، دعت إدارة الرئيس أوباما إسرائيل إلى إيقاف التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية. ولكن حكومة إسرائيل لم توافق على هذا الطلب ودخلت مع الإدارة الأمريكية في مفاوضات طويلة ومضنية حيث تحججت بأنها لا تستطيع وقف التوسع الإستيطاني في منطقة القدس على أساس أن المدينة هي جزء من إسرائيل وفق القانون الإسرائيلي. أما بالنسبة لمستوطنات الضفة الغربية، خارج محيط القدس، فهي على استعداد أن يكون التوسع مقيداً بحدود ما تسميه "التوسع الطبيعي" فقط.[1] ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد توصلت مع الحكومة الإسرائيلية إلى مساومة حول الموضوع حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها مستعدة لتجميد التوسع الإستيطاني في مستوطنات الضفة الغربية خارج محيط

[1] أنظر المراقب عدد 17، صندوق (1): مفردات وأرقام وحقائق الاستيطان.

مدينة القدس لمدة عشرة أشهر، وقامت الإدارة الأمريكية بالترحيب بذلك، والإعلان عن اعتقادها بان هذا الإجراء كاف لعودة الطرفين لمائدة المفاوضات. ومن الواضح أن هذا الموقف يشكل تراجعاً خطيراً من الإدارة الأمريكية، إذ أنه يمثل إعترافاً ضمنياً من الولايات المتحدة الأمريكية بأن القدس الشرقية التي تم إحتلالها في حرب 1967 لها وضع يختلف عن بقية أراضي الضفة الغربية التي تم إحتلالها في ذات الحرب. ومن المفيد أن نلاحظ أن الإعلان الإسرائيلي بتجميد الإستيطان لمدة عشرة أشهر يعني أن الحكومة الإسرائيلية ستتوقف لمدة عشرة أشهر فقط عن إصدار تصاريح بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، ولكن العمل ببناء 3000 وحدة سكنية تم الترخيص لها قبل أسابيع سيستمر. كما أن بناء ما يخص المرافق العامة والبنية التحتية سيستمر، هذا بالإضافة إلى أن كل نشاط البناء الإستيطاني في محيط القدس سيستمر.

- حصول تشنج وتشدد في مواقف الفصائل الفلسطينية تجاه موضوع المصالحة الوطنية وانهاء حالة الإنقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فلقد تعثرت جهود المصالحة الوطنية التي تتم برعاية الحكومة المصرية في القاهر ولم تسفر عن توقيع وثيقة إنهاء الخلاف كما كان متوقعاً. وقد أسهم في تأزيم الموقف ما ترافق مع إصدار "تقرير غولدستون "الذي كان له تداعيات كبيرة عملت على توسيع شقة الخلاف وتعميق شعور عدم الثقة بين الاطراف الفلسطينية المختلفة[2].

- من الواضح ان الأحداث آخذة في التطور في اتجاهات ليست في صالح الشعب الفلسطيني، والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم قدرة الشعب الفلسطيني على رأب الصدع الذي حدث بين قواه السياسية، وبالتالي عدم قدرة تلك القوى على صياغة إستراتجية واضحة ومحددة توظف كل إمكانات الشعب الفلسطيني لمقاومة الاحتلال بكل الطرق المشروعة والمتاحة حتى يتم تحقيق الاستقلال.

إن وقف هذا التهديد الخطير للمشروع الوطني الفلسطيني يضع كل القوى السياسية الفلسطينية أمام مسؤولياتها التاريخية ويحتم عليها ضرورة إجراء حوار سياسي جاد وبنّاء يعمل، بأسرع ما يمكن، على إنهاء الانقسام السياسي وتأليف حكومة وحدة وإنقاذ وطني تضطلع بأعباء صياغة برنامج وطني للتنمية يحقق الأهداف الرئيسية التالية:

- العمل بشكل جاد وحثيث على كسر الحصار على قطاع غزة، والشروع في عملية إعادة البناء والترميم وتخفيف معاناة المواطنين المشردين والمتضررين عبر تقديم المعونة الإنسانية العاجلة.
- إعادة ربط الضفة الغربية بقطاع غزة من الناحية الاقتصادية، وفي نفس الوقت ربط عملية الإغاثة في الأراضي الفلسطينية على الأمد القصير مع خطة وطنية شاملة للتنمية.
- تبني إستراتيجية النمو المحابي للفقراء (Pro-poor growth) وذلك بتأمين الخدمات التعليمية والصحية لذوي الدخل المحدود مع تبني السياسات والإجراءلت التي تساعد الفقراء والمهمشين من المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- انتهاج سياسات صناعية (Industrial Policies) لمساعدة القطاع الصناعي على الخروج من المأزق الذي كرسته أوضاع الحرب والدمار وعدم الاستقرار.

[2] بعد توقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 18 كانون الثاني عام 2009، قامت الأمم المتحدة بتأليف لجنة تقصي حقائق من المختصين للبحث في تهم ارتكاب جرائم حرب أثناء العدوان .وقد تم اختيار القاضي رتشارد غولدستون من جنوب أفريقيا لرئاسة اللجنة وهو يهودي وله علاقات وثيقة في المجتمع الإسرائيلي وذو سمعة مهنية ممتازة. كما ضم الفريق مجموعة من الحقوقيين المشهود لهم بالنزاهة والحرفية . وفي 15 سبتمبر 2009 صدر تقريرا للجنة متضمنا إدانة صريحة. لا لبس فيها، لإسرائيل على ارتكابها جرائم حرب ضد المدنيين إثناء الحرب .كما أدان التقرير تصرفات المقاومة الفلسطينية في إطلاق الصواريخ على أهداف مدنية إسرائيلية. وكان من المفروض ان يتم عرض التقرير على مجلس حقوق الإنسان في جنيف في جلسته المنعقده بتاريخ 10 أكتوبر 2009. ولكن التقرير لم يعرض في تلك الجلسة حيث تم سحبه بناء على توصية من الدول العربية والإسلامية كما صرح الرئيس محمود عباس، وقد أثار ذلك موجة من الإستنكار والإدانة من كل فصائل المقاومة الفلسطينية ومن كل القوى السياسية الفلسطينية والعربية والإسلامية. ونتيجة لموجة الإدانة الشاملة لطلب تأجيل عرض التقرير عادت منظمة التحرير وطلبت من المجلس أن يتم التصويت على التقرير وهذا ما حصل في اجتماع 16 أكتوبر 2009، حيث تبنى المجلس التقرير بأغلبية 25 صوت ومعارضة 6 أصوات، وامتناع 11 دولة عن التصويت. ومن أشهر الدول التي صوتت مع التقرير كانت روسيا والصين والهند، أما أشهر الدول التي صوتت ضد التقرير فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وألمانيا وإيطاليا. بينما امتنعت بريطانيا وفرنسا عن التصويت.

صندوق 1: اللجنة الاقتصادية المشتركة تناقش قضية استيراد اللحوم وبيع المنتجات الفلسطينية في القدس

نص اتفاق باريس، الذي لا يزال يشكل الإطار الرسمي لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، على حق الفلسطينيين باستيراد كميات محددة سنوياً (كوتا) من سلع معينة من بينها الغنم والعجل الحي واللحوم المجمدة (القوائم A1 وA2). ونص الاتفاق أيضا على حق السلطة بفرض المعاملة الجمركية (بما فيها التعرفة) التي ترغب بها على الكميات المحددة من السلع في تلك القوائم.

عندما تم التوقيع على اتفاق باريس وتحديد كميات الكوتا من السلع في العام 1994 لم تبلغ كوتا اللحم الحيّ آنذاك أكثر من 400 طن للضفة والقطاع معاً. ولكن السلطة الفلسطينية عملت منذ ذلك التاريخ مع الطرف الإسرائيلي على زيادة تلك الكميات لتفي باحتياجات السكان وازدياد الطلب. ولقد بلغت كميات كوتا اللحوم السنوية في العام 1999 الأرقام التالية:

- ✧ لحم غنم حي: 1,000 طن (نحو 25 ألف رأس)
- ✧ لحم عجل حي: 500 طن.
- ✧ لحم غنم مجمد: 1,000 طن.

ظلت هذه الكميات ثابتة منذ العام 1999 وحتى اليوم. ولقد طالب الوفد الفلسطيني في اجتماع "اللجنة الاقتصادية المشتركة"[3] الذي عقد في مطلع أيلول 2009، بإعادة النظر بكافة كميات الكوتا على ضوء الزيادة الكبيرة للسكان. وطالب الوفد الفلسطيني بشكل خاص زيادة كوتا اللحوم إلى الأرقام التالية:

- ✧ لحم غنم حي: 8,000 طن (نحو 200 ألف رأس)
- ✧ لحم عجل حي: 8,000 طن
- ✧ لحم غنم مجمد: 1,500 طن

وطالب الوفد أيضا تخصيص كوتا جديدة لاستيراد 1,000 طن من اللحم المبّرد (لحم طازج ينقل بالبرادات).
وبرر الوفد الفلسطيني في اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة طلب زيادة كوتا اللحوم بعاملين. أولهما، زيادة السكان وزيادة الطلب على اللحوم، وثانيهما الارتفاع الحاد في أسعار الأعلاف في مطلع العام، وهو ما أدى بالرعاة إلى ذبح النعاج مبكراً، مما أدى إلى انخفاض أعداد القطعان المحلية وارتفاع كبير نسبياً في أسعار اللحوم في أسواق الضفة الغربية (إلى نحو 60–70 شيكل لكيلوغرام لحم الضأن من نحو 40–50 شيكل) مع حلول عيد الفطر. وتوقع البعض ان يرتفع السعر من جديد مع حلول عيد الأضحى إذا لم يطرأ تغيير جوهري على كمية العرض.

كان موقف الوفد الإسرائيلي في اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة متحفظاً للغاية. وادعى الوفد أن إسرائيل لا ترغب بزيادة كوتا اللحوم خشية أن يتسرب اللحم المستورد للسوق الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية (التي لا تسمح إلا باستيراد لحوم الكوشر)[4]. ولكن الوفد وعد بدراسة الأمر وإعطاء المطلب الفلسطيني الأهمية اللازمة.

جاء الرد الرسمي الإسرائيلي بعد نحو عشرة أيام من الاجتماع على شكل رسالة إلى وزارة الاقتصاد. وفي تلك الرسالة رفضت إسرائيل مراجعة موضوع الكوتا وزيادتها من ناحية مبدئية. ولكن تم تقديم "بادرة حسن نيّة" والسماح باستيراد 15 ألف رأس غنم و2,500 عجل إضافي لمرة واحدة. كما تضمنت الرسالة موافقة إسرائيل أيضاً على زيادة كوتا اللحم المجمد من ألف إلى 1,300 طن أيضا لمرة واحدة. وفوق هذا وضعت إسرائيل شروطاً إضافية: أن يتم استيراد كل هذه الكميات قبل تاريخ 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2009 (أي خلال نحو شهر ونصف) وعبر ميناء إيلات الإسرائيلي فقط. عبَر الفلسطينيون عن امتعاضهم الشديد من الموقف الإسرائيلي الذي يبدو متجاوباً ظاهرياً ولكنه عملياً متعنت وغير مرن. إذ يصعب، إن لم يستحل، على الفلسطينيين استيراد اللحوم الحية من البلدان المصدرة (استراليا ونيوزيلندا) خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة.

---

[3] هي اللجنة المكلفة بمتابعة تطبيق اتفاق باريس، والتي كانت اجتماعاتها متقطعة وغير فعالة منذ توقيع اتفاق باريس. ولقد توقفت اجتماعات اللجنة كليا منذ اندلاع الانتفاضة الثانية وكان هذا أول اجتماع لها منذ سنوات طويلة.

[4] تبلغ التعرفة الجمركية على مستوردات اللحوم المعدلات التالية في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية: لحم غنم حي أو مبرد أو مجمد 50%. لحم عجل حي أو مبرد 190%. لحم عجل مجمد 0%.

وخلال الاجتماع قام الوفد الفلسطيني بطرح قضية أخرى مهمة ومؤرقة إلى أقصى درجة، وهي منع بيع اللحوم ومنتجات الألبان الفلسطينية في القدس الشرقية. حيث كانت وزارة الصحة الإسرائيلية قد أصدرت قراراً بتاريخ 21 أيار 2009 وتم تسليمه إلى كافة الشركات الفلسطينية المعنية (هناك خمس شركات غذائية فلسطينية فقط تقوم ببيع منتجاتها في القدس الشرقية بتراخيص من الجهات الإسرائيلية). وهذا القرار، الذي يتعارض بالطبع مع اتفاقية باريس، سيؤدي إلى خسائر كبيرة للمنتجين الفلسطينيين نظراً لان شركات الألبان الفلسطينية تسّوق عادةً نحو ربع إنتاجها الإجمالي في القدس الشرقية. ولقد وافقت وزارة الصحة الإسرائيلية، إثر الاحتجاجات القوية من السلطة الفلسطينية، على تأجيل الحظر إلى نهاية العام الحالي، ولكن ليس إلى إلغاءه.

أكد الوفد الفلسطيني إلى اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة على ضرورة إلغاء القرار، وعلى الحاجة لإعطاء رخص إضافية لأطراف فلسطينية جديدة ترغب ببيع منتجاتها في القدس. وأشار الوفد إلى أن هناك 17 شركة فلسطينية إضافية ترغب بالحصول على رخص لبيع منتجاتها في القدس الشرقية. ولقد وعد الطرف الإسرائيلي بدراسة الموضوع على الرغم من انه لم يقدم تعهدات محددة. وذكر احد أعضاء الوفد الإسرائيلي صراحة أن اللوبي الزراعي القوي في إسرائيل هو من يقف وراء هذه القرارات. وربما كان هذا مجرد ادعاء لتبرئة ساحة الجهات الرسمية.

وفي هذا المجال لا بد من التنويه أن هذه المواقف الإسرائيلية المتعنتة تأتي من الحكومة التي تبنى رئيسها، بنيامين نتنياهو، الموقف الداعي إلى" السلام الاقتصادي" مع الفلسطينيين.

2- النشاط الاقتصادي

شهد الربع الثاني من عام 2009 تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الاقتصاد الكلي مقارنة بالربع الأول من العام. حيث حصل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بحوالي 6.4%، وقد يترجم ذلك إلى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمعدل 5.6%. واختلف هذا النمو عن النمو الذي حصل في عامي 2007-2008 في أنه لم يكن من النوع غير المحابي للعمالة (Jobless growth)، بل على العكس صاحبه انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة. فبينما وصلت نسبة البطالة خلال عام 2008 إلى حوالي 26%، تراجعت في الربع الاول من عام 2009 إلى 25.4%، وفي الربع الثاني إلى 22.2%. وقد حصل ذلك الإنخفاض على الرغم من أن نسبة الفلسطينيين العاملين في إسرائيل لم تزدد عن العام 2008، بل تراجعت بشكل طفيف. وعند تقييم هذا التغير لا بد من إعتبار النقطتين الجوهريتين التاليتين:

- يعود هذا النمو في مجمله إلى النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، حيث لم يطرأ أي تحسن على الوضع الاقتصادي في قطاع غزة. إن نسبة البطالة في قطاع غزة (36%) تزيد على ضعف النسبة في الضفة الغربية (15.9%). والسبب الرئيس في ذلك هو الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع وتشل فيه كل جوانب النشاط الاقتصادي. ويكفي أن نلاحظ أنه بينما يقوم قطاع التشييد والبناء باستيعاب أكثر من 16% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، فإن ذلك القطاع يوظف أقل من 1% من إجمالي العاملين في قطاع غزة. وذلك بسبب منع إسرائيل دخول مواد البناء للقطاع، هذا في الوقت الذي أظهر فيه مسح وكالة غوث اللاجئين أن مساكن 325 ألف من سكان القطاع تهدمت أو تضررت من جراء العدوان الاسرائيلي وبحاجة إلى إعادة إعمار.

- ما زال المحرك الرئيس للنمو في الضفة الغربية يعتمد على المساعدات المالية من الدول المانحة، والتي تذهب في معظمها لدعم ميزانية السلطة. ففي عام 2008 لم تحظ المشاريع التطويرية إلا بـــ 12.4% من إجمالي المساعدات. ولهذا، فإن النمو الحاصل هو في جوهره نمو استهلاكي ولا يملك القدرة على الإستدامة. وفي هذا المجال علينا أن نلاحظ ان التشوهات وأوضاع عدم التوازن التي تحكمت في الاقتصاد الفلسطيني أثناء سنوات الإحتلال قبل قيام الحكم الذاتي المحدود ما زالت على ما هي عليه كما يتضح من الآتي:

- **تشوه قطاعي (Sectoral disarticulation)**

إن نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً. ففي العام 2008، بلغت مساهمة الزراعة والصناعة 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتنخفض النسبة إلى 13.8% عند الحديث عن الزراعة والصناعة التحويلية بدلاً من الصناعة. وهذه النسب أقل من النسب الموجودة في البلدان ذات الاقتصادات المشابهة للاقتصاد الفلسطيني من ناحية مستوى المعيشة (انظر جدول 1).

- **فجوة الموارد (Resource gap)**[5]

يعاني الاقتصاد الفلسطيني بشكل مزمن من فجوة مصادر تتجلى بجود عجز في ميزان تجارة السلع (الواردات السلعية- الصادرات السلعية)، حيث تغطي قيمة الصادرات أقل من ربع قيمة الواردات. ويشكل العجز أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي. إن الوجه الآخر لفجوة المصادر هو بالطبع العجز الموجود بين حجم الإدخارات المحلية ونفقات الاستثمارات (الاستثمار- الادخار)، حيث أن حجم الادخارات المحلية هو قيمة سالبة في الاقتصاد الفلسطيني، وهو يعادل نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2007.

- **عدم توازن سوق العمل (Labor market imbalance)**

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من حالة اللاتوازن المزمن في سوق العمل. حيث أن النشاط الاقتصادي المحلي يستوعب أقل من 70% من اليد العاملة، بينما يعمل حوالي 10% في الاقتصاد الإسرائيلي، وتبلغ نسبة البطالة عن العمل حوالي 26% نهاية العام 2008.

جدول 1: نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية

	1995	2003	2008
فلسطين	33.2	33.2	17.5
متوسط بلدان الدخل المتوسط الأدنى	-	58.0	-

المصدر: World Bank Development Report 2004, 2009.

وتظهر الآثار الضارة لهذه التشوهات عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني مع متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة. فبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يزيد قليلاً على متوسط دخل الفرد في مصر في العام 2000، أصبح يساوي أقل من ثلاثة أرباع ذلك المتوسط في العام 2007. وبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يساوي أكثر من 164% من متوسط دخل الفرد في سوريا في العام 2000، أصبح يساوي 62% من دخل الفرد السوري في العام 2007 (أنظر جدول 2).

يجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن المصاعب التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع هي من تراكمات التراجع الذي حصل في السنوات الثمانية الماضية فحسب. فحقيقة الأمر أن ما حصل في تلك السنوات أظهر بشكل جلي وواضح هشاشة بنية هذا الاقتصاد وأوضاع التشوهات وعدم التوازن الموجودة في كل مرافقه، وذلك كنتيجة طبيعية للقيود التي فرضتها السياسات الإسرائيلية طوال أربعة عقود من الاحتلال. فمن المعروف أن تلك السياسات نجحت في جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً يعتمد بصورة رئيسية على الموارد الخارجية للدخل (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، ويعاني من تشوهات خطيرة تمثلت في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير

[5] تحسب قيمة الإدخارات المحلية على أنها الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه مجموع إنفاق الاستهلاك الأسري وإنفاق الاستهلاك الحكومي [الادخار= الناتج المحلي الإجمالي - (استهلاك خاص+ استهلاك حكومي)]. ويمكن النظر إلى فجوة الموارد أما على أنها الفرق بين حجم الصادرات وحجم الواردات، أو على أنها الفرق بين حجم الإدخارات المحلية وحجم الاستثمارات.

والاستيراد، وتدني كبير في مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية. ولفهم طبيعة الوضع الحالي الصعب، لا بد من مراجعة التطورات السياسية–الاقتصادية التي توالت على المشهد الفلسطيني 1994.

جدول 2: نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%)*

الدولة	2000	2005	2007**
مصر	108	97	78
الأردن	88	49	43
سوريا	164	86	69
لبنان	35	22	21
إسرائيل	8.8	6.2	5.6

المصدر: حسبت النسب بناءً على بيانات World Development Indicators (2008).

* متوسط دخل الفرد: هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلد.

** افترضنا أن الدخل القومي الإجمالي للفرد في الضفة والقطاع في 2007 يعادل مستواه في 2005 (علماً بأن الدخل في 2007 كان على الأرجح اقل منه في 2005).

حاولت السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي المحدودة (1994–2000) تفكيك إرث اقتصاد الاحتلال الضار وجاءت نتائج تلك المحاولات جزئية وضعيفة، لأسباب مختلفة، بعضها يتعلق بإسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، وبعضها يتعلق ببنية السلطة، وعدم قدرتها على تأسيس بيروقراطية فعالة ورشيدة، وقادرة على صياغة وتنفيذ برنامج وطني شامل لإعادة الإعمار والتنمية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن إنجازات السلطة الجزئية أسهمت في ترميم بعض المرافق المهمة للبنى التحتية، وتوسيع مجالات الخدمات الاجتماعية، وتشجيع رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج على الاستثمار في الداخل، وبخاصة في قطاعات الاتصالات، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات.

ولكن تلك الإنجازات لم تستمر، بل توقفت بالكامل بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية التي رافقت انتفاضة الأقصى التي اندلعت أواخر أيلول من العام 2000. وقد شهد العامان 2001 و2002 تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي (يمكن الرجوع للأعداد السابقة من المراقب، قسم النشاط الاقتصادي)، بسبب ممارسات الجيش الإسرائيلي من اجتياحات، وإغلاقات، وأعمال قتل، وهدم بيوت وممتلكات، ومنع التجول الذي كان أحياناً يستمر في مدن الضفة الغربية لأسابيع طويلة (أنظر جدول 3).

ومع نهاية العام 2003، توقف التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي بعض الشيء، وحصل في العامين 2004 و2005 نمو مطّرد (أنظر جدول 4). وكان من المتوقع استمرار ذلك النمو بشكل يستعيد فيه النشاط الاقتصادي وضعه الذي كان عليه في العام 1999. ولكن العام 2006 شهد تراجعاً حاداً بسبب المقاطعة الدولية لحكومة السلطة الوطنية التي شكلتها حركة المقاومة الاسلامية (حماس) بعد فوزها بانتخابات المجلس التشريعي، مما نتج عنه توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات المقاصة (الإيرادات الضريبية والجمركية التي تجبيها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة)، ما أدى إلى حرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم لشهور عدة. إضافة إلى أن المقاطعة الدولية منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية. وقد كان التراجع في العام 2006 حاداً، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% عما كان عليه العام 2005. وبذلك، يكون الناتج المحلي الإجمالي تدنى بنسبة 79% عن مستواه قبل الانتفاضة (1999). واستمر ذلك الوضع في العامين 2007 و2008. وبدأت بوادر تحسن في الربعين الأولين من عام 2009 حيث حدث نمو ملحوظ في متوسط دخل الفرد.

جدول 3: النمو الاقتصادي

المؤشر	الربع الأول* 2008	الربع الثاني* 2008	الربع الثالث* 2008	الربع الرابع* 2008	الربع الأول** 2009	الربع الثاني*** 2009
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	1,126.9	1,187.6	1,180.2	1,145.0	1,177.3	1,252.1
نصيب الفرد من ن.م.ج (دولار أمريكي)	316.7	331.4	326.9	314.9	321.4	339.4
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (%)	0.03	4.6	(1.4)	(3.7)	2.1	5.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.
* البيانات أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.
** التنقيح الأول، وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.
*** تقديرات أولية (الإصدار الاول) وعرضة للتنقيح والتعديل.
البيانات بالأسعار الثابتة وسنة الأساس هي 2004 وهي للضفة الغربية وقطاع غزة.
– الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية* وقطاع غزة لأرباع العام 2008، والربع الأول والثاني 2009

(مليون دولار)

المؤشر	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009
الناتج المحلي الإجمالي– بالأسعار الثابتة**	1,126.9	1,187.6	1,180.2	1,145.0	1177.3	1,252.1
ن.م.ج للفرد بالأسعار الثابتة (دولار)**	316.7	331.4	326.9	314.9	321.4	339.4
المشاركة في القوى العاملة (%)	40.6	41.6	41.6	41.4	41.4	41.7
نسبة البطالة (%)	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2
معدل التضخم (%)***	2.71	3.15	1.83	0.20	(1.01)	0.86
إجمالي صافي الإيرادات	334.9	587.3	554.8	302.9	334.9	355.7
النفقات العامة	783	808.0	1,064.0	618	712.4	626.2
فائض (عجز) الموازنة قبل الدعم	(447.9)	(220.7)	(509.0)	(315.2)	(388.6)	(318.5)
فائض (عجز) الموازنة بعد الدعم	77.7	189.5	(33)	36	(110.3)	(157.5)
المساعدات الخارجة الفعلية	525.6	410.4	476.1	351	278.3	161
ودائع الجمهور لدى المصارف	5,424.7	5,599.0	5,873.6	5,846.9	5,772.5	5988.7
التسهيلات الائتمانية	1,773.8	1,747.2	1,807.5	1,828.2	1,842.9	2099.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية، الأسعار القياسية)، وسلطة النقد الفلسطينية (مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية).
* الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
** البيانات بالأسعار الثابتة، وهي للضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة، وأن سنة الأساس هي 2004، وأن هذه البيانات أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.
***تم احتساب معدل التضخم للأرباع بمقارنة معدل الربع للرقم القياسي لأسعار المستهلك مع معدل الربع السابق. سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك هي 2004 (2004=100)، علماً أن هذه البيانات للأراضي الفلسطينية (تشمل القدس الشرقية).
– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد الربع الثاني من العام 2009 ارتفاعاً طفيفاً في نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والإنشاءات في الناتج المحلي. في المقابل انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة (أنظر جدول 5).

**جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية*
وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2008–2009 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%)**

النشاط الاقتصادي	2008				2009	
	الربع الأول**	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع**	الربع الأول***	الربع الثاني****
الزراعة وصيد الأسماك	4.6	5.1	4.2	4.4	3.6	4.0
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	13.8	13.3	13.4	14.1	14.0	13.5
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.4	0.3	0.3	0.4	0.3
الصناعة التحويلية	9.9	9.5	9.7	10.2	10.0	9.8
إمدادات المياه والكهرباء	3.5	3.4	3.4	3.6	3.6	3.4
الإنشاءات	4.6	5.4	4.6	5.0	5.3	6.4
تجارة الجملة والتجزئة	10.9	10.5	10.7	11.2	10.5	10.0
النقل، والتخزين، والاتصالات	9.5	7.7	9.4	9.0	9.4	9.0
الوساطة المالية	5.1	5.2	5.4	5.8	5.7	5.6
الخدمات	24.0	26.3	24.4	26.2	26.2	26.5
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	8.9	9.6	8.5	9.1	10.0	10.0
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.8	1.7	1.5	1.5	1.8	1.9
المطاعم والفنادق	2.0	2.3	1.9	2.5	1.4	2.1
التـــعليـــم	8.9	9.9	9.6	10.2	10.1	9.6
الصحة والعمل الاجتماعي	2.4	2.8	2.9	2.9	2.9	2.9
الإدارة العامة والدفاع	15.1	13.6	13.7	13.3	14.1	13.9
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة غير المباشرة	-5.6	-5.6	-5.7	-5.8	-5.2	-5.2
زائد: الرسوم الجمركية	5.6	5.8	6.9	6.2	6.3	6.4
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	12.3	12.6	12.9	10.5	10.0	9.8
الناتج المحلي الإجمالي (%)	100	100	100	100	100	100
الناتج المحلي الإجمالي	1,126.9	1,187.6	1,180.2	1,145.0	1,177.3	1,252.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني 2009)، رام الله– فلسطين.

تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والايجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

* الضفة الغربية: باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة للضفة الغربية بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** البيانات أولية وعرضه للتنقيح والتعديل.

*** التنقيح الأول وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

**** تقديرات أولية (الإصدار الاول) وعرضة للتنقيح والتعديل.

صندوق 2: الوطنية وجوال وإسرائيل

سيطر على السوق الفلسطيني خلال العقد الماضي شبكة اتصالات خلوية محلية واحدة، وهي الشبكة الخلوية الفلسطينية جوال، إلى جانب أربع شبكات خلوية إسرائيلية، لديها قدرة على تغطية المناطق الفلسطينية بدون ترخيص وبشكل غير قانوني. وتتمتع جوال بحصة كبيرة تصل إلى 60٪ من السوق الفلسطينية[6]، وذلك بحكم أنها الشركة الفلسطينية الوحيدة في السوق. غير أن خدمتها، بشكل عام، لا تحظى برضى زبائنها. ولذلك، فلقد استقبل الجمهور الإعلان قبل ثلاث سنوات عن إنشاء شبكة ثانية، منافسة لشركة الجوال، بشئ من التفاؤل. والشركة الجديدة التي تحمل إسم الشركة الوطنية الفلسطينية للاتصالات هي مشروع مشترك بين الشركة الوطنية للاتصالات (57٪) المملوكة لــ كيوتل في قطر وصندوق الاستثمار الفلسطيني (43٪). وقد قامت الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية، بإقامة 350 برج في الضفة الغربية، استعدادا لبدء خدماتها في المنطقة.

طلبت الشركة الجديدة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية التفاوض مع وزارة الاتصالات الإسرائيلية للحصول على الترددات اللازمة حتى تتمكن من ممارسة عملها. وتم توقيع اتفاقية[7] GSM لتوزيع الترددات واتفاقية أخرى بشروط التنفيذ في 28 تموز 2008، بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية برعاية المبعوث الخاص للجنة الرباعية توني بلير. وينص الاتفاق على تخصيص 4.8 ميغاهيرتز من الترددات في نطاق 900– 1800 ميغاهيرتز للشركة الوطنية. كما حصلت الشركة على وعد بالحصول على هذه الترددات قبل منتصف أيلول 2009. ولكن الذي حصل أن ذلك الموعد مضى دون أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ الاتفاق المبرم.
يلقي ناتي شوبرت، المسؤول في وزارة الاتصالات الإسرائيلية، باللوم على السلطة الفلسطينية قائلا بأن السلطة لم تحترم الشروط المنصوص عليها في اتفاق تموز 2008 مما تسبب في هذا التأخير[8]. ولم تكشف العديد من المقابلات التي أجريت مع مسؤولين إسرائيليين ماهية هذه الشروط التي لم يتم الالتزام بها. وهناك تكهنات بأن الحكومة الإسرائيلية تطالب الفلسطينيين بإعادة توزيع الترددات وبإعطاء الشركة الجديدة جزءاً من حصة الترددات التي تملكها الشركة المنافسة جوال. وقد يكون هذا المطلب الإسرائيلي مفهوماً إذا ما كان نطاق التردد الذي تعمل به الشركتان الفلسطينيتان (من 900–1800 ميغاهيرتز) مزدحماً. ولكن الواقع هو غير ذلك، حيث أن نطاق التردد ما يزال غير مستخدم بشكل كامل، إذ أن شركتان إسرائيليتان فقط من أصل أربع شركات اتصالات إسرائيلية تعمل في إسرائيل، تستخدم هذا النطاق. بالإضافة إلى ذلك أظهر مسح أجرته شركة الاتصالات السويدية إريكسون، بتكليف من الشركة الوطنية، أن هناك تردد يبلغ مقداره 40 ميغاهيرتز غير مستغل في نطاق 900–1800 ميغاهيرتز. وهو تردد أكثر من كاف لتشغيل الشركة الوطنية وشركة جوال إذا ما سمحت الحكومة الإسرائيلية باستخدامه[9].

أدى الرفض الإسرائيلي المستمر للإفراج عن الطيف الترددي اللازم لتشغيل أبراج الشركة الجديدة لتعمل كشبكة اتصالات خلوية تجارية إلى أن تقوم الشركة بالتهديد "بالادعاء على السلطة الفلسطينية قضائياً لاسترداد حقوقها المالية"، والتي تشمل رأس المال المستثمر والذي يقدر بنحو 140 مليون دولار والذي دفعته كرسوم ترخيص و270 مليون دولار كتكاليف استثمارات في البنية التحتية[10]. ثم أخذت القضية في شهر أكتوبر الماضي اتجاهاً سياسياً معقداً، حيث وجدت الشركة الوطنية نفسها وسط ضجة سياسية دولية، وذلك بسبب مقال نشرته جريدة هآرتس الإسرائيلية أواخر أيلول الماضي، وتضمن المقال القول بأن الحكومة الإسرائيلية تشترط للإفراج عن الترددات موافقة السلطة الفلسطينية على عدم رفع دعاوي في المحكمة الجنائية الدولية ضد ضباط إسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وقالت الصحيفة في عدد لاحق أن الموافقة الإسرائيلية مشروطة بموافقة السلطة الوطنية الى سحب تقرير جولدستون من لجنة حقوق الإنسان وعدم التصويت عليه.[11]. وتشير تقارير منشورة حديثاً إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد تراجعت عن هذا الطلب بسبب الضغوط الدولية.

---

6 Jawwal, (2009), 'Message form the CEO' http://www.jawwal.ps/corporate/about_jawwal_pages.php?pid=1&langid=2

7 الاتفاقية التي تم توقيعها تخص استخدام نظام الــ GSM (Global system for mobile communication)، النظام العالمي للاتصالات المتنقلة.

8 Haaretz, (08 July, 2009), 'Palestinians still waiting for better cell phone service, but is it Israel's fault?' http://www.haaretz.com/hasen/spages/1098666.html

9 The Economist Intelligence Unit (October, 2009) 'Country Report: Palestinian Territories'

10 Wataniya, (August, 2009), 'Wataniya Mobile Service HInges on Fulfillment of Government Spectrum Pledges' http://www.wataniya-palestine.com/PressReleases/?PageID=15&TemplateID=2&PressID=65&&Year=2009

11 Haaretz, (27 September, 2009), 'Israel demands PA drop war crimes suit at The Hague' http://www.haaretz.com/hasen/spages/1117296.html

وأخيراً، وبعد سلسلة الأحداث السابقة أعلنت الشركة الوطنية في الأول من شهر كانون الأول/ نوفمبر 2009 عن إطلاق شبكتها للهاتف النقال. إلا أن هذا الإطلاق تم في ظل حصول الشركة على ترددات بنطاق 3.8 ميغاهيرتز فقط، وهو أقل من أي نطاق ترددات خصص لأي مشغل شبكة حديث في أي مكان في العالم، "وأقل من الحد الأدنى المطلوب للعمل على مستوى تجاري"[12]. إضافة إلى أنه أقل من التردد الذي تم الاتفاق عليه مع إسرائيل في العام الماضي والذي بلغ 4.8 ميغاهيرتز. وقد أشار محمد مصطفى –رئيس مجلس إدارة الوطنية – أن تردد الواحد ميغا المتبقي سيتم الوفاء به من قبل إسرائيل قريباً دون الإشارة إلى موعد محدد لذلك. ومن الممكن أن يكون نصيب هذا الوعد الإسرائيلي كغيره من الوعود الإسرائيلية التي لا تأخذ طريقها عادة إلى التنفيذ. وقد قال ناطق باسم الرباعية أن دخول شركة الوطنية وبدء عملها في السوق الفلسطينية سيؤدي إلى ضخ استثمارات في الأراضي الفلسطينية بقيمة 700 مليون دولار، وعوائد ضريبية بقيمة 354 مليون دولار، عدا عن توفير الآلاف من فرص العمل[13].

وبالرغم من نجاح الشركة أخيراً في إطلاق شبكتها للهاتف النقال، تبقى العديد من التحديات الفريدة من نوعها بسبب ظروف العمل الاستثنائية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. فبالرغم من النجاح المادي الذي حققته شركة جوال، الا أنها اضطرت في العديد من الأوقات إلى التوقف عن بيع شرائح الهواتف نظراً لعدم كفاية نطاق الطيف الترددي. علاوة على ذلك، تضاف مشكلة القيود المفروضة على بناء الأبراج في المنطقة (ج)، وهي المناطق الخاضعة للسيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية، والتي تشكل مساحتها 60٪ من مساحة الضفة الغربية، مما يفسر الانتشار النسبي لاستخدام خدمات الشركات الخلوية الإسرائيلية بسبب التغطية المحدودة لشركة جوال. كذلك يمثل سلوك سلطات الجمارك الإسرائيلية مشكلة أخرى. فقد تم حجز معدات للشركة الوطنية لأكثر من ستة أشهر في حين تنتظر شركة جوال في المعدل ما بين 6 إلى 18 شهراً لاستلام محطة قاعدية جديدة.[14] بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الخلوية الإسرائيلية الأربع تعمل في الضفة الغربية بدون تراخيص، مما يعني أنها لا تدفع ضرائب أو رسوم ترخيص للسلطة الفلسطينية. وتقوم هذه الشركات غير المرخصة باستقطاب عدد كبير من الزبائن الفلسطينيين نظراً لتمتعها بنطاق تغطية واسع.

3- سوق العمل

تعكس أوضاع سوق العمل الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. وعند التدقيق في المؤشرات الرئيسية التي تحدد دور العمال في الاقتصاد، ورؤية أن الموشرات المرتفعة هي حجم العمالة ونسبة البطالة عن العمل، بينما تنخفض مؤشرات نسبة المشاركة في القوى العاملة ومستوى إنتاجية العمال، ندرك على الفور أن سوق العمل يعاني من عدم توازن يتمثل في عجز مستوى الطلب عن الارتفاع إلى مستوى العرض، وهو ما ينتج عنه ارتفاع مستوى البطالة عن العمل. وعند التدقيق في أسباب هذا العجز، نجد أن السبب الرئيسي يعود إلى التراجع في حجم الطلب العام على السلع والخدمات (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والتصدير)، وخصوصاً ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على إحداث التراكم الرأسمالي الكافي لتزويد العمال بالمعدات والتقنيات التي ترفع من إنتاجيتهم، وهو ما يفسر تراجع مستوى إنتاجية العمال.

إن فهم وضع سوق العمل، الذي يعتبر انعكاساً للوضع العام للاقتصاد، يتطلب فهم السياسات الاقتصادية التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي، والتي كرست انفصاماً كبيراً بين الدخل والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي، كرست وضع عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل بشكل مستمر، ويتضح ذلك عند النظر إلى السياسات الإسرائيلية التي كانت تعمل وفق آليتين متناقضتين:

[12] Wataniya, (August, 2009), 'Wataniya Mobile Service HInges on Fulfillment of Government Spectrum Pledges' http://www.wataniya-palestine.com/PressReleases/?PageID=15&TemplateID=2&PressID=65&&Year=2009

[13] Al-Quds newspaper (Nov, 2009),

[14] Haaretz, (18 October, 2009), 'Palestinian mobile firm in political firestorm delays launch - again' http://www.haaretz.com/hasen/spages/1121637.html

فمن ناحية، كان سماح إسرائيل للعمال الفلسطينيين بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي بأجور مرتفعة مقارنة بمعدل الأجور في الاقتصاد الفلسطيني، يعمل على رفع مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي يعمل على رفع مستوى الطلب العام في الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، أدت القيود التي فرضتها تلك السياسات على الاستثمار والتجارة في الأراضي الفلسطينية، إلى منع القطاعات الانتاجية من التوسع لإشباع الزيادة في الطلب. وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن حل الاستيراد محل الإنتاج لسد الفجوة بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، كما حل العمل في إسرائيل وفي بلدان الخليج العربي محل العمل في سوق العمل المحلي، لسد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

تغير الوضع بشكل جذري مع حرب الخليج الثانية العام 1991، حيث غادر معظم الفلسطينيين دول الخليج وتحديداً الكويت، وعاد قسم كبير منهم إلى الضفة والقطاع. كما أن إسرائيل أخذت في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين كانت تسمح لهم بالعمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر لأسباب أمنية، وأخذت تستعيض عنهم بإحضار عمال أجانب من دول آسيا وشرق أوروبا.

ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وحتى العام 2000، جرت عملية تكييف محدودة في سوق العمل، حيث أخذ القطاع العام بالتوسع واستيعاب جزء من العمالة. كما أن مشاريع إعادة الإعمار قد شجعت القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بشكل زاد من قدرته على توظيف العمالة. يضاف إلى ذلك، أن إسرائيل سمحت في بعض السنوات (1998، و1999، و2000) لمزيد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، توقفت عملية التكييف المحدودة في سوق العمل، وتفاقمت مشكلة عدم التوازن بسبب التقليص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي في القتل والدمار والحصار والإغلاق، وبناء جدار الفصل العنصري، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع، وبين بلدات وقرى المنطقتين.

شهدت السنوات التسع الماضية (1999–2008) تزايداً في معدل القوة البشرية أعلى من معدل التزايد في القوة العاملة (3.6% و3.5% سنوياً)، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة كانت في تناقص، وهذا ما حصل بالفعل حيث تناقصت نسبة المشاركة بمعدل 0.1% في السنة (أنظر جدول 6). كما أن معدل تزايد القوة العاملة (3.5%) كان أعلى من معدل تزايد العاملين (1.1%)، وهذا يدل على أن معدل البطالة كان في تزايد، حيث بلغ معدل تزايده السنوي 13.4%. كذلك نلاحظ أن معدل زيادة التوظيف في القطاع العام زاد بشكل طفيف عن مثيله في القطاع الخاص.

سيتم عرض أوضاع سوق العمل بشيء من التفصيل في الأقسام التالية، وستتم المقارنة بين ما كان عليه الوضع قبيل الانتفاضة (1999) مع الوضع الراهن (2009)، كما ستتم المقارنة بين أوضاع الربعين الأخيرين للعام 2008، مع الربعين الأولين من العام 2009، وذلك لفحص التغيرات الحاصلة في سوق العمل واتجاهاتها على الأمدين القصير والطويل.

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

حدثت، في مطلع التسعينيات، زيادة مهمة في نسبة القوى العاملة المشاركة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر)، فبعد أن كان متوسطها في الثمانينيات 40%، وصلت في العام 1993 إلى 44%. ولكن عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب الأعداد المتزايدة من القادرين على العمل، أدت إلى انسحاب الكثيرين منهم من سوق العمل، فتدنت نسبة المشاركة في أواخر التسعينيات، حتى وصلت إلى 41.6% في العام 1999. وتراجعت أيضاً في السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى، حيث وصلت إلى 38.1% العام 2002، ومن ثم ارتفعت قليلاً في سنوات 2003 – 2008، فوصلت إلى 41.9% في العام 2007، ثم تدنت مجدداً إلى 41.3 % في العام 2008. وتشير بيانات الربعين الأول والثاني من العام 2009 أن نسبة المشاركة حافظت على مستواها الذي كانت عليه في الربع الرابع من العام 2008 مع تزايد بسيط. هذا وقد ازداد عدد

العاملين خلال السنوات الثمانية الماضية، ليصل إلى 648 ألف عامل في نهاية العام 2008، مقارنة مع 588 ألفاً في العام 1999، وقد حصل ذلك نتيجة زيادة حجم قوة العمل تزايد السكان بشكل كبير خلال تلك الفترة، ولكن تلك الناجمة عن الزيادة في حجم العمالة صاحبها تراجع في إنتاجية العمال[15].

جدول 6: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 2008- 2009

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008	الربع 4 2008	الربع 1 2009	الربع 2 2009
كلا الجنسين						
الأراضي الفلسطينية	40.6	41.6	41.6	41.4	41.4	41.7
الضفة الغربية	42.3	43.5	43.4	42.8	42.8	44.4
قطاع غزة	37.5	38.0	38.2	38.8	38.9	36.9
ذكور						
الأراضي الفلسطينية	66.0	66.3	67.5	67.3	66.9	66.7
الضفة الغربية	67.5	68.0	69.4	68.3	68.5	69.6
قطاع غزة	63.3	63.2	64.0	65.4	63.8	61.4
إناث						
الأراضي الفلسطينية	14.7	16.0	15.2	15.0	15.4	16.2
الضفة الغربية	16.5	18.2	16.9	16.7	16.5	18.7
قطاع غزة	11.3	12.0	11.9	11.7	13.5	11.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

وقد صاحب الزيادة في قوة العمل الديناميات التكيفية التالية:

- ازدياد الفجوة في نسبة المشاركة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بما كانت عليه الحال قبل الانتفاضة، وذلك بحكم الظروف المختلفة التي عاشتها كل منطقة، وخاصة في السنوات الأخيرة التي فرضت فيها إسرائيل حصاراً مشدداً على قطاع غزة.
- حصول تغير في نسب جنس العاملين، فقد تغيرت نسبة المشاركة بشكل ملحوظ، ففي حين نجد أن نسبة مشاركة الذكور في الوقت الحاضر أقل مما كانت عليه قبل الانتفاضة، فإن نسبة مشاركة الإناث قد ازدادت، حيث أن النساء أخذن بالدخول في سوق العمل لتعويض خسارة الدخل التي لحقت بذويهن من الرجال.
- حدوث تغير آخر بالنسبة للحالة العملية للعامل. وبالإطلاع على جدول 7، يمكن ملاحظة أن نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ولا يستخدمون أحداً بأجر قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وصاحب ذلك انخفاض في نسبة المستخدمين بأجر. وهذا يشير إلى أن نسبة ملحوظة من الذين فقدوا عملهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص عقب انتفاضة الأقصى، اتجهوا للعمل لحسابهم الخاص.
- حدوث تغير بالنسبة لتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، وعند مقارنة نسب العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ما قبل الانتفاضة والوقت الحاضر، فإننا نجد ارتفاعاً كبيراً في نسبة العاملين في قطاع الخدمات، يليه ارتفاع أقل في نسبتهم في قطاع الزراعة، بينما نجد أن نسبتهم في قطاع البناء والتشييد قد انخفضت إلى ما يقرب من نصف قيمتها قبل الانتفاضة. كما انخفضت نسبة العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية (أنظر جدول 8).

[15] بما أن معدل تزايد الناتج المحلي الإجمالي يساوي معدل تزايد إنتاجية العمال مضافاً إليها معدل تزايد عدد العاملين فبيانات الفترة 1999- 2007، تظهر أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع بمعدل 1.1% في السنة بينما تزايد عدد العاملين بمعدل 1.5% في السنة وهذا يعني أن إنتاجية العمال تراجعت بمعدل 2.6 % في السنة.

جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 2008- 2009

(نسبة مئوية)

المنطقة والحالة العملية	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008	الربع 4 2008	الربع 1 2009	الربع 2 2009
الضفة الغربية						
صاحب عمل	4.2	4.3	4.5	5.0	6.0	7.0
يعمل لحسابه	22.9	24.1	22.8	16.4	20.8	19.8
مستخدم بأجر	64.2	60.4	62.2	67.9	64.6	62.5
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.7	11.2	10.5	10.7	8.6	10.7
قطاع غزة						
صاحب عمل	2.9	3.3	4.6	3.5	5.3	3.9
يعمل لحسابه	27.3	16.9	15.7	12.0	14.9	13.2
مستخدم بأجر	58.5	71.3	73.3	79.0	73.7	79.5
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	11.3	8.5	6.4	5.5	6.1	3.4
الأراضي الفلسطينية						
صاحب عمل	3.8	4.0	4.5	4.6	5.8	6.2
يعمل لحسابه	24.3	22.4	21.0	15.3	19.1	18.0
مستخدم بأجر	62.5	63.0	65.1	70.7	67.2	66.9
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.4	10.6	9.4	9.4	7.9	8.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

جدول 8: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 2008- 2009

(نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008	الربع 4 2008	الربع 1 2009	الربع 2 2009
الضفة الغربية						
الزراعة والصيد والحراجة	13.0	15.7	13.5	15.0	13.1	14.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.2	14.5	15.0	13.9	15.4	13.9
البناء والتشييد	12.7	14.1	16.8	14.2	15.1	16.5
الخدمات والفروع الأخرى	32.8	30.9	29.1	29.8	31.6	30.9
قطاع غزة						
الزراعة والصيد والحراجة	12.5	12.3	10.6	7.1	8.4	4.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	5.5	4.6	4.8	2.7	5.6	4.2
البناء والتشييد	1.6	0.4	0.7	0.8	1.0	0.7
الخدمات والفروع الأخرى	52.0	61.4	60.7	67.9	16.9	67.0
الأراضي الفلسطينية						
الزراعة والصيد والحراجة	12.9	14.9	12.7	13.0	11.7	12.3
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.0	12.1	12.4	11.1	12.6	11.4
البناء والتشييد	9.4	10.8	12.7	10.8	11.1	12.3
الخدمات والفروع الأخرى	38.5	38.2	37.2	39.4	40.5	40.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

إن أهم التغييرات التكيفية التي حصلت في السنوات الماضية هو بالطبع استيعاب العمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل في السوق المحلية. وكما كان متوقّعاً، فإن ذلك الاستيعاب كان جزئياً، وأكبر مدى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة. ولهذا، فإننا نلاحظ أن حصة الضفة الغربية من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية قد ازدادت في العام 2008 بحوالي 18% عما كانت عليه قبل الانتفاضة، بينما لم تتعدَ زيادة حصة قطاع غزة الـ 8%. وقد شهد عام 2008 ارتفاعاً في حصة العاملين في إسرائيل والمستوطنات مقارنة بالعام 2007 (من 9.4% إلى 11.6%)، بينما كانت هذه الحصة تعادل ما يقرب من ضعف ذلك قبل الانتفاضة. وفي الربع الثاني من العام 2009 وصلت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى 10.2% فقط (أنظر جدول 9).

جدول 9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 2008-2009

(نسبة مئوية)

مكان العمل	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008	الربع 4 2008	الربع 1 2009	الربع 2 2009
الضفة الغربية	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7
قطاع غزة	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1
إسرائيل والمستوطنات	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

3-2 البطالة

كما رأينا سابقاً، فإن مشكلة البطالة ليست حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغ معدّلها 24% في العام 1996، ثم انخفضت تدريجياً إلى أن وصلت 11.8% في العام 1999. ولكنها استفحلت في سنوات انتفاضة الأقصى، ووصلت إلى 31.3% في العام 2002، قبل أن تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003، حتى وصلت إلى 21.5% في العام 2007، وقد شهدت البطالة ارتفاعاً منذ الربع الأول من العام 2008 ولغاية الربع الرابع من العام 2008. وعند مقارنة نسبة البطالة في العام 2008 مع ما كانت عليه قبيل الانتفاضة (1999)، نجد أنها ازدادت بأكثر من الضعفين. وفي العام 2008، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة للحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 44.8% في الربع الرابع، وهي أعلى نسبة بطالة في العالم. إلا أنها تراجعت في الربعين الأول والثاني من العام 2009 (أنظر جدول 10).

جدول 10: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 2008- 2009

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008	الربع 4 2008	الربع 1 2009	الربع 2 2009
الضفة الغربية						
ذكور	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1
إناث	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8
المجموع	**19.0**	**16.3**	**20.7**	**19.8**	**19.5**	**15.9**
قطاع غزة						
ذكور	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9
إناث	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6
المجموع	**29.8**	**45.5**	**41.9**	**44.8**	**37.0**	**36.0**
الأراضي الفلسطينية						
ذكور	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6
إناث	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

ومن أهم صفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر ما يلي:

- ✧ بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئات العمرية 15–24 سنة، وبخاصة بين الإناث وهذا يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (أنظر جدول 11).
- ✧ بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل، ففي حين كانت نسبة البطالة بين الأناث في كل المراحل أقل من الوسط العام نجد أن نسبة البطالة بين الأناث للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر أعلى بكثير من المتوسط العام كما نجد أن تلك النسبة هي الأقل بين الذكور. وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، مما يشير إلى إمكانية وجود تمييز ضد الإناث في الوظائف التي تحتاج إلى تحصيل علمي عالٍ (أنظر جدول 12).

جدول 11: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 2008– 2009

(نسبة مئوية)

الفئات العمرية والجنس	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4 /2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009
كلا الجنسين						
24–15	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7
34–25	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2
44–35	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7
54–45	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1
+55	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**
ذكور						
24–15	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1
34–25	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0
44–35	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6
54–45	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5
+55	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**
إناث						
24–15	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4
34–25	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0
44–35	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8
54–45	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1
+55	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 2008– 2009

(نسبة مئوية)

عدد السنوات الدراسية والجنس	Q1 /2008	Q2 /2008	Q3/ 2008	Q4 /2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009
كلا الجنسين						
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1
6–1	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8
9–7	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0
12–10	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6
13+	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**
ذكور						
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9
6–1	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2
9–7	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4
12–10	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3
13+	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**
إناث						
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7
6–1	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0
9–7	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5
12–10	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3
13+	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

3–3 الأجر وساعات العمل

يبين جدول 13 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثاني من العام 2009 يساوي 73.9% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و43.9% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل، وهو ما يعكس ظروف الطلب على العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق الثلاث. ومن المعروف أن الفجوة الكبيرة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

من ناحية أخرى، سجل معدل الأجرة اليومية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ما بين الربعين الأول والثاني من العام 2009 ارتفاعا بمقدار 3.3% لتبلغ 86.6 شيكل، كما وارتفع المعدل في قطاع غزة بنسبة 2.9%. وارتفعت بنسبة 2.7% للمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات بين الربعين (أنظر جدول 13).

جدول 13: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل الربع الثاني 2008- الربع الثاني 2009

(الأجرة بالشيكل)

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الثاني 2008				
الضفة الغربية	42.7	22.3	86.9	76.9
قطاع غزة	40.0	24.2	61.5	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.3	20.2	143.3	150.0
المجموع	**42.5**	**22.3**	**92.8**	**76.9**
الربع الثالث 2008				
الضفة الغربية	42.8	22.7	82.2	71.2
قطاع غزة	43.4	24.8	57.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.5	21.1	138.0	134.6
المجموع	**42.8**	**22.8**	**88.9**	**76.9**
الربع الرابع 2008				
الضفة الغربية	43.1	22.7	87.4	76.9
قطاع غزة	39.9	25.0	61.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.7	21.6	138.0	134.6
المجموع	**42.7**	**23.0**	**90.6**	**76.9**
الربع الأول 2009				
الضفة الغربية	42.0	22.1	83.8	76.9
قطاع غزة	38.8	21.3	62.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.8	57.7	142.1	150.0
المجموع	**41.5**	**62.2**	**89.5**	**76.9**
الربع الثاني 2009				
الضفة الغربية	42.7	22.6	86.6	76.9
قطاع غزة	39.5	24.9	64.0	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.5	20.1	145.9	150.0
المجموع	41.9	22.7	90.7	90.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

ارتفع عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الثاني من العام 2009 بنسبة 11.7% مقارنة مع الربع الأول 2009، وبلغ مجموع الإعلانات 860 إعلاناً[16]. حيث ارتفع عدد إعلانات القطاع العام مقارنة مع الربع الأول بنسبة 43.7%، كما زادت إعلانات الشواغر في القطاع الخاص بنسبة 15.2%. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فقد ارتفع عدد الإعلانات في قطاع غزة بنسبة 83.3%. وفي الضفة الغربية ارتفع العدد في وسط الضفة بنسبة 21.5%، بينما انخفض العدد في كل من شمال الضفة وجنوبها بنسبة 26.6%، و25.5% على التوالي (أنظر جدول 14).

[16] بلغ عدد الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر المطلوبة 55 إعلاناً.

جدول 14: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربعين الأول والثاني من العام 2009

	الربع الأول			المجموع	الربع الثاني			المجموع
	كانون ثاني	شباط	آذار		نيسان	أيار	حزيران	
القطاع الخاص	159	117	177	453	173	107	242	522
القطاع العام	21	7	4	32	5	28	13	46
المنظمات غير الحكومية	94	66	125	285	91	74	127	292
المجموع	**274**	**190**	**306**	**770**	**269**	**209**	**382**	**860**
شمال الضفة	47	14	59	120	44	14	30	88
وسط الضفة	196	157	175	528	195	156	291	642
جنوب الضفة	30	17	39	86	27	23	14	64
قطاع غزة	1	2	33	36	3	16	47	66
المجموع	**274**	**190**	**306**	**770**	**269**	**209**	**382**	**860**
ماجستير فأعلى	11	11	31	53	76	28	40	144
بكالوريوس	176	142	185	503	153	137	262	552
دبلوم	87	37	90	214	40	43	79	162
أقل من ذلك	**0**	**0**	**0**	0		**1**	**1**	2
المجموع	**274**	**190**	**306**	**770**	**269**	**209**	**382**	**860**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)

يعرض الجدول 15 عدد إعلانات الوظائف الشاغرة موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات، ففي القطاع الخاص بلغت نسبة الطلب على درجة البكالوريوس 55%، يليها درجة الدبلوم بنسبة 24.5%، ثم درجة الماجستير بنسبة 20%. وفي قطاع المنظمات غير الحكومية فقد بلغ الطلب على درجة البكالوريوس 80.4%، والدبلوم بنسبة 11.6%، في حين بلغ الطلب على درجة الماجستير 7.8%. وفي القطاع العام بلغ الطلب على درجة البكالوريوس والماجستير، 65.2%، و34.8%، على التوالي.

جدول 15: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني 2009

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
ماجستير فأعلى	16	105	23	144
بكالوريوس	30	287	235	552
دبلوم	0	128	34	162
اقل من ذلك	0	2	0	2
المجموع	**46**	**522**	**292**	**860**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)

وبالنسبة للطلب على التخصصات العلمية، فقد بلغت نسبة الطلب على تخصصي الإدارة والمحاسبة 11.3%، يليها الطلب على تخصصات الطب والعلوم الاجتماعية بنسبة 9.4%، ثم الهندسة والتكنولوجيا بنسبة 9%. أما الإعلانات الشاغرة للوظائف خارج البلاد، فقد تم رصد 8 إعلانات لم تحدد عدد الشواغر في كل من دول الخليج وأفغانستان، حيث كان الطلب على تخصصات الطب والهندسة والمحاسبة والتدريس والسياحة.

4- تطورات المالية العامة

تعتمد ميزانية السلطة الوطنية بشكل رئيسي على مساعدات الدول المانحة، بالإضافة إلى ما تحوله إسرائيل من عائدات الضرائب المستحقه للفلسطينين (المقاصة). ويعتمد هذان المصدران بشكل رئيسي على الظروف السياسية. ولقد عانت السلطة الوطنية من عجز كبير في ميزانيتها منذ أواخر العام 2008، وذلك لعدم التزام بعض الدول المانحة بدفع المبالغ التي تعهدت بدفعها في مؤتمر باريس. وقد تعمقت هذه الأزمة أكثر خلال الربع الثاني من العام 2009 (انخفضت المساعدات الشهرية الواردة فعليا للسلطة الفلسطينية بمبلغ 25-30 مليون دولار عن الالتزامات الشهرية)[17]. وتشير البيانات إلى انخفاض المساعدات العربية في الربع الثاني بحوالي 71% عن الربع الأول وبأكثر من 73% عن ما تم الحصول عليه في الربع الثاني من العام 2008. في حين انخفضت المساعدات الدولية بـ31% عن الربع الأول و62% عن الربع الثاني من العام 2008. الأمر الذي قاد السلطة الوطنية إلى الاقتراض من المصارف التجارية لتغطية العجز المالي لدفع رواتب موظفي القطاع العام بانتظام ومواجهة النفقات الأخرى للحكومة. ولقد بلغت الديون المتراكمة على الحكومة للمصارف منذ بداية العام إلى ما يقارب النصف مليار دولار (أنظر شكل 1).

شكل 1: الدعم الخارجي الشهري المقدم لدعم الموازنة 2007-2009

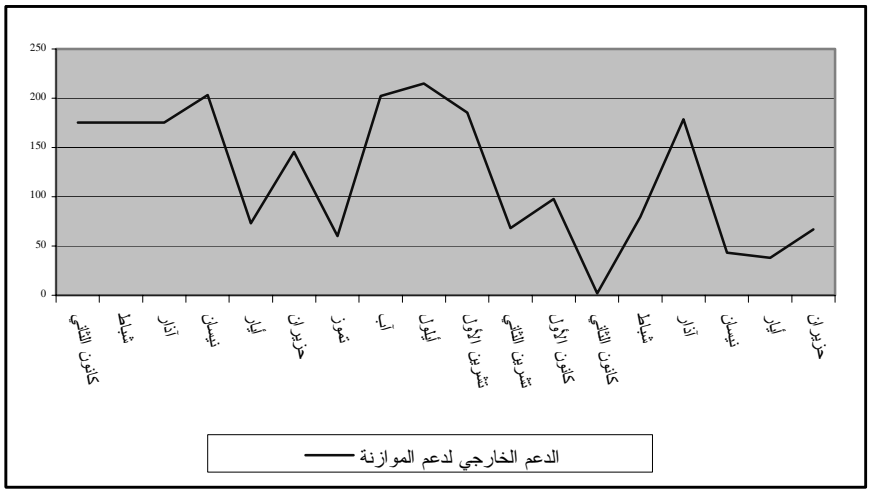

المصدر: وزارة المالية، تقارير مختلفة.

4-1 تطورات الأداء المالي

4-1-1 الإيرادات

في ظل استمرار الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، شهدت الإيرادات المحلية مزيدا من الانخفاض مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، جراء انخفاضها بحوالي 12% لتصل إلى 97.3 مليون دولار، في حين انخفضت بـ70%[18] عن الربع الثاني من العام 2008.

هذا وقد شكلت الإيرادات المحلية المتحققة في الربع الثاني ما نسبته 15.6% من المبلغ المتوقع في الموازنة، والتي تساهم في تعميق الأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية (أنظر شكل 2).

[17] يعزى سبب انخفاض المساعدات إلى استنكاف الدول عن دفع المستحقات المترتبة عليها للسلطة الفلسطينية بسبب الأزمة المالية العالمية، وإعادة ترتيب أولوياتها في ظل هذه الأزمة، ومزاجية تلك الدول وعدم التزامها بدفع تعهداتها وخاصة الدول العربية. إضافة إلى خسارة جزء لا باس به من الإيرادات من قطاع غزة، والقيود الإسرائيلية المفروضة على التحركات الاقتصادية التي تساهم مجتمعة في تعزيز الأزمة وتعميقها.

[18] يبلغ الانخفاض الفعلي حوالي 23% إذا ما تم استثناء مبلغ 197.1 مليون دولار وردت كعوائد غير دورية في الربع الثاني من العام 2008.

شكل 2: تطور الإيرادات العامة للربع الثاني 2009

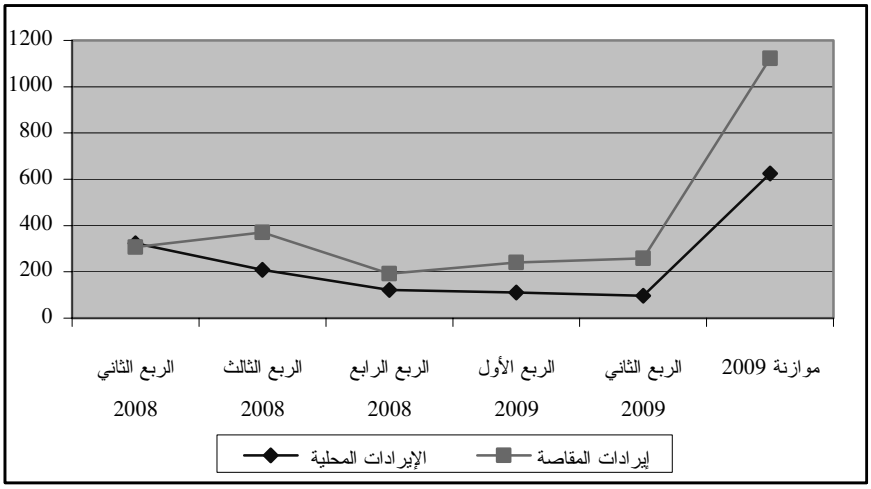

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، تموز 2009.

شكلت الإيرادات الضريبية[19] من مجموع الإيرادات المحلية ما نسبته 62%، التي انخفضت بمقدار 15% عن الربع الأول من العام 2009 وبـ25% عن الربع الثاني من العام 2008 لتصل إلى ما قيمته 60.8 مليون دولار. ويعود السبب وراء انخفاضها عن الربع الأول بالأساس إلى تراجع الإيرادات المتحصلة عن الدخل التي تراجعت بـ10.8 مليون دولار. أما الإيرادات غير الضريبية التي شكلت ما نسبته 38% من الإيرادات المحلية فقد تراجعت بما نسبته 9% عن الربع الأول من العام 2009 وبـ85%[20] عن الربع الثاني من العام 2008 لتصل إلى 36.5 مليون دولار.

أما إيرادات المقاصة المتحصلة نتيجة التعاملات التجارية بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، فقد بلغ ما تم تحويله لحساب وزارة المالية في الربع الثاني 259.1 مليون دولار، بارتفاع 7% عن المبلغ المحول في الربع الأول، الأمر الذي خفف من وطأة انخفاض الإيرادات المحلية، في حين انخفضت عن الربع الثاني من العام 2008 بـ15%، الأمر الذي يبين مدى عمق الأزمة المالية التي تعانيها السلطة ليس فقط من شح التمويل الخارجي وإنما على صعيد الموارد المحلية أيضا. يشار إلى أن إيرادات المقاصة المحولة في الربع الثاني بلغت 23% من المبلغ المتوقع لها ضمن ميزانية العام 2009.

مع التطورات التي طرأت على الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة، بلغ إجمالي الإيرادات في الربع الثاني حوالي 356.4 مليون دولار شكلت الإيرادات المحلية منها 27%، وإيرادات المقاصة 63% بارتفاع 1.2% عن الربع الأول، وبانخفاض ملحوظ عن الربع الثاني للعام 2008 والذي قارب 44%. ومع استثناء نحو مليون دولار كارجاعات ضريبية، فإن إجمالي صافي الإيرادات المتحققة في الربع الثاني يكون قد وصل إلى 355.7 مليون دولار، بارتفاع 6.2% عن الصافي المتحقق في الربع الأول من العام 2008. ويلاحظ أن صافي الإيرادات المتحقق قد بلغ نحو 21.8% من المبلغ المستهدف ضمن ميزانية العام 2009، الأمر الذي يزيد من عجز الميزانية.

[19] أبقت الإدارة العامة للجمارك والمكوس التابعة لوزارة المالية على نسبة ضريبة القيمة المضافة السارية المفعول بنسبة 14.5%، بعد أن قام الجانب الإسرائيلي برفع ضريبة القيمة المضافة من 15.5% إلى 16.5% في إسرائيل. يشار إلى أن قرار الإبقاء على هذه النسبة قد يحمل في طياته ارتفاع للسلع والبضائع الواردة من إسرائيل بنسبة 1% بينما لن يحدث هذا الارتفاع على البضائع الفلسطينية. ويمكن اعتبار ذلك وسيلة حمائية للبضائع والصناعة الوطنية. هذا، وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري الفعلي بين الجانب الإسرائيلي والأراضي الفلسطينية يصل إلى 15 مليار شيكل، إلا أن حجم التبليغ الرسمي لأغراض المقاصة لا يتجاوز نصف القيمة الحقيقية لصادرات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية. وهذا يعني أن تشجيع الإنتاج المحلي على حساب الاستيراد مفيد للموازنة أيضا . وتجدر الإشارة إلى أنه وبحسب برتكول باريس، يسمح للفلسطينيين تخفيض ضريبة القيمة المضافة ضمن حدود 2% أقل من مثيلتها في إسرائيل.

[20] تراجعت فعليا بمقدار 21% بعد استثناء مبلغ 197.1 مليون دولار ورد كعوائد غير مستمرة في الربع الثاني من العام 2008.

4-1-2 التمويل الخارجي

ما تزال التطورات التي يشهدها التمويل الخارجي لها الأثر الأكبر والاهم على مجمل أداء المالية العامة، حيث توالت انخفاضات المساعدات المقدمة لدعم الموازنة للربع الثالث على التوالي وشهدت اكبر انخفاض في هذا الربع عن الربع الأول 2009، جراء انخفاضها بنحو 43% قياساً على الربع الأول من العام 2009، التي كانت قد انخفضت في الربع الأول من العام 2009 بنحو 26% عن الربع الرابع من العام 2008، وانخفضت تقريبا بنفس النسبة في الربع الرابع عن الربع الثالث من العام 2008، وهو الربع التي بدأت فيه المساعدات بالتراجع، وأدخلت السلطة الفلسطينية منذ ذلك الوقت في أزمة مالية ما تزال تعاني منها لغاية الآن.

بلغ إجمالي المنح والمساعدات المقدمة لدعم الموازنة في الربع الثاني 148.3 مليون دولار شكلت المنح المقدمة من الدول العربية منها ما نسبته 14.2%، التي بلغت 21.1 مليون دولار بتراجع تجاوز الـ71% عن ما قدم في الربع الأول، وبـ73% عن الربع الثاني من العام 2008. ساهمت فيه كل من العربية السعودية، وسلطنة عمان، ومصر بـ15.4، و2.9، و2.8 مليون دولار على التوالي، جاء الجزء الأكبر منها في شهر حزيران.

شكلت المنح الدولية ما نسبته 85.8% من إجمالي المنح والمساعدات المقدمة لدعم لموازنة، وبلغت 127.1 مليون دولار بتراجع مقداره 31.4% عن ما قدم في الربع الأول وبتراجع قارب 62% عن الربع الثاني من العام 2008. جاء جل هذه المساعدات عبر "آلية بيغاس" إذ بلغ المبلغ المحول من خلالها حوالي 120.1 مليون دولار. يشار إلى أن مجموع المنح والمساعدات المقدمة لدعم الموازنة في الربع الثاني من العام 2009 شكل ما نسبته 12.9% من المبلغ المتوقع ضمن موازنة العام 2009 والمقدر بـ1150 مليون دولار.

أما المنح المقدمة لدعم المشاريع التطويرية والمجتمعية فقد بلغت في الربع الثاني 12.1 مليون دولار بانخفاض 34% عن ما قدم في الربع الأول، ولم تتجاوز نسبتها الـ2.5% من المبلغ المتوقع لها ضمن ميزانية العام 2009 والذي قدر بـ503 مليون دولار (أنظر جدول 16).

جدول 16: تطور الإيرادات العامة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009، ومقارنتها مع موازنة العام 2009

(مليون دولار)

البند	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	موازنة 2009	التغير في الربع الثاني عن الربع الأول (%)	نسبة الربع الثاني 2009 من الموازنة (%)
مجموع الإيرادات	**372.4**	**630.4**	**578.9**	**314.4**	**352.2**	**356.4**	**1748**	**1.2**	**20.4**
إجمالي صافي الإيرادات*	**334.9**	**587.2**	**554.8**	**302.9**	**334.9**	**355.7**	**1630**	**6.2**	**21.8**
الارجاعات الضريبية	37.5	43.2	24.1	11.5	17.3	0.7	118	(96)	0.6
الإيرادات المحلية	104.5	324.1	208.9	121.6	111.1	97.3	625	-12	15.6
الإيرادات الضريبية	68.1	80.9	62.8	61	71.2	60.8	273	-15	22.3
الإيرادات غير الضريبية	36.4	243.2	146.1	60.6	39.9	36.5	352	-9	10.4
إيرادات المقاصة	267.9	306.3	370	192.8	241.1	259.1	1123	7	23.1
المنح والمساعدات	**525.6**	**410**	**476.1**	**351**	**278.3**	**161.0**	**1653**	**(42.1)**	**9.7**
منح لدعم الموازنة	525.6	410.3	476.1	351.1	259.2	148.3	1150	(43)	12.9
منح لدعم المشاريع التطويرية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	19.1	12.7	503	(34)	2.52
مجموع الإيرادات العامة والمنح	**898**	**1041**	**1055**	**666**	**630.5**	**517.4**	**3401**	**(17.9)**	**15.2**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، تموز 2009.

*يشكل إجمالي صافي الإيرادات، مجموع الإيرادات بعد خصم الرديات الضريبية منها.

إن استمرار تراجع التمويل الخارجي في الأرباع السابقة أوصل السلطة الفلسطينية لازمة خانقة جدا دفعتها إلى الاقتراض من البنوك التجارية للوفاء بالتزاماتها، ودفعها إلى العمل على كافة الصعد لحث الجهات المانحة على الالتزام بتعهداتها للأرباع اللاحقة، الأمر الذي دفع بعض الدول مثل المملكة السعودية والولايات المتحدة بالتعهد[21] بتحويل مبالغ كبيرة من أجل إنقاذ السلطة الفلسطينية من أزمتها، هذه التعهدات بدورها سوف تزيد من المنح المقدمة لدعم الموازنة في الأرباع القادمة. إلا أن الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية سوف تبقى تتراوح من شهر لآخر حسب ورود المساعدات (أنظر جدول 17).

جدول 17: هيكل المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009

(مليون دولار)

الجهة المانحة	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	النسبة من إجمالي منح دعم الموازنة للربع الثاني 2009
المنح العربية	**153.5**	**78.4**	**158**	**56**	**73.9**	**21.1**	**14.2**
جامعة الدول العربية	0.1	0	0	0	0	0	0
الجزائر	0	62.9	0	0	26	0	0
مصر	0		14.6	0	0	2.8	1.9
السعودية	61.9	15.5	100.7	56	22.9	15.4	10.4
الإمارات المتحدة	91.5	0	42.7	0	25	0	0
عمان	0	0	0	0	0	2.9	2.0
المنح الدولية	**372.1**	**332**	**318.1**	**295**	**185.3**	**127**	**85.8**
آلية بيغاس*	0	174.1	181.6	115.1	94.2	120.3	81.2
الاتحاد الاروبي	180.3	0	0	0	0	0	0
الهند	0	0	0	0	10.1	0.0	0
الصين	0.3	0	0	0	0	0	0
فرنسا	35.7	0	0	0	27.7	0.0	0
اليابان	0	0	0	9.5	0	0	0
روسيا	0	0	9.9	0	0	0	0
اليونان	0	0	0	0	0	3	1.8
الولايات الأمريكية	152.3	0	0	150	0	0	0
البنك الدولي أو من خلاله	0	147.8	118.9	16.2	50.6	3.0	2.0
منح لجهاز الإحصاء	3.5	0	0	0	0	0	0
برنامج دعم الخدمات الطارئ**	0	10.1	7.7	4.2	2.7	1.1	0.7
إجمالي منح دعم الموازنة	**525.6**	**410.4**	**476.1**	**351**	**259.2**	**148**	**100**
منح لدعم المشاريع التطويرية* **	**غ.م**	**غ.م**	**غ.م**	**غ.م**	**19.1**	**12.7**	**-**
إجمالي المنح والمساعدات الخارجية	**525.6**	**410.4**	**476.1**	**351**	**278.3**	**161**	**-**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، تموز 2009.

* بدء العمل ضمن الآلية الفلسطينية الأوروبية للمساعدات الاجتماعية والاقتصادية (بيغاس) في شباط 2008، وذلك لإدارة وتوجيه المساعدات من الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية الأخرى، لمدة ثلاث سنوات، وذلك ضمن تطبيق الحكومة الفلسطينية خطة الإصلاح والتنمية متوسطة المدى. لذلك نلاحظ أنه بعد الربع الأول من العام 2008 اتجهت كل المساعدات من الاتحاد الأوروبي تتم من خلال هذه الآلية فقط.

** لدعم خدمات الصحة والتعليم والطاقة والمياه.

*** هي المنح المقدمة مباشرة من المانحين لتنفيذ المشاريع التطويرية والتي تقدم خارج إطار الموازنة، لا يتوفر بيانات عن هذه المنح بشكل ربعي للعام 2008، إلا أن بيانات العام 2008 تشير إلى أن مجموع ما قدم خلال العام 2008 بلغ 250 مليون دولار، وهناك إعتقاد بأنها لم تتجاوز 190 مليون دولار.

[21] قامت حكومة المملكة العربية السعودية في الأشهر اللاحقة للربع الثاني بتحويل مبلغ 202.8 مليون دولار للسلطة الفلسطينية في شهر أب، كما قامت حكومة الولايات المتحدة وفي سابقة في تاريخ السلطة الفلسطينية بتحويل مبلغ 198.5 مليون دولار دفعة واحدة لحساب الخزينة الموحد التابع لوزارة المالية في شهر تموز.

4-1-3 النفقات

مع الانخفاض الذي شهدته الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية خلال الربع الثاني شهدت النفقات وصافي الإقراض انخفاض بـ12.1% الأمر الذي ساهم في تقليص عجز الموازنة لحد ما. حيث بلغ إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض للربع الثاني 626.2 مليون دولار، وشكل ما نسبته 22.5% من المبلغ المستهدف في موازنة 2009.

بلغت فاتورة الأجور والرواتب التي تشتمل على أجور المدنيين والعسكريين للربع الثاني 327.6 مليون دولار، بانخفاض بلغ 1.7% عن الربع الأول، وبانخفاض تجاوز الـ28% عن الربع الثاني من العام 2008 نظرا لاحتواء ذلك الربع على دفعات المتأخرات التي دفعت خلال العام 2008. وشكلت نسبتها من المبلغ المرصود لها ضمن مشروع الموازنة حوالي 23%، حيث ما زالت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة المالية تعمل على تخفيض نفقاتها على هذا البند منذ انتهاجها سياسة الحد من التعيينات الجديدة وتجميد الترقيات والزيادات، ضمن تطبيقها خطة الإصلاح والتنمية متوسطة المدى، التي بدأت في تطبيقها منذ مطلع العام 2008.

أما نفقات غير الأجور التي تشتمل على النفقات التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية، فقد بلغت في الربع الثاني 189.3 مليون دولار بانخفاض ملحوظ بلغ 37% عن الربع الأول، وانخفاض بـ17% عن الربع الثاني من العام 2008 (شكل هذا البند في الربع الثاني ما نسبته 19% من المبلغ المتوقع له في موازنة 2009)، وقد يعود هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية حيث أنها خفضت من نفقاتها على هذا البند لكي تفي بالتزاماتها الأخرى مثل الأجور والرواتب التي تعتبر أهم أولوية نظرا لأنها تمس شريحة واسعة من المواطنين وأفراد عائلاتهم. إلا أن ما تم إنفاقه على هذا البند لم ينسجم مع سياسة الحكومة التي تسعى لزيادة هذه النفقات ورفع نسبتها إلى إجمالي النفقات الجارية في محاولة لزيادة كفاءة الخدمات المقدمة من قبل الوزارات ومؤسسات القطاع العام، التي استطاعت زيادتها في الربع الأول إلا أنها لم تستطع زيادتها خلال هذا الربع بسبب تفاقم مشكلة العجز في الميزانية (أنظر شكل 3).

شكل 3: تطور النفقات العامة للربع الثاني 2009

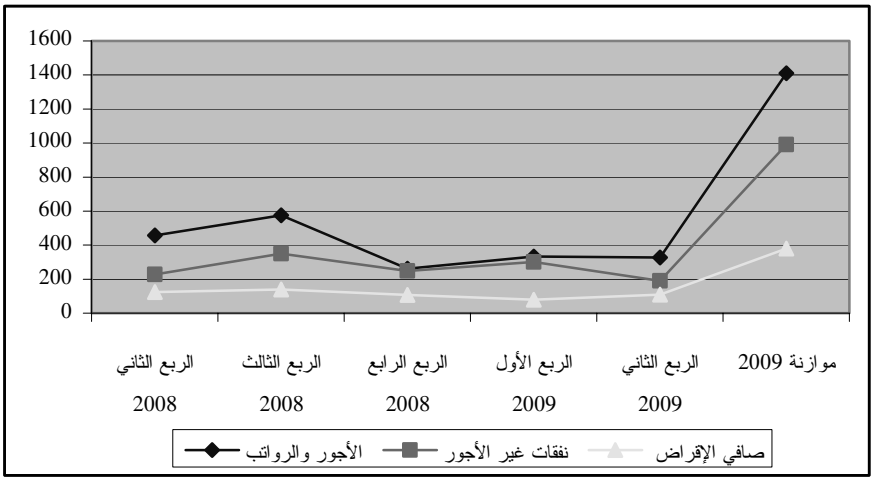

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، تموز 2009.

وبخصوص بند صافي الإقراض فانه ارتفع في الربع الثاني بحوالي 39% عن الربع الأول (انخفض عن الربع الثاني من العام 2008 بـ11.4%) ومما لا شك فيه أن هذا الارتفاع ساهم في زيادة عجز الموازنة. وبلغ صافي الإقراض في الربع الثاني 109.3 مليون دولار، متجاوزاً ما نسبته 29% من المبلغ المستهدف في الموازنة، أي بزيادة تقدر بـ14 مليون دولار عن المبلغ المرصود لهذا الربع، حيث رصدت الموازنة له 380 مليون دولار وهو اقل من ما تم إنفاقه في العام 2008 بـ20 مليون دولار.

هذا وقد شكلت نسبة نفقات الأجور والرواتب 52% من إجمالي النفقات وصافي الإقراض للربع الثاني، في حين شكلت نفقات غير الأجور وصافي الإقراض حوالي 30% و18% على التوالي.

بلغت النفقات التطويرية التي تنفق لتنفيذ مشاريع تطويرية مجتمعية وتمول في جزء منها من المانحين، خلال الربع الثاني 48 مليون دولار بارتفاع تجاوز 332%، حيث بلغت قيمتها في الربع الأول 11 مليون دولار فقط، وشكلت ما نسبته 9.5% من المبلغ المنوي إنفاقه خلال العام 2009 على المشاريع التطويرية، ومن الواضح أن الإنفاق على هذا البند ما زال أقل بكثير من الهدف المحدد إذ أن مجموع ما تم إنفاقه خلال الستة أشهر الأولى من العام لم يتجاوز 60 مليون دولار بنسبة لم تتجاوز الـ12%من المبلغ المقرر في الميزانية. ويذكرنا هذا بأداء الموازنة في السنوات السابقة حيث لم يتفق في المجال التطويري إلا أقل من نصف المبلغ التي كانت مقررة (أنظر جدول 18).

جدول 18: تطور النفقات العامة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 ومقارنتها مع موازنة العام 2009 (مليون دولار)

	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008	الربع 4 2008	الربع 1 2009	الربع 2 2009	موازنة 2009	التغير في الربع 2 عن الربع 1 2009 (%)	نسبة الربع 2 2009 من الموازنة (%)
الأجور والرواتب	476.5	456.7	575.4	262.2	333.3	327.6	1410	(1.7)	23.2
نفقات غير الأجور	228.8	228.0	350.1	248.1	300.6	189.3	990	(37)	19.1
صافي الإقراض	77.5	123.3	138.4	107.7	78.5	109.3	380	39.2	28.8
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	782.8	808	1063.9	618.0	712.4	626.2	2780	(12.1)	22.5
النفقات التطويرية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	48	503	332.4	9.5

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، تموز 2009.

4-1-4 الفائض (العجز)

مع التطورات التي شهدها الأداء المالي خلال الربع الثاني من ارتفاع في إجمالي صافي الإيرادات المحلية (355.7 مليون دولار)، وانخفاض في بند إجمالي النفقات وصافي الإقراض (626.2 مليون دولار)، بلغ عجز الموازنة الجاري 270.5 مليون دولار، ومع الدعم الخارجي الذي وصل لدعم الموازنة (148.3 مليون دولار) انخفض العجز الجاري إلى 122.2 مليون دولار. وبلغ العجز الكلي الذي يشتمل على النفقات التطويرية (48 مليون دولار) قبل الدعم الخارجي للموازنة 318.5 مليون دولار، ومع توفير دعم الموازنة إضافة إلى مبلغ 12.7 مليون دولار لدعم المشاريع التطويرية المجتمعية (النفقات التطويرية) فقد انخفض العجز الكلي للموازنة إلى 157.5 مليون دولار تم تمويله من خلال قروض من البنوك التجارية، حيث بلغ صافي التمويل من البنوك خلال الربع الثاني 166.2 مليون دولار[22] (أنظر جدول 19).

واستكمالا لنهج إصلاح الإدارة المالية العامة، وبعد تطبيق نظام محاسبة محوسب في كافة وزارات السلطة الفلسطينية، والعمل على تدقيق سنوي للهيئات الحكومية المختلفة ووضع موازنات سنوية وفق جدول زمني يلتزم به، من خلال التعاون ما بين البنك الدولي والحكومة الفلسطينية. فقد تم في نهاية الربع الثاني اختتام مشروع تطوير الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي الذي انطلق في العام 2005، والذي تم تمويله من الاتحاد الأوروبي بهدف تقوية إدارة المال العام وإيجاد دوائر تدقيق ورقابة داخلية تتماشى مع المعايير الدولية.

[22] تفيد بعض التقارير الصادرة عن جهات مختلفة أن الحكومة الفلسطينية اضطرت إلى اقتراض 530 مليون دولار من البنوك العاملة في فلسطين خلال الستة أشهر الأولى من العام 2009، وذلك لدفع رواتب الموظفين الذين يشكلون مع أسرهم حوالي ربع السكان الفلسطينيين.

جدول 19: تطور عجز/ فائض الموازنة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009 ومقارنتها مع موازنة العام 2009

(مليون دولار)

	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008	الربع 4 2008	الربع 1 2009	الربع 2 2009	موازنة 2009
عجز/ فائض الموازنة الجاري	(447.9)	(220.8)	(509.1)	(315.1)	(377.5)	(270.5)	(1150)
عجز/ فائض الموازنة الجاري بعد الدعم الخارجي للموازنة	77.7	189.5	(33)	36	(118.3)	(122.2)	0
عجز/ فائض الموازنة الكلي (يشتمل على النفقات التطويرية) قبل الدعم الخارجي للموازنة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	(388.6)	(318.5)	(1653)
عجز/ فائض الموازنة الكلي (يشتمل على النفقات التطويرية) بعد الدعم الخارجي للموازنة ودعم النفقات التطويرية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	(110.3)	(157.5)	0

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، تموز 2009، والحسابات من إعداد فريق البحث.
- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

كما تم في أوائل شهر آب إطلاق نظام الجمارك الفلسطيني(اسيكودا العالمي)[23] الذي أطلق علية فلسطينيا إسم "تواصل"، الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من قبل منظمة الاونكتاد. ويهدف هذا النظام إلى تسهيل التعاملات مع دائرة الجمارك والمكوس الفلسطينية، بالإضافة إلى قدرته على انجاز الملف الضريبي الموحد والنافذة الضريبية الموحدة، وذلك للتسهيل على المستوردين والمصدرين من القطاع الخاص ومؤسسات السلطة، من خلال قدرة الأطراف المتعاملة في هذا النظام على الدخول عليه وتخليص كافة الإجراءات الكترونيا دون الحاجة لمراجعة أي من المؤسسات الحكومية وبالتالي تقليل الجهد والتكاليف على المستوردين. وبدوره فان هذا النظام سوف يعمل على زيادة العائدات الضريبية، وزيادة التجارة وتحقيق الأمن الغذائي، وتطوير القدرات الجمركية، والحصول على بيانات وإحصاءات دقيقة عن التجارة الخارجية، والتي تساعد المهتمين وراسمي السياسات وأصحاب القرار في موضوع التجارة.

وفي أوائل شهر آب أيضا، تم الإعلان عن وثيقة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"[24] التي تعتبر بمثابة خطة وبرنامج عمل الحكومة الثالثة عشرة، التي تركز في مضمونها على أسس إقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967 خلال العامين القادمين من وجهة نظر الحكومة الفلسطينية. وتحدد الوثيقة أولويات عمل الحكومة في شتى المجالات، وتحتوي على تفصيلات لبرامج عمل الوزارات والمؤسسات العامة لتحقيق أداء أفضل وإدارة فاعلة. وقد أثار نشر هذه الوثيقة الكثير من البلبلة حول دور وصلاحيات الحكومة في التحدث في الشق السياسي (على اعتبار أن الشأن السياسي هو من اختصاص مؤسسة الرئاسة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية)، إذ أن هذه الوثيقة ربطت الكثير من الأمور السياسية مع برامج عمل الوزارات والمؤسسات العامة، إضافة إلى المشاريع الضخمة والحيوية التي تتحدث عنها هذه الوثيقة، إلا أن الحكومة أشارت إلى أن هذه الوثيقة تختص في الجانب الإداري والمؤسساتي في عمل الوزارات والمؤسسات العامة ضمن السقف السياسي التي تحدده مؤسسة الرئاسة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

يشار إلى أن هذه الوثيقة أسهبت كثيرا في برامج عمل الوزارات والمؤسسات العامة، والتخطيط لإقامة العديد من المشاريع التطويرية والتنموية الضخمة، إضافة للحديث عن القضايا الجوهرية مثل قضية القدس، واللاجئين، والأسرى، والمياه، والمعابر، إضافة إلى موضوع الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة والمصالحة الوطنية.

وحددت هذه الوثيقة مجموعة من السياسات العامة التي تترجمها إلى برامج تنفيذية، حيث تم تحديد أربعة قطاعات

[23] يطبق نظام اسيكودا "ASYCUDA" في 90 دولة في العالم وتعد دائرة المكوس والجمارك الفلسطينية من أولى عشر دوائر جمركية حكومية في العالم التي بدأت بتطبيق النظام الأكثر تطورا اسيكودا العالمي "ASYCUDA WORLD"، ونظرا لأهمية هذا المشروع فقد تم إنشاء وحدة خاصة في مكتب رئيس الوزراء ليتم من خلالها متابعة هذا المشروع والتواصل مع مؤسسات السلطة الفلسطينية المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص.

[24] للاطلاع على كامل الوثيقة: www.palestinecabinet.gov.ps

مركزية تتكامل لتشكل الصورة الكلية للسياسات وللتدخلات المطلوبة لبناء الدولة. وهذه القطاعات هي: أولا: قطاع الحكم، ثانيا: قطاع التنمية الاجتماعية، ثالثا: قطاع التنمية الاقتصادية، ورابعا: قطاع البنية التحتية.

وفي قطاع التنمية الاقتصادية ومن أجل الإعداد لعملية إنعاش الاقتصاد والوصول إلى مرحلة استدامة النمو في الاقتصاد كأساس لإقامة الدولة، ستتبع الحكومة الفلسطينية عدد من السياسات، تتلخص في: خلق بيئة استثمارية، وتعزيز دور القطاع الخاص، ودعم المنتجات والخبرات الفلسطينية، وتطوير الموارد المحلية، وتطوير البنية التحتية، ونقل المعرفة ودعم الإبداعات الفلسطينية. إضافة إلى توسيع نطاق التعاون الثنائي والمتعدد، حيث ستعمل الحكومة على تطوير وتوقيع اتفاقيات للتعاون التجاري مع الدول. وقد بينت الوثيقة أهداف وبرامج جميع الوزارات والمؤسسات العاملة في قطاع التنمية الاقتصادية.

5- التطورات المصرفية

يظهر جدول 20 بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام 2009، حدوث نمو ايجابي في غالبية المؤشرات المصرفية، مقارنة بالربع الأول من العام، حيث أشارت إلى:

- ✧ نمو إجمالي موجودات المصارف بحوالي 2.5%.
- ✧ ارتفاع ودائع الجمهور بنسبة تزيد على 3.7%.
- ✧ ارتفاع رأس المال المدفوع للمصارف بنحو 9%.
- ✧ نمو محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 14%.
- ✧ تراجع أرصدة المصارف الخارجية بأكثر من 7%.
- ✧ تراجع الشيكات المرتجعة بنحو 3%.

جدول 20: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009

مليون دولار

بيان الميزانية	2008				2009	
	الربع 1	الربع 2	الربع 3	الربع 4	الربع 1	الربع 2
النقدية والمعادن الثمينة	357.3	367.5	273.9	346.2	334.6	501.0
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4492.9	4332.2	4708.9	4674.0	4513.5	4086.8
محفظة الأوراق المالية	185.7	217.9	214.4	206.6	233.1	429.7
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1773.1	1746.6	1807.5	1828.2	1842.9	2099.7
القبولات المصرفية	3.4	4.2	4.3	6.2	3.2	3.5
الاستثمارات	190.1	188.6	173.5	144.6	188.1	172.8
الأصول الثابتة	218.3	224.4	225.9	237.3	243.9	252.8
الأصول الأخرى	250.4	236.0	249.3	197.3	213.2	208.7
مجموع الأصول (الإجمالي)	**7471.9**	**73083**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	660.4	466.0	456.2	442.9	417.6	426.4
إجمالي ودائع الجمهور	5424.7	5599.0	5873.6	5846.9	5772.5	5988.7
القبولات المنفذة والقائمة	16.7	15.9	15.2	21.0	9.3	10.7
المطلوبات الأخرى	217.8	155.7	158.3	135.2	144.0	111.9
مخصص ضرائب وأخرى	390.0	320.3	337.5	341.5	346.3	337.2
حقوق الملكية	762.3	751.5	817.0	853.0	880.9	880.1
مجموع المطلوبات (الإجمالي)	**7471.9**	**73083**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– Call Report

يعتبر الاتجاه التصاعدي لموجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني من السمات الملازمة لهذا الجهاز، فهي من ناحية تشير إلى استمرار ثقة الجمهور الفلسطيني بالقطاع المصرفي، ومن ناحية أخرى، فهي توفر مصدر من

مصادر التمويل للاقتصاد الفلسطيني عبر التسهيلات الائتمانية المختلفة. وفي نهاية الربع الثاني من العام 2009 نمت موجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني بنحو 2.5%، مقارنة بالربع الأول من العام، حيث تجاوز إجمالي هذه الموجودات 7,755 مليون دولار (أنظر شكل 4).

شكل 4: موجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني بحسب الربع للأرباع الثلاثة الأخيرة من العام 2008، والربعين الأول والثاني من العام 2009

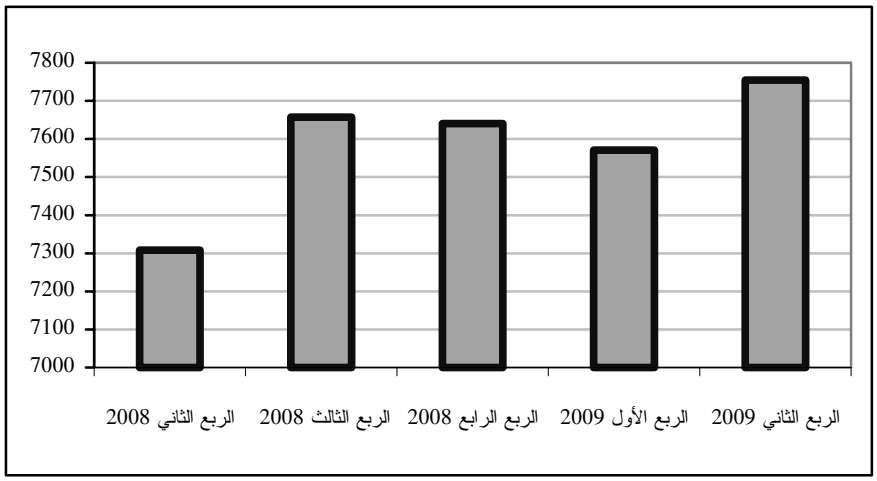

المصدر: بيانات الميزانية المجمعة للمصارف.

وبالنظر إلى هيكل هذه الموجودات، نلاحظ أن أرصدة البنوك خارج فلسطين قد حافظت على النسبة الأعلى من مكونات الموجودات، رغم تراجعها بنسبة قريبة من 10%، لتضاف إلى تراجع بنحو 7.5% طرأ عليها في الربع السابق، لتصل في نهاية الربع الثاني إلى 2,727.6 مليون دولار. وجاء هذا التراجع في التوظيفات الخارجية متماشياً مع سياسة سلطة النقد الهادفة إلى تخفيض أرصدة المصارف في الخارج، وجعل نسبة التوظيفات الخارجية لا تتعدى 65% من إجمالي الودائع مع نهاية شهر نيسان 2009، وإلى 55% مع نهاية شهر آب 2009.

شكل 5: هيكلية موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام 2009

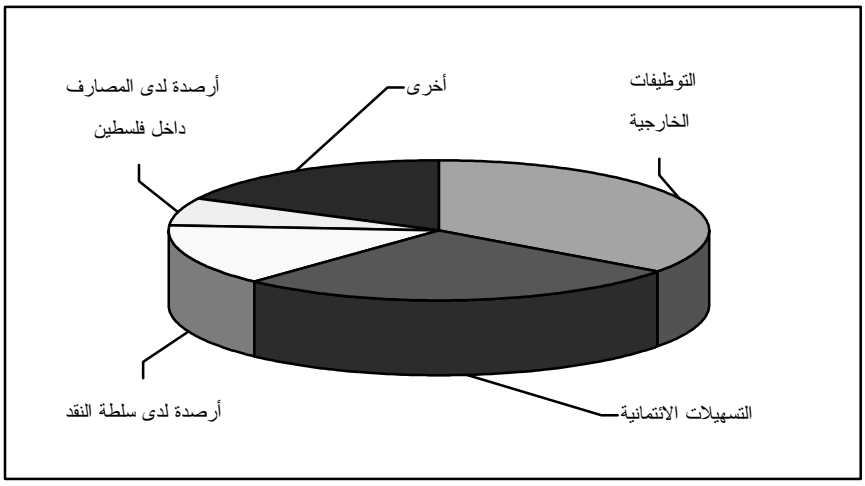

المصدر: بيانات الميزانية المجمعة للمصارف.
أخرى تشمل: أرصدة المصارف في فلسطين، محفظة الأوراق المالية، الاستثمارات، الأصول الثابتة، والأصول الأخرى.

أما المكون الثاني من حيث الأهمية، وهي التسهيلات الائتمانية المباشرة، فقد ارتفعت بنحو من 14% نهاية الربع الثاني مقارنة بالربع الأول. في حين عادت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية إلى الانخفاض، حيث تراجعت بنحو 14% نهاية الربع الثاني، لتعود إلى نفس المستوى الذي كانت عليه تقريبا في بداية العام. كذلك ارتفعت محفظة الأوراق المالية بنسبة تجاوزت 84% خلال نفس فترة المقارنة (أنظر شكل 5).

وفي جانب الخصوم (المطلوبات)، استمرت ودائع الجمهور في اتجاها التصاعدي خلال الربع الثاني من العام 2009، فقد نمت بأكثر من 3.7%، مقارنة بنهاية الربع الأول. في حين أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للمصارف ثبات حقوق الملكية في نهاية الربع الثاني من العام حول نفس مستواه نهاية الربع السابق عند 880 مليون دولار، على الرغم من ارتفاع رأس المال المدفوع لنفس الفترة بأكثر من 9%، وتراجع مخصص الضرائب بنحو 2.5% في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول. كما تراجعت أيضا المطلوبات الأخرى بنحو 22% خلال نفس فترة المقارنة. كذلك تراجعت أرصدة سلطة النقد إلى 190.8 مليون دولار، وبأكثر من 23% قياساً على الربع الأول من العام 2009 (أنظر شكل 6).

شكل 6: هيكلية مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام 2009

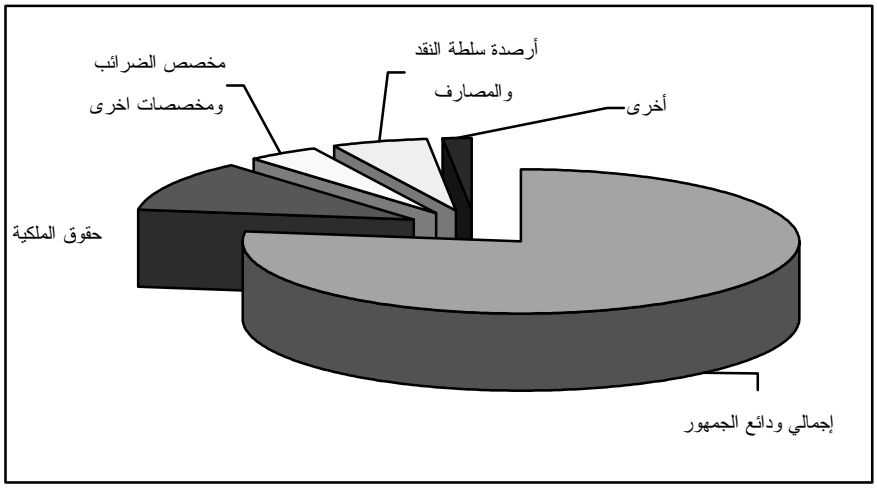

المصدر: بيانات الميزانية المجمعة للمصارف.

5-1 محفظة التسهيلات الائتمانية

تعتبر محفظة التسهيلات الائتمانية التي تقوم المصارف بمنحها لمختلف القطاعات الاقتصادية من المؤشرات ذات الدلالات الهامة في القطاع المصرفي، فهي من ناحية تشير إلى مدى النشاط الاقتصادي بوجه عام، ومن ناحية أخرى تعتبر الفوائد المترتبة عليها من أهم مصادر دخل المصارف. يضاف إلى ذلك أنها في الحالة الفلسطينية تعكس أيضا مدى الاستقرار السياسي والأمني السائد. ورغم أنها ليست أكبر مكون من مكونات جانب الأصول لدى المصارف في الأراضي الفلسطينية، إلا أنها من أهم مكوناته.

وفي نهاية الربع الثاني من العام 2009 نمت محفظة التسهيلات الائتمانية بحوالي 14% عما كانت عليه في الربع الأول، جراء زيادة التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية فقط، والتي ارتفعت بأكثر من 16.5%، مقابل تراجعها في قطاع غزة بنحو 8.5% في نفس الفترة (أنظر جدول 21).

جدول 21: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009

مليون دولار

بيان الميزانية	2008				2009	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
حسب التوزيع الجغرافي						
الضفة الغربية	1460.7	1509.1	1603.1	1625.5	1650.7	1924.2
قطاع غزة	313.2	237.6	204.4	202.7	192.2	175.5
حسب الجهة المستفيدة						
قطاع عام	511.3	511.3	544.8	532.7	581.6	748.8
قطاع خاص مقيم	1191.3	1140.5	1129.6	1165.9	1123.2	1216.2
قطاع خاص غير مقيم	82.0	95.3	133.1	129.6	138.1	134.7
حسب نوع التسهيل						
قروض	1062.0	1066.5	1109.2	1114.2	1159.0	1338.9
جاري مدين	700.9	669.3	687.8	703.7	673.6	750.7
تمويل تأجيري	10.9	10.8	10.5	10.3	10.3	10.2
حسب نوع العملة						
دولار أمريكي	1159.5	1117.7	1163.1	1190.2	1225.9	1301.7
دينار أردني	173.5	151.1	146.2	147.5	142.5	200.3
شيكل إسرائيلي	419.4	463.1	483.9	474.3	460.6	582.7
عملات أخرى	21.4	14.7	14.3	16.2	13.8	15.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– Call Report

ويلاحظ ارتفاع حصة القطاع العام من مجمل التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثاني من العام، بنسبة فاقت 28.7%، مقارنة بالربع السابق. في إشارة تزايد اعتماد الحكومة الفلسطينية على القطاع المصرفي في تمويل بعض النفقات الضرورية في تلك الفترة، وشكلت التسهيلات المقدمة للقطاع العام 35.7% من إجمالي التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي الفلسطيني، في حين أنها لم تكن تتجاوز 31.5% في الربع السابق، كما أنها لم تصل إلى هذه النسبة من قبل، وفي حال استمرار هذا الارتفاع فمن المتوقع أن يكون لذلك بعض الآثار على مديونية القطاع العام تجاه المصارف من جهة، وعلى القطاع الخاص من جهة ثانية، كنتيجة لما يعرف بأثر المزاحمة[25]. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص بأكثر من 8%، إلا أن حصة هذا القطاع من مجمل التسهيلات تراجعت إلى ما دون 65% قياساً على الربع الأول.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية بين قروض وجاري مدين وتمويل تأجيري بنسب 63.7%، 35.7%، و0.5% على التوالي، بزيادة بسيطة في نسبة القروض (1%) على حساب حصة الجاري مدين. مع سيطرة واضحة للدولار الأمريكي على هذه التسهيلات بواقع 62%، والشيكل الإسرائيلي بواقع 27.7%، والدينار الأردني بنحو 9.5%، و0.8% لبقية العملات الأخرى، وأهمها اليورو (أنظر شكل 7).

وفي هذا الشأن، يلاحظ استمرار ارتفاع حصة الشيكل الإسرائيلي من مجمل التسهيلات على حساب العملات الأخرى، وبما يقارب 3% في الربع الثاني من العام 2009، مقارنة بالربع الأول من العام. ويبدو أن عدم استقرار الدولار الأمريكي والتقلبات التي حدثت في قيمته خلال الفترة الماضية، التي أثرت أيضا على قيمة الدينار الأردني المرتبط بالدولار، مقابل الاستقرار النسبي الذي أظهره الشيكل الإسرائيلي خلال نفس الفترة، قد زادت من الطلب على التسهيلات بعملة الشيكل الإسرائيلي (أنظر شكل 8).

[25] اثر المزاحمة (Crowding out effect) والمقصود به مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التسهيلات، وانعكاسات ذلك على استثمارات القطاع الخاص.

شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل للفترة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009

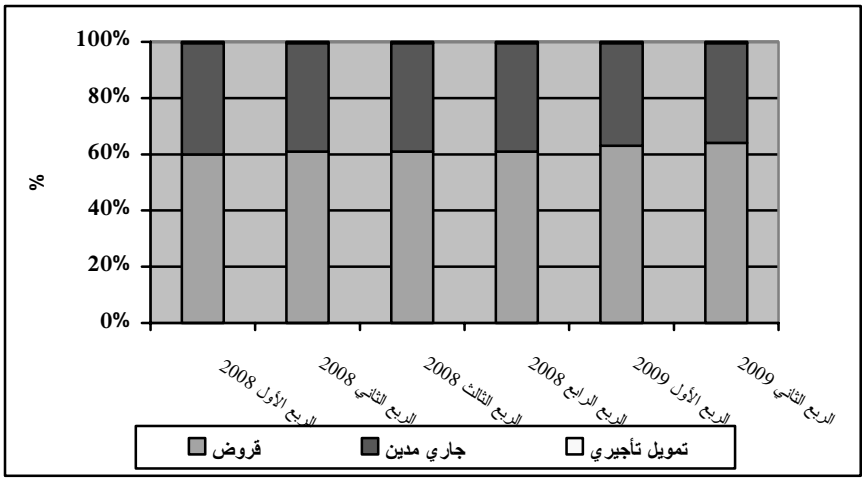

المصدر: بيانات الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 8: اتجاه التسهيلات حسب نوع العملة لأرباع العام 2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009

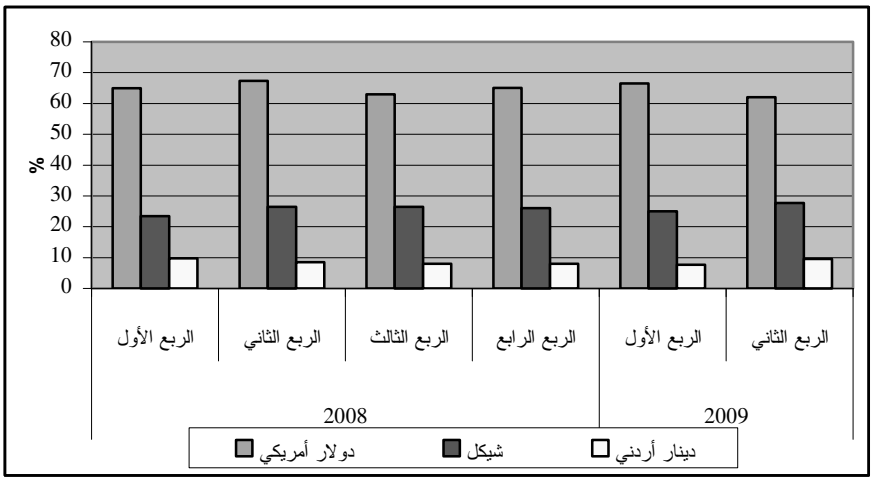

المصدر: بيانات الميزانية المجمعة للمصارف.

2-5 الودائع غير المصرفية

يشكل هذا البند أكبر وأهم مكونات جانب المطلوبات لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، فهو بمثابة العمود الفقري للجهاز المصرفي الفلسطيني، ويتكون من ودائع السلطة الوطنية، ودائع السلطات المحلية، ودائع مؤسسات القطاع العام الأخرى غير المالية، ودائع المقيمين الآخرين، وودائع غير المقيمين. وتعتبر ودائع المقيمين الآخرين أهم هذه البنود، فهي تشكل الأرضية الصلبة للنظام المصرفي، فمن ناحية تمثل مصدر رئيس للتمويل في الاقتصاد عبر قناة الائتمان. ومن ناحية أخرى، تعكس وبشكل كبير مقدار ثقة الجمهور بهذا الجهاز، إضافة إلى أنها ستكون في المستقبل إحدى القنوات الهامة في تنفيذ أهداف السياسات النقدية المختلفة.

وهذه الودائع ذات طابع متزايد بشكل عام، وخلال العام الحالي استمرت في الحفاظ على هذا الاتجاه (رغم التراجع الطفيف الذي شهده الربع الأول من العام 2009،

مقارنة بالربع الأخير من العام 2008) بارتفاعها في نهاية الربع الثاني من العام 2009 بنسبة تجاوزت 3.7%، مشكلة ما يزيد على 77% من إجمالي مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص، بنسبة فاقت 4.5% خلال فترة المقارنة، مقابل تراجع ودائع القطاع العام بنسبة 5%، ولكن نظراً لصغر وزنها النسبي المنخفض بالنسبة لودائع الخاص فلم يؤثر كثيرا على الزيادة التي طرأت على إجمالي ودائع العملاء (أنظر شكل 9).

شكل 9: هيكلية الودائع غير المصرفية لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام 2009

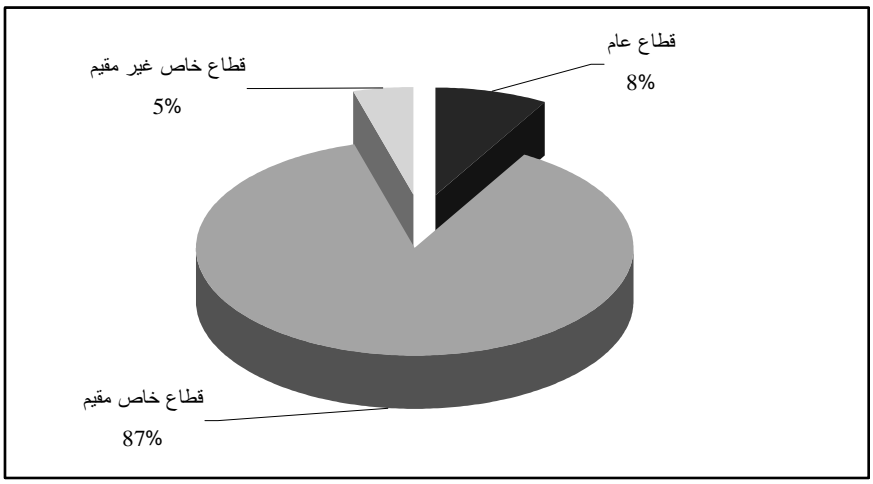

المصدر: بيانات الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 10: التسهيلات الائتمانية كنسبة من الودائع غير المصرفية خلال أرباع العام 2008، والربعين الأول والثاني 2009

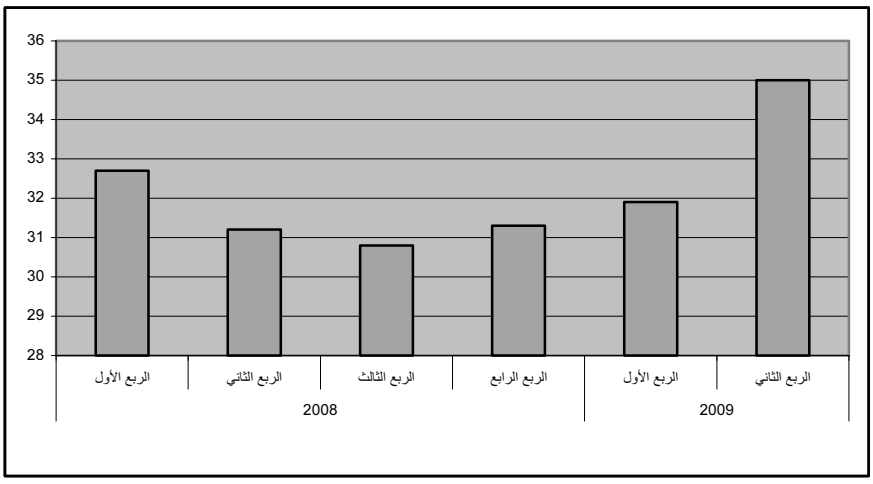

المصدر: بيانات الميزانية المجمعة للمصارف.

واستحوذت الضفة الغربية على ما نسبته 84% من الودائع غير المصرفية بينما لم تزد مشاركة قطاع غزة عن 16%. وسيطرت الودائع لأجل على ما نسبته 38% من إجمالي الودائع المصرفية، مقابل 36.7% للودائع تحت الطلب، و25.3% لودائع التوفير. كما توزعت هذه الودائع على العملات المختلفة المتداولة في الأراضي

الفلسطينية، بنسب 44.9% للدولار الأمريكي، 27.2% للدينار الأردني، 22.5% للشيكل الإسرائيلي، وعملات أخرى بنسبة 5.4%.

من المهم الإشارة هنا إلى أن هناك ثمة علاقة من المفترض أن تكون قائمة بين الودائع غير المصرفية، والتسهيلات الائتمانية. إذ تقوم المصارف بشكل عام بتحديد سقف الائتمان المصرفي تبعاً لما لديها من ودائع، أو بنسبة معينة منها. وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة في الأراضي الفلسطينية، مقارنة بدول الجوار، إلا أنها آخذة بالارتفاع التدريجي. وصلت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع إلى حوالي 35% في نهاية الربع الثاني من العام 2009، مقارنة مع 32% نهاية الربع الأول من العام (أنظر شكل 10). ويعتبر هذا الارتفاع في النسبة استمراراً للارتفاع الذي بدأ خلال الربع الثالث من ا لعام 2008، على إثر تعليمات سلطة النقد القاضية بتخفيض نسب التوظيفات الخارجية[26]، خاصة وأن سلطة النقد الفلسطينية كانت تهدف من وراء تلك التعليمات إلى تشغيل المزيد من الأموال داخل الاقتصاد الفلسطيني.

5-3 الأرصدة الخارجية[27]

دأبت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، ولأسباب مختلفة، على إيداع كميات من الأموال المتوفرة لديها في الخارج، وكانت تعليمات سلطة النقد تقضي بأن لا تزيد مجمل التوظيفات عن 65% من إجمالي الودائع لدى المصارف، إلا أنه وبهدف توفير المزيد من الأموال داخل الاقتصاد الفلسطيني، قامت سلطة النقد بتعديل هذه النسبة على مرحلتين خلال العام 2009، بحيث تصبح هذه النسبة دون 55% من إجمالي الودائع (أنظر شكل 11).

شكل 11: الأرصدة الخارجية كنسبة من ودائع العملاء خلال أرباع العام 2008، والربعين الأول والثاني 2009

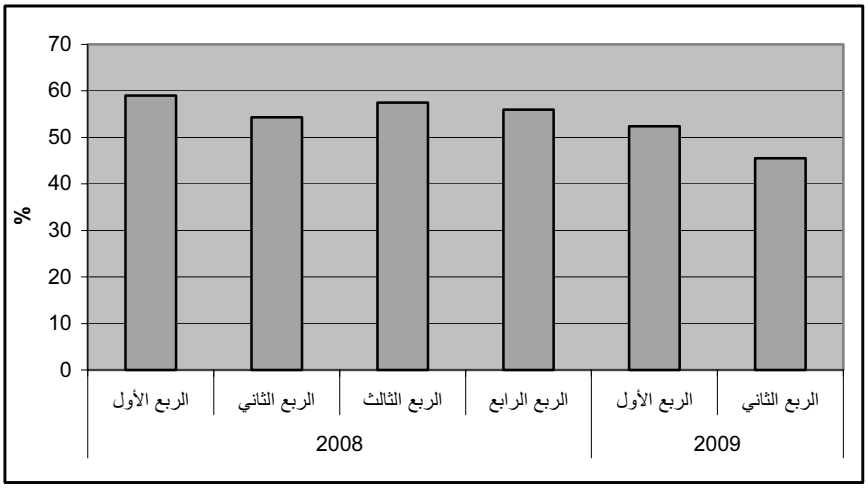

المصدر: بيانات الميزانية المجمعة.

5-4 حقوق الملكية

حافظت حقوق الملكية نهاية الربع الثاني من العام 2009 على مستواها المسجل نهاية الربع السابق تقريبا البالغ 880.9 مليون دولاراً (مع ارتفاع لم يتجاوز 0.9 مليون دولار). ومن خلال التدقيق في مكونات حقوق الملكية يلاحظ أن التغير الأبرز قد طرأ على رأس المال المدفوع، الذي ارتفع بنسبة 9.5% خلال فترة المقارنة. يشار إلى

[26]. أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات بخصوص التوظيفات الخارجية، تقضي بخفضها من 65% من إجمالي الودائع إلى 60% مع نهاية شهر نيسان 2009، ثم إلى 55% مع نهاية شهر آب 2009

[27] الأرصدة الخارجية احد مكونات التوظيفات الخارجية، وهي المكون الرئيس والاهم فيها.

أن رأس المال المدفوع هو أهم وأكبر مكونات حقوق الملكية، إذ شكل نهاية الربع الثاني من العام 2009 حوالي 79% من حقوق الملكية. ويبدو أن لذلك علاقة بتعليمات سلطة النقد المتعلقة بزيادة رأس المال للمصارف إلى 35 مليون دولار والتوقعات برفعه إلى 50 مليون دولار بداية العام القادم.

5-5 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

يعتبر الاستقرار النسبي من أهم السمات التي تتمتع به مؤشرات الأداء في الجهاز المصرفي الفلسطيني، فالاقتصاد الفلسطيني شبه المغلق بما في ذلك القطاع المصرفي، وقلة الاستثمارات الخارجية، جعلت القطاع المالي الفلسطيني بشكل عام، والمصرفي بشكل خاص في منأى عن كثير من الصدمات والأزمات الخارجية المختلفة. ونتيجة للزيادة التي تم تحقيقها في الأرباح الجارية نهاية الربع الثاني من العام 2009، مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، فقد ارتفعت نسبة صافي الدخل إلى معدل الأصول بنحو 0.23 نقطة مئوية، وكذلك ارتفعت نسبة صافي الدخل إلى معدل حقوق الملكية بحوالي نقطتين مئويتين. (أنظر جدول 22).

جدول 22: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة للأعوام 2006 و2007 و2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009

نسبة مئوية

المؤشر	2006	2007	2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009
صافي الدخل/معدل الموجودات	1.0	1.1	1.2	1.4	1.63
صافي الدخل /معدل حقوق الملكية	9.9	10.9	10.9	11.7	13.79
التسهيلات/إجمالي الودائع	39.5	29.8	29.1	29.8	32.7
التسهيلات/الودائع غير المصرفية	43.7	33.3	31.3	32.0	35.1
تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	35.4	27.8	24.7	24.1	24.6
تسهيلات القطاع الخاص المقيم/ودائع القطاع الخاص المقيم	34.1	26.9	22.8	22.3	23.3
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	50.8	55.0	52.1	52.4	45.5
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	73.4	73.1	76.6	76.2	77.2
التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات	32.0	24.3	24.0	24.3	27.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- Call Report.

واستمر الارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى كل من إجمالي الودائع والودائع غير المصرفية بنسب 2.9 و3.1 نقطة مئوية على التوالي نهاية الربع الثاني من العام 2009 مقارنة بالربع الأول من العام، وجاء ذلك نتيجة للزيادة في التسهيلات التي ارتفعت بنحو 14% في نفس فترة المقارنة، كذلك ارتفعت نسبة تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص بنحو 0.5%، واستمر التراجع في نسبة الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع، والذي يعود إلى استمرار الانخفاض في مجمل التوظيفات الخارجية تماشيا مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية المشار إليها سابقا، وبلغت نسبة الأرصدة الخارجية نهاية الربع الثاني من العام 2009، نحو 45.5%، مقارنة مع 52.4% نهاية الربع الأول من العام. ونتيجة للارتفاع الذي طرأ على كل من التسهيلات الائتمانية المباشرة، وكذلك على ودائع العملاء، فقد ارتفعت نسب كل منها إلى إجمالي الموجودات، فارتفعت الأولى نقطة مئوية، في حين ارتفعت الثانية بأكثر من 2.7 نقطة مئوية نهاية الربع الثاني من العام 2009، مقارنة بالربع الأول (أنظر جدول 22).

6-5 نشاط غرف المقاصة

يستدل من بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة أن عدد الشيكات المقدمة للتقاص قد سجل رقما قياسيا في الربع الثاني من العام 2009، حيث بلغ 741,186 شيك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 11%، مقارنة بالربع الأول من العام، أما من حيث القيمة فسجلت زيادة بنسبة 15.2% لنفس فترة

المقارنة. وقد ترافق ذلك مع تراجع ملحوظ في الشيكات المرتجعة من حيث القيمة والعدد، حيث تراجع عدد الشيكات المرتجعة بنسبة 3%، ومن حيث القيمة بنسبة 2.7% عما كان عليه الحال في الربع الأول من العام، ولم تكن التعليمات الجديدة لسلطة النقد حول الشيكات المرتجعة قد طبقت بعد، والتي يمكن أن يكون لها كبير الأثر في تخفيض عدد الشيكات المرتجعة (أنظر جدول 23).

جدول 23: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص، وعدد وقيمة الشيكات المعادة منها لأرباع العام 2008، والربعين الأول والثاني من العام 2009

الربع	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد %	القيمة %
الربع الأول 2008	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
الربع الثاني 2008	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
الربع الثالث 2008	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
الربع الرابع 2008	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
الربع الأول 2008	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
الربع الثاني 2009	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– النشرة الإحصائية الشهرية

وكنتيجة طبيعية للاستخدام الواسع لعملة الشيكل الإسرائيلي في مختلف المعاملات اليومية في الأراضي الفلسطينية، فقد استمرت سيطرة الشيكات المسحوبة بعملة الشيكل على مجمل عدد وقيمة الشيكات المسحوبة بالعملات المختلفة.

وفي نهاية الربع الثاني من العام 2009 شكلت الشيكات المسحوبة بعملة الشيكل 91% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، وهي ذات النسبة في الربع السابق. في المقابل، حصل تراجع في حصة الشيكل من إجمالي قيمة الشيكات، حيث انخفضت حصته من 68.5% إلى 65%. وشكلت شيكات الدولار الأمريكي 5.7% من إجمالي العدد، و26.6% من إجمالي القيمة، والدينار الأردني 3% من إجمالي العدد، و7.8% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في الربع الثاني من العام 2009، وما تبقى فكان من نصيب عملة اليورو (أنظر الشكلين 12 و13).

شكل 12: نصيب كل عملة من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص من حيث العدد في الربع الثاني من العام 2009

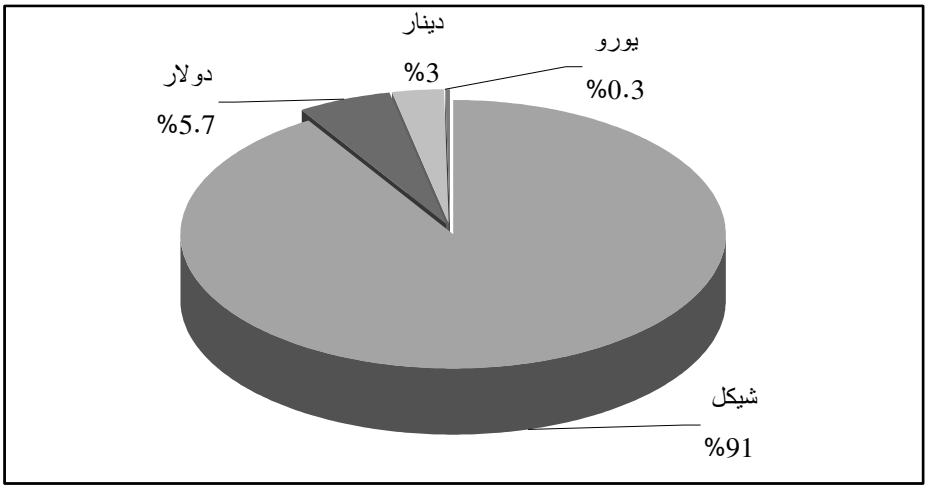

المصدر: بيانات المقاصة–سلطة النقد الفلسطينية

شكل 13: نصيب كل عملة من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص
من حيث القيمة في الربع الثاني 2009

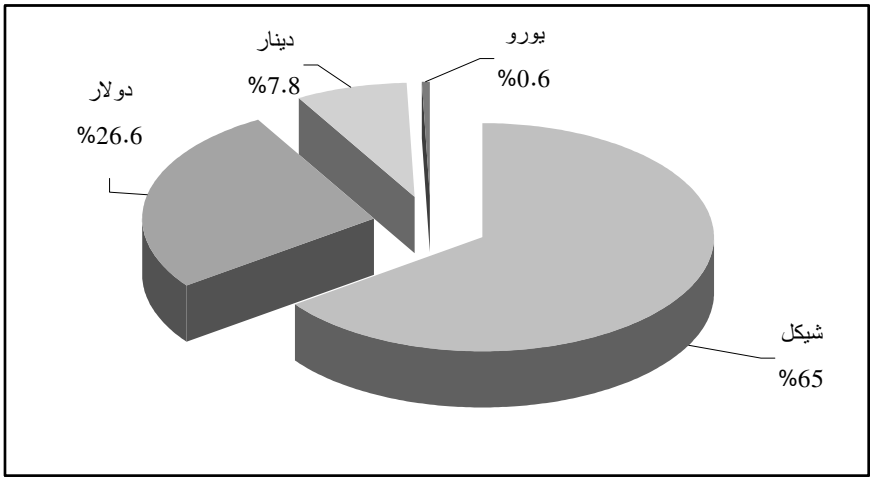

المصدر: بيانات المقاصة–سلطة النقد الفلسطينية

5-7 تطور عدد المصارف والفروع

بلغ عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 20 مصرفا نهاية الربع الثاني من العام 2009، بدلا من 21 مصرف، فقد تم الانتهاء من تصفية بنك التنمية والإقراض الزراعي نهاية الربع السابق من العام، والمصارف الـ 20 مقسومة مناصفة بين مصارف محلية ووافدة.

وفي نهاية الربع الثاني من العام الحالي بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في مختلف المناطق الفلسطينية 204 فرعا ومكتبا، مقارنة مع 195 فرعا ومكتبا نهاية الربع السابق. ومع ذلك لا تزال نسبة السكان إلى عدد فروع المصارف في الأراضي الفلسطينية من النسب المرتفعة كثيرا بالمقارنة بدول الجوار، أو باقي الدول العربية، فهي تصل إلى نحو 18 ألف نسمة للفرع الواحد، الأمر الذي يشير إلى وجود حاجة إلى إفتتاح المزيد من فروع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، لإيصال الخدمات المصرفية المتنوعة إلى اكبر عدد ممكن من العملاء (أنظر شكل 14).

شكل 14: تطور عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
للأعوام 2006 و2007 و2008 والربعين الأول والثاني من العام 2009

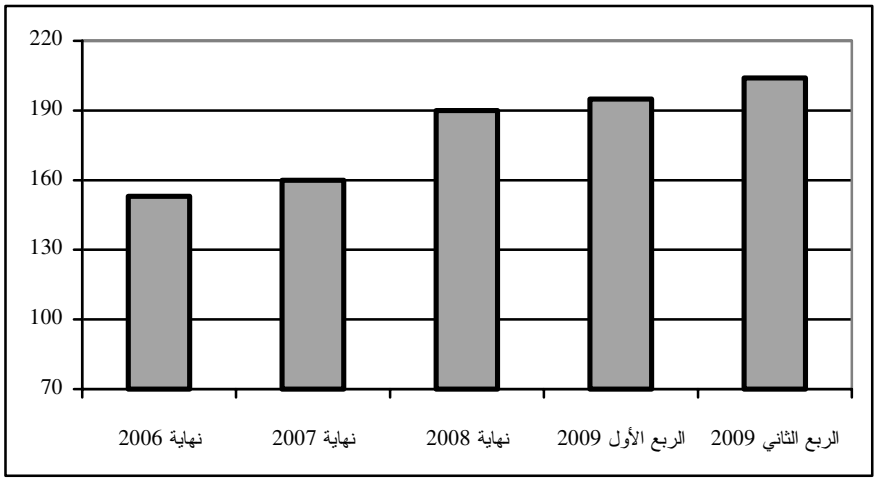

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني.

صندوق 3: السيولة في غزة

ترتب على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر العام 2008 نتائج كارثية على مختلف نواحي الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من مؤتمر شرم الشيخ الذي استضافته مصر بعد انتهاء الحرب لإعادة الإعمار في قطاع غزة، وحضرته 75 دولة، إلا انه وبعد مضي أكثر من نصف عام على مقرراته فإنها بقيت دون تنفيذ على ارض الواقع، فقد بقي الحصار الإسرائيلي الخانق والمحكم على حاله، متسببا في نقص حاد وخطير في كافة المتطلبات الأساسية، بما في ذلك كميات النقود الواجب توفرها في قطاع غزة لتلبية الحد الأدنى من متطلبات السيولة في الأسواق.

عملت سلطة النقد الفلسطينية طوال فترة الحصار على إدارة وتوفير متطلبات السيولة في قطاع غزة، من خلال القيام بتحركات عاجلة لمعالجة هذا الوضع، وفتح قنوات اتصال مع جميع الأطراف ذوي العلاقة (صندوق النقد الدولي، اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي، وبنك إسرائيل). وأثمرت هذه الاتصالات عن إدخال كميات متتالية من الشيقل الإسرائيلي والعملات الأخرى، مكنت المصارف من تسديد كافة التزاماتها، خاصة تلك المتعلقة بالرواتب والتحويلات الإنسانية، والطلب على النقد. وفي مطلع العام الحالي وبعد جهود مضنية تم التوصل إلى اتفاق يقضي بإدخال 50 مليون شيقل شهريا إلى القطاع، حيث بلغ إجمالي المبالغ التي تم إدخالها إلى القطاع خلال الشهور السبعة الأولى من العام حوالي 470 مليون شيقل، منها 40 مليونا عبارة عن استبدال للعملة التالفة، وقد ساهمت هذه المبالغ في حل مشكلة سيولة الشيقل في القطاع إلى حد كبير، إلا أن الأزمة لا زالت قائمة فيما يخص عملتي الدولار الأمريكي والدينار الأردني، حيث لا تزال إسرائيل ترفض دخول هذه العملات إلى القطاع، الأمر الذي دفع المصارف العاملة في قطاع غزة إلى دفع التزاماتها المختلفة (كرواتب موظفي المؤسسات المختلفة التي تدفع لموظفيها بالدولار أو الدينار) بعملة الشيقل فقط. وتسبب عدم توفر العملات الأخرى في ظل الطلب عليها، في ارتفاع أسعارها مقابل الشيقل خارج القطاع المصرفي (بين العامة ومحلات الصرافة).

6- سوق فلسطين للأوراق المالية

تدلّ المؤشرات إلى عودة التراجع في أداء سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الثاني من العام 2009، وذلك بعد التحسن النسبي خلال الربع الأول من العام 2009. فعلى صعيد أداء الشركات، أفصحت جميع الشركات المدرجة والمتداولة والبالغ عددها 34 شركة، عن بياناتها المالية نصف السنوية من العام 2009. في حين لم تقدم الشركات الأربع الموقوفة عن التداول بياناتها ضمن الفترة المتاحة[28].

وتشير نتائج أعمال الشركات المفصحة عن بيانات النصف الأول من العام 2009 إلى تحقيق 29 شركة لأرباح نصف سنوية، في حين منيت 5 شركات بخسائر. وبذلك، تتجاوز نسبة الشركات المحققة لأرباح 85% مقارنة مع نسبة تجاوزت 79% خلال الفترة نفسها من العام 2008.

ارتفع مؤشر القدس مع نهاية الربع الثاني، حيث بلغ 524.85 نقطة (أنظر شكل 15). ويأتي هذا الارتفاع في مؤشر القدس على خلفية ارتفاع مؤشرات قطاعي (الخدمات، البنوك)، حيث بلغت نسبة الارتفاع على التوالي (2.1% و5%)، في حين انخفضت مؤشرات قطاعات التأمين والصناعة والاستثمار بنسبة (2.9% و2.8% و2.1%) على التوالي في الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول من العام 2009 (أنظر شكل 16).

[28] الشركات الأربع الموقوفة عن التداول (العربية لمنتوجات الباطون، المؤسسة العربية للتأمين، الائتمان للاستثمار والتنمية، جراند بارك للفنادق والاستجمام) بسبب قيامها بتقديم بيانات نصف سنوية غير مراجعة من المدقق الخارجي.

شكل 15: مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربعين الأول والثاني للعام 2009

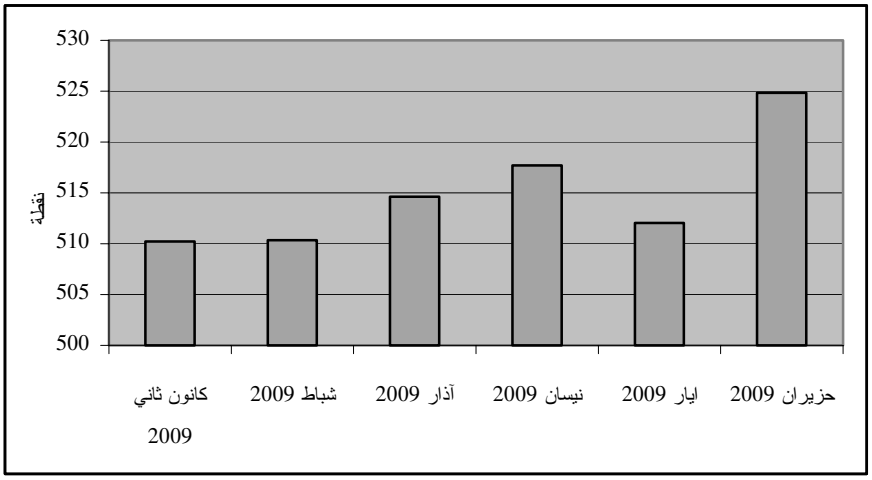

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

شكل 16 : أداء مؤشرات القطاعات خلال أشهر الربع الثاني للعام 2009، والشهر الذي يسبقه

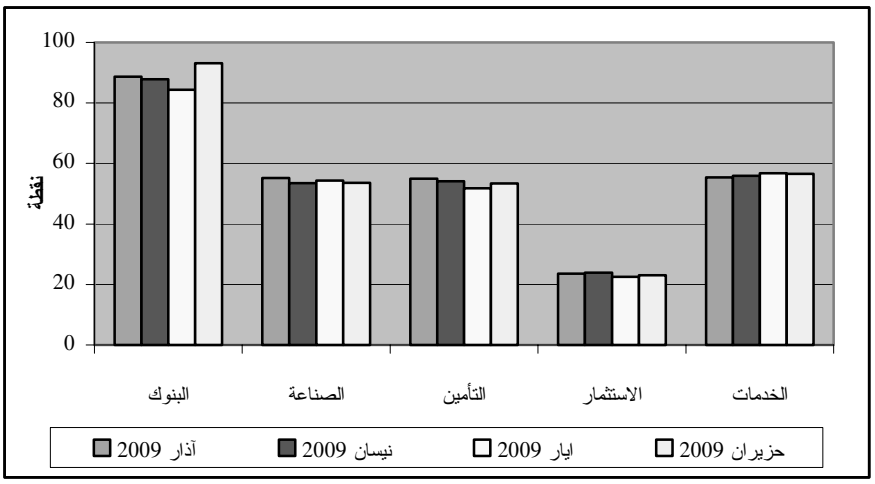

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

تدل المؤشرات المالية إلى انخفاض أحجام التداول بنسبة 23% في الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول حيث انخفضت قيمة الأسهم المتداولة إلى 145.5 مليون دولار، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 40.1% خلال نفس الفترة لتصل إلى 54.6 مليون سهم.

وبلغت القيمة السوقية نحو 2.38 مليار دولار حيث بقيت ثابتة تقريبا مقارنة مع الربع الأول. وفيما يتعلق بعدد جلسات التداول، فقد ارتفعت بمقدار 5 جلسات عن الربع الأول، حيث وصلت إلى 65 جلسة (أنظر جدول 24).

جدول 24: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية
خلال أشهر الربع الثاني من العام 2009، والربع السابق

الفترة	القيمة السوقية (مليار دولار)	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) (مليون دولار)	عدد الأسهم المتداولة (مليون دولار)
نيسان	2.39	22	517.7	46.5	16.7
أيار	2.36	21	512.03	28.8	11.2
حزيران	2.41	22	524.85	70.2	26.7
الربع الثاني 2009	2.38	65	524.85	145.5	54.6
الربع الأول 2009	2.4	60	514.61	189	91.2

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية

7- الأسعار والقدرة الشرائية[29]

سجل الربع الثاني من العام 2009 ارتفاعاً في أسعار المستهلك بالمقارنة مع الربع الأول من العام 2009، وذلك خلافا لما كان عليه الوضع خلال الربع الأول من العام 2009، الذي شهد انخفاضا في أسعار المستهلك بالمقارنة مع الربع الأخير من العام 2008، إلا أن هذا الارتفاع بقي محدودا إذا ما قورن بالارتفاع الحاد في العامين السابقين 2007 و2008. فبينما انتهى الربع الأول من العام 2009 برقم قياسي يساوي 121.98، ارتفع ليصل مع نهاية الربع الثاني من العام 2009 إلى 123.03 (سنة الأساس 2004 = 100).

7-1 الأسعار

مع استمرار انحسار موجة الارتفاع في الأسعار العالمية خاصة استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية بالإضافة إلى استقرار أسعار النفط عند مستويات أسعار منخفضة، شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2009 ارتفاعا طفيفاً. حيث انحسر الارتفاع في أسعار معظم السلع الضرورية، وبالتحديد السلع الغذائية. تلك السلع التي يستحوذ الإنفاق عليها على النسبة الأكبر من دخل المواطن وذلك بناء على ارتفاع وزنها النسبي في سلة المستهلك الفلسطيني، إذ أن استقرار أسعار سلع مثل الطحين والسكر والخضروات الطازجة أدى إلى التأثير على حدة ارتفاع في الرقم القياسي، رغم ارتفاع أسعار الوقود والتبغ.

تشير إحصاءات الربع الثاني من العام 2009 إلى حدوث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (مقاساً بالشيكل) في الأراضي الفلسطينية، إذ ارتفع بنسبة 0.86% مقارنة مع متوسط الربع الأول من العام 2009، فيما ارتفع بنسبة 1.87% بالمقارنة مع متوسط الربع المناظر له من العام 2008 (أنظر جدول 25).

[29] قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004، وقد تم اختيار تلك السنة على أساس كونها الأكثر استقراراً من بين السنوات التي تمت دراسة أوزانها خلال سنوات انتفاضة الأقصى. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى تغير توزيع بعض السلع داخل بعض المجموعات بأسلوب جديد يعتمد تصنيف السلع حسب الغرض من استخدامها.

جدول 25: نسب التغير الشهرية والربعية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال أشهر الربعين الأول والثاني 2009 (سنة الأساس 2004 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
كانون ثاني 2009	121.57	(0.71)	
شباط 2009	121.54	(0.03)	
آذار 2009	122.82	1.05	
متوسط الربع الأول	121.98		(1.01)
نيسان 2009	122.55	(0.21)	
أيار 2009	123.05	0.40	
حزيران 2009	123.48	0.35	
متوسط الربع الثاني	123.03		0.86

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

على مستوى المناطق الفلسطينية، شهدت الأسعار في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2009 ارتفاعاً بمقدار 0.52% مقارنة بالربع السابق، فيما شهدت انخفاضاً بنسبة 0.96% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2008. كذلك فقد سجلت الأسعار في القدس ارتفاعاً في الربع الثاني 2009 بنسبة 1.64% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 3.13% مقارنة بالربع المناظر. أما بالنسبة لقطاع غزة، تشير الأرقام القياسية إلى ارتفاع في الأسعار خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة بالربع السابق بنسبة 0.67%، فيما ارتفعت الأسعار بمقدار 3.73% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ ومجموعة النقل والمواصلات قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من العام 2009 في الأراضي الفلسطينية متأثرة بارتفاع أسعار السجائر وأسعار الوقود والمحروقات، فيما شهدت الأرقام القياسية لمعظم المجموعة ارتفاعات متفاوتة خلال الربع الثاني 2009 مقارنة بالربع السابق، مما دفع الرقم القياسي إلى الارتفاع (أنظر جدول 26).

جدول 26: نسبة التغير الربعية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني 2009 مقارنة بالربعين السابق والمناظر (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الثاني 2009 عن الربع الأول 2009	نسب الربع الثاني 2009 عن الربع الثاني 2008
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	0.23	2.38
المشروبات الكحولية والتبغ	7.09	9.84
الأقمشة والملابس والأحذية	0.74	3.26
المسكن ومستلزماته	0.27	(2.38)
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.59	7.74
الخدمات الطبية	(0.67)	(0.95)
النقل والمواصلات	2.08	(3.99)
الاتصالات	(0.08)	(0.63)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.48	2.47
خدمات التعليم	0.30	2.39
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.40	4.59
سلع وخدمات متنوعة	1.91	4.90
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**0.86**	**1.87**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

من الواضح أن الانخفاض الحاصل في أسعار السلع الحيوية الرئيسية هو السبب وراء تراجع حدة الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية. فعلى مستوى المجموعات الرئيسية، انخفضت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 1.29% خلال الربع الأول من العام 2009 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2008، كما انخفضت أسعار مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 3.67%، ومجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 3.08% عن نفس الفترة. بالمقابل سجلت أسعار مجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية ارتفاعا بنسبة 2.28%، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.05% عن نفس الفترة (أنظر شكل 17).

شكل 17: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع من الربع الثاني 2008 – الربع الثاني 2009

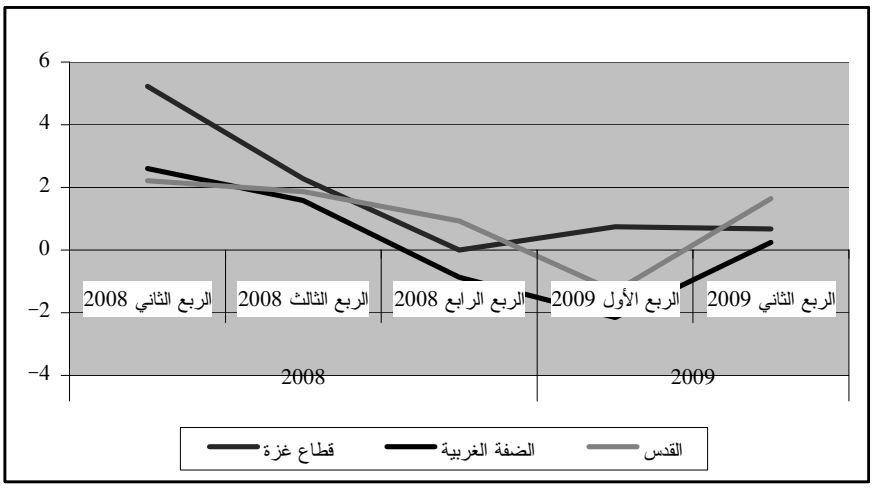

المصدر: حسبت من قبل "ماس" بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

على مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، فيلاحظ أن مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ شهدت ارتفاعا في القدس بنسبة 10.32% خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، وفي الضفة الغربية بنسبة 9.27%، وفي قطاع غزة بنسبة 2.90% عن نفس الفترة. أما مجموعة النقل والمواصلات فقد سجلت في الضفة الغربية ارتفاعاً وصل إلى 3.36% خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، وفي القدس ارتفعت بنسبة 2.84%، فيما انخفضت في قطاع غزة بنسبة 0.17% عن نفس الفترة. كذلك سجلت أسعار مجموعة سلع وخدمات متنوعة ارتفاعاً في قطاع غزة بنسبة 3.47%، خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، وفي الضفة الغربية بنسبة 1.62%، وفي القدس بنسبة 1.21% (أنظر جدول 27).

جدول 27: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية،حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الثاني 2009 مقارنة بالربع الأول 2009

المجموعة السلعية	الضفة الغربية %	قطاع غزة%	القدس%
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(0.03)	(0.19)	1.34
المشروبات الكحولية والتبغ	9.27	2.90	10.32
الأقمشة والملابس والأحذية	(1.31)	2.87	1.32
المسكن ومستلزماته	(0.07)	0.46	0.38
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(2.15)	1.99	2.06
الخدمات الطبية	(2.74)	(0.23)	0.35
النقل والمواصلات	3.36	(0.17)	2.84
الاتصالات	(0.21)	(0.18)	0.07
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(0.07)	1.00	0.79
خدمات التعليم	0.70	(0.02)	0.00
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.08	2.49	0.86
سلع وخدمات متنوعة	1.62	3.47	1.21
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**0.52**	**0.67**	**1.64**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية

شهدت أسعار بعض السلع الاستهلاكية تغيرات متفاوتة خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، حيث أدى استقرار أسعار السلع والمواد المستوردة والمحلية على حد سواء، ومنها الطحين، والخبز، والمحروقات، وفيما يلي استعراض لحركة أسعار بعض المجموعات السلعية في نهاية الربع الثاني من العام 2009 مقارنة بالربع الأول من العام 2009:

أسعار الأرز:

ارتفعت أسعار مجموعة الأرز خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، حيث وصلت نسبة الارتفاع في الضفة الغربية إلى 4.88%، وفي قطاع غزة بنسبة 0.78%، خلال الفترة نفسها.

أسعار الطحين:

انخفضت أسعار مجموعة الطحين خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، حيث وصلت نسبة الانخفاض في الضفة الغربية إلى 0.38%، وفي قطاع غزة بنسبة 5.42%، خلال الفترة نفسها.

أسعار المحروقات:

ارتفعت أسعار مجموعة المحروقات خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول من العام 2009، حيث ارتفعت أسعار المحروقات في الضفة الغربية بنسبة 13.38%، وفي قطاع غزة بنسبة 11.86%.

أسعار الفواكه الطازجة:

ارتفعت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول 2009 بنسبة 10.16% في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بنسبة 2.21%.

أسعار السكر:

ارتفعت أسعار مجموعة السكر خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة مع الربع الأول 2009 بنسبة 7.75% في الضفة الغربية، في حين انخفضت في قطاع غزة بنسبة 6.05%.

أسعار السجائر والسيجار ومنتجات التبغ:

ارتفعت أسعار مجموعة السجائر والسيجار ومنتجات التبغ في الربع الثاني 2009 مقارنة بالربع السابق بنسبة 9.30% في الضفة الغربية، و2.90%.في قطاع غزة.

7-3 أسعار المنتج

سجلت أسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج من المشتري لقاء سلعة معينة، مخصوماً منها ضريبة القيمة المضافة، أو أية ضرائب مقتطعة أخرى توضع على فاتورة المشتري، وغير شاملة أية تكاليف نقل) ارتفاعاً في الرقم القياسي العام بنسبة 0.37% خلال الربع الثاني 2009 مقارنة بالربع السابق. نتج هذا عن ارتفاع أسعار السلع المنتجة والمعدة للبيع لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة 0.99% وتشكل أهميتها النسبية 63.48% من سلة أسعار المنتج. يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار منتجات الألبان بنسبة 0.71% وأسعار منتجات السجائر والتبغ بنسبة 2.45% وأسعار المشروبات بنسبة 0.20%. كما شهدت أسعار الصناعات التعدينية والاستخراجية ارتفاعاً بنسبة 0.35% وتشكل أهميتها النسبية 1.26%. بينما شهدت أسعار السلع الزراعية انخفاضاً بنسبة 0.78% والتي تشكل أهميتها النسبية 35.06%. كما انخفضت أسعار صيد الأسماك بنسبة 0.10% وتشكل أهميتها النسبية 0.20%. أما عند مقارنة أسعار المنتج خلال الربع الثاني من العام 2009 مع الربع المناظر، نلاحظ ارتفاعه بنسبة 0.70% (أنظر شكل 18).

شكل 18: الرقم القياسي لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع الثلاثة الأولى 2008، والربعين الأول والثاني 2009 (سنة الأساس 2007=100)

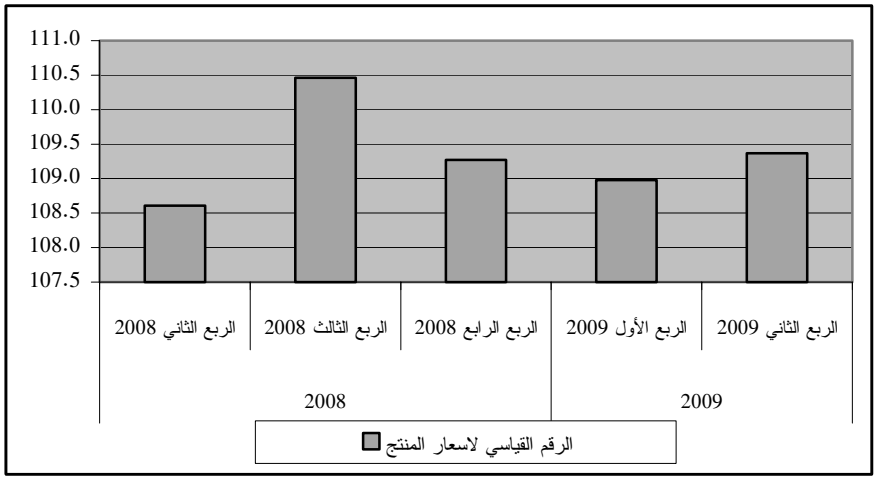

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المنتج، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

7-4 أسعار صرف العملات

عاد سعر صرف الدولار الأمريكي[30] من جديد إلى الاتجاه نزولا خلال الربع الثاني من العام 2009، مقارنة بالربع الأول من العام، وبلغ متوسط سعر صرفه 4.052 شيكل للدولار الواحد، في حين انه كان 4.066 في الربع السابق. وما ينطبق على الدولار ينطبق على الدينار الأردني تقريبا نظرا لارتباط الدينار بسعر ثابت مع الدولار، مع أن نسبة الانخفاض في معدل سعر صرف الدينار(5.2%) أقل من نسبة الانخفاض التي حدثت على سعر صرف الدولار(5.7%)، وبلغ معدل سعر صرفه لمجمل الربع 5.60 شيكل للدينار الواحد، مقارنة مع 5.72 شيكل للدينار الواحد في الربع الأول (أنظر جدول 28).

[30]. متوسط سعر الصرف الشهري للشراء والبيع.

جدول 28: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي لأشهر الربع الرابع من العام 2008، والربعين الأول والثاني من العام 2009

الشهر	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني	
	متوسط سعر الصرف	معدل التغير %	متوسط سعر الصرف	معدل التغير %
تشرين أول 2008	3.67	3.88	5.17	3.75
تشرين ثاني 2008	3.87	5.55	5.47	5.68
كانون أول 2008	3.82	(1.32)	5.44	(0.51)
كانون ثاني 2009	3.90	1.91	5.50	1.08
شباط 2009	4.10	5.29	5.77	4.92
آذار 2009	4.16	1.34	5.87	1.71
نيسان 2009	4.18	0.5	5.90	0.5
أيار 2009	4.07	(2.6)	5.75	(2.5)
حزيران 2009	3.98	(2.2)	5.57	(3.1)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

* الأرقام داخل الأقواس هي أرقام سالبة

5-7 القدرة الشرائية

انعكس التراجع الذي طرأ على سعر صرف عملتي الدولار الأمريكي والدينار الأردني اعتبارا من شهر أيار من العام على القوة الشرائية للعملتين، حيث تراجعت القوة الشرائية لهما بعد أن كانتا حققتا بعض المكاسب في شهر نيسان. وبالمجمل فقد تراجعت القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 6.2% نهاية الربع الثاني، مقارنة بالربع الأول، كما تراجعت القوة الشرائية للدينار الأردني بنسبة 5.6% خلال نفس فترة المقارنة. وجاء هذا التراجع في القوة الشرائية نتيجة للتراجع في سعر صرف العملتين مقابل الشيكل الإسرائيلي، إضافة إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في نفس الوقت. ففي حين تراجع سعر صرف الدولار بنحو 5.7% خلال الربع الثاني، مقارنة بالربع الأول، تراجع الدينار الأردني أيضا بحوالي 5.2% في نفس الفترة. وترافق ذلك مع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بحوالي 0.6% (أنظر جدول 29 وشكل 19).

جدول 29: المتوسط الشهري لأسعار صرف العملات (دولار، دينار مقابل الشيكل) والتغيرات في قوتها الشرائية للأشهر الست الأولى من العام 2009

الشهر	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	العملة	التغير في سعر صرف العملة (%)	التغير في القوة الشرائية للعملة (%)
كانون ثاني	(0.71)	دولار	1.91	2.63
		دينار	1.08	1.79
شباط	(0.02)	دولار	5.29	5.31
		دينار	4.92	4.94
آذار	1.05	دولار	1.34	0.29
		دينار	1.71	0.66
نيسان	(0.22)	دولار	0.60	0.82
		دينار	0.45	0.67
أيار	0.41	دولار	(2.73)	(3.14)
		دينار	(2.57)	(2.98)
حزيران	0.35	دولار	(3.58)	(3.93)
		دينار	(3.09)	(3.44)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 19: تطورات القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار، وكذلك تطورات أسعار المستهلك لأشهر الربع الرابع 2008، والربعين الأول والثاني 2009

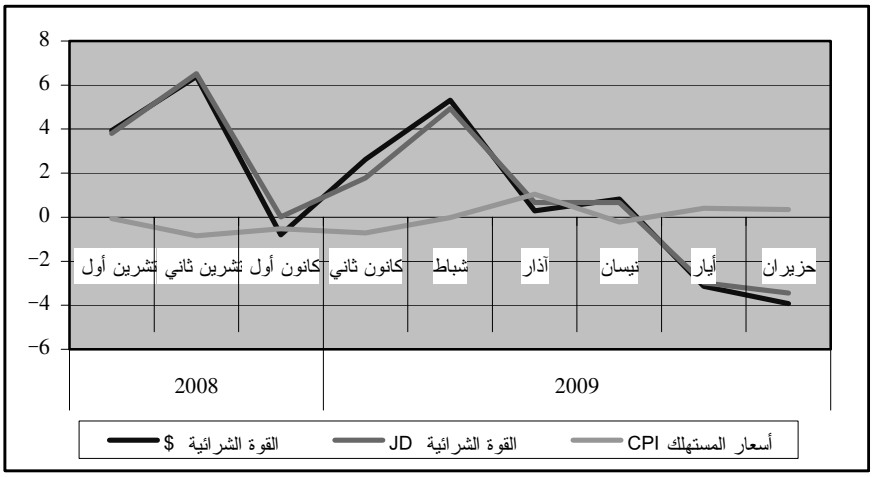

المصدر: الجدول السابق

8- النشاط الفندقي

شهد النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن منذ بداية العام 2007. وفي الربع الثاني من العام 2009، سجل النشاط الفندقي انخفاضاً بعدد النزلاء مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ولا يزال قطاع السياحة يعاني من التذبذب وعدم الاستقرار، وذلك بسبب استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية، والاضطرابات الأمنية المختلفة.

ارتفع عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية في الربع الثاني من العام 2009 إلى 118 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً (أنظر شكل 20). ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 91 فندقاً عاملاً في شهر حزيران 2009، ويتوفر في هذه الفنادق 4,511 غرفة، وتضم 9,825 سريراً، وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2009 ما مجموعه 99,202 نزيلاً، 15.2% منهم من الفلسطينيين، و34.6% من دول الإتحاد الأوروبي.

شكل 20: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني للأعوام 2006-2009

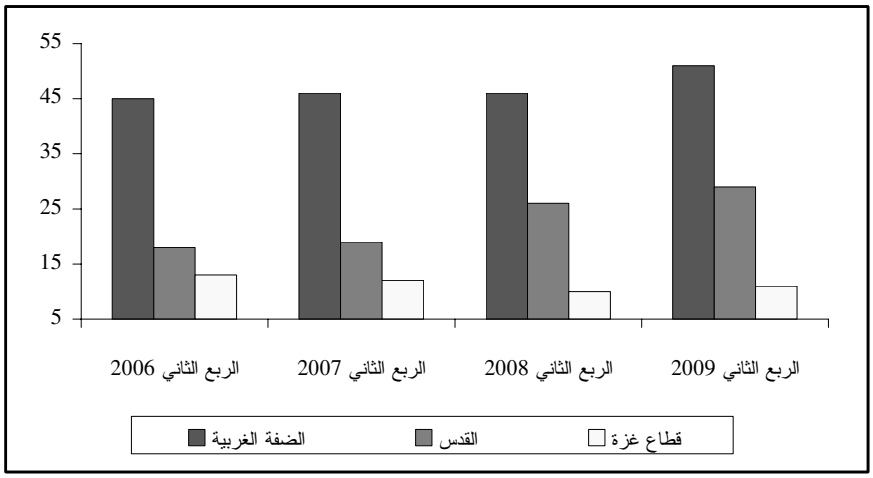

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني 2009.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,265.3 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 29.5% من الغرف المتاحة (أنظر شكل 21). ويتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 43.7% من مجموع النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 28.5% و25.7% على التوالي. وبلغت نسبة النزلاء في فنادق شمال الضفة 1.9%، مقابل 0.2% في فنادق قطاع غزة.

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 240,846 ليلة خلال الربع الثاني 2009، حيث شكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 11.1% والنزلاء القادمين من الإتحاد الأوروبي 39.3% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت النسبة للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 10.5%.

شكل 21: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثاني للأعوام 2006- 2009

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني 2009.

بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الثاني في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.4 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.9 ليلة لكل نزيل وذلك في غزة، أما في مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية فقد بلغ معدل مدة الإقامة 1.8، و2.1، و2.8 ليلة لكل نزيل على التوالي، وأما في منطقة القدس فقد بلغ معدل مدة الإقامة 2.5 ليلة لكل نزيل. (أنظر جدول 30).

جدول 30: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثاني 2009، مقارنة مع الربع الثاني 2008 والربع الأول 2009 (نسبة مئوية)

المؤشر	نسبة التغير مقارنة مع الربع الثاني 2008	نسبة التغير مقارنة مع الربع الأول 2009
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	11.0	21.3
متوسط عدد العاملين خلال الربع	20.3	10.8
عدد النزلاء	(21.7)	43.0
عدد ليالي المبيت	(25.6)	43.2
متوسط إشغال الغرف	(29.8)	32.9
متوسط إشغال الأسرة	(25.6)	41.6
نسبة إشغال الغرف %	(30.6)	23.9
نسبة إشغال الأسرة %	(25.2)	30.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني 2009.

9- تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات بموجب قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964، وينطبق هذا القانون على الضفة الغربية فقط، أما قطاع غزة فتعمل وزارة الاقتصاد بموجب قانون الشركات رقم (18) للعام 1929، وقانون الشركات العادية رقم (19) للعام 1930.

يعمل المراقب الاقتصادي على تحليل بيانات الشركات من حيث عدد الشركات المسجلة ونوعها ورأس المال المسجل، كما يتم تصنيف الشركات قطاعياً، وحسب الوضع القانوني فالشركات تقسم إلى ثلاثة أنواع: الشركات المساهمة (العامة والخصوصية)؛ والشركات العادية؛ وأخيراً الشركات الأجنبية المساهمة والعادية. بالإضافة إلى تصنيفها بحسب المنطقة الجغرافية. ويستشف المراقب من تحليل البيانات فكرة مبدئية عن طبيعة الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات، ومدى قدرة الاقتصاد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2009 انخفاضاً بحوالي 10% مقارنة بالربع السابق، حيث تم تسجيل 412 شركة من نهاية شهر آذار وحتى نهاية شهر حزيران مقارنة مع 454 شركة خلال الربع السابق (أنظر جدول 31). وبالرغم من انخفاض عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2009 مقارنة بالربع السابق، إلا أن الارتفاع في رأس المال المسجل كان كبيراً جدا ووصل لحوالي 570%، وبلغ 625 مليون دينار أردني نهاية الربع الثاني من العام 2009. ويعود السبب في ذلك إلى تسجيل شركات برؤوس أموال مرتفعة جداً في الربع الثاني من العام 2009 مقارنة بالربع الأول (أنظر شكل 22). أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد الشركات المسجلة خلال الربع الثاني من العام 2009 ما مجموعه 87 شركة. وهو عدد ضئيل لا يشكل أكثر من 18% من الشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية، برغم أن قطاع غزة يمثل حوالي ثلث الاقتصاد الفلسطيني (أنظر جدول 31). ويعزى السبب في انخفاض أعداد الشركات في القطاع إلى الظروف الأمنية التي يعاني منها القطاع بسبب الهجمات الإسرائيلية المتكررة، التي تؤثر سلبياً على بيئة الاستثمار، حيث أنها أدت إلى تدمير البنية التحية والإخلال بالاستتباب الأمني وما يكرسه من حالة عدم اليقين وارتفاع المخاطرة.

جدول 31: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأرباع: الربع الثاني 2008- الربع الثاني 2009

الربع	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
الربع الثاني 2008	334	-	-
الربع الثالث 2008	315	-	-
الربع الرابع 2008	287	-	-
الربع الأول 2009	454	-	-
الربع الثاني 2009	412	87	499

المصدر:
- بيانات الضفة الغربية: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات العامين 2008 و2009.
- بيانات قطاع غزة: وزارة الاقتصاد الوطني- غزة، دائرة تسجيل الشركات العامين 2009.

شهد الربع الثاني من العام 2009 تغيّراً كبيراً على حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رأس المال المسجل في الضفة الغربية. حيث يظهر شكل 23 استحواذ قطاع الخدمات على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2009، وذلك بنسبة 70%. وهو ما يعني ارتفاع حصتها بحوالي النصف مقارنة بالربع السابق. كما يلاحظ ارتفاع حصة الإنشاءات بشكل كبير جداً لتحل في المرتبة

الثانية بعد قطاع الخدمات. إن ارتفاع حصة قطاع الإنشاءات من 10% إلى 26.5% خلال الربع الثاني يعود بشكل أساسي إلى تسجيل شركة عقارية برأس مال وصل إلى حوالي 156 مليون دولار. وحل قطاع التجارة بالمرتبة الثالثة بانخفاضه إلى أقل من 1.4% بعد أن بلغ 34% خلال الربع السابق. أما القطاعات المتبقية، فلا تزال تحصل على الحصص الأقل من رأس المال وذلك كالتالي: قطاع الصحة أقل من 1%، قطاع الصناعة والسياحة حوالي 0.5% لكل منهما، فيما بلغت حصة قطاع الزراعة النسبة الأدنى بـــ 0.04% وبتسجيلها 4 شركات فقط خلال الربع الثاني من العام 2009. ومن الجدير بالذكر أن السبب في التغيرات الحاصلة على التوزيع القطاعي تعود بشكل أساس إلى ارتفاع رؤوس أموال الشركات المسجلة في بعض القطاعات، بينما لم يحصل تغير كبير على أعدادها الموزعة على القطاعات المختلفة (أنظر شكل 23). أما في قطاع غزة، فلم تتوفر لنا بيانات تخص التوزيع القطاعي لرؤوس أموال الشركات المسجلة.

شكل 22: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية بالدينار الأردني للربع الثاني من العام 2009، والربعين السابق والمناظر له

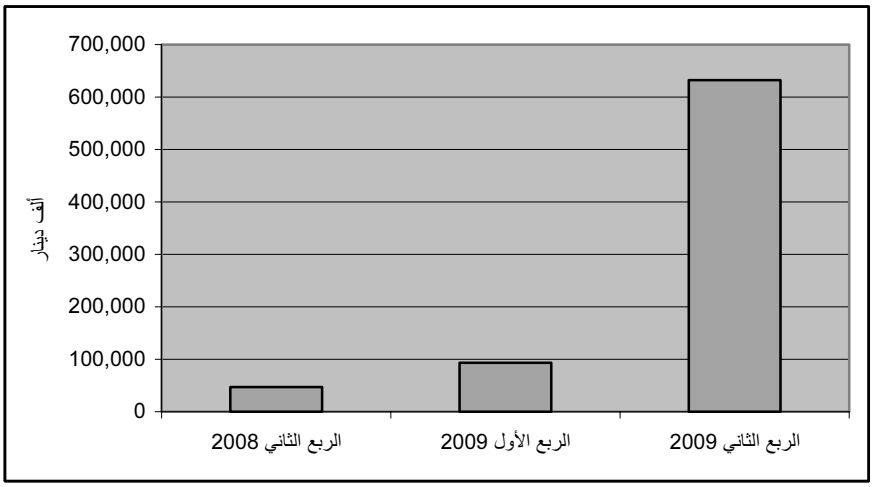

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، العامين 2008، و2009.

شكل 23: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام 2009 (%)

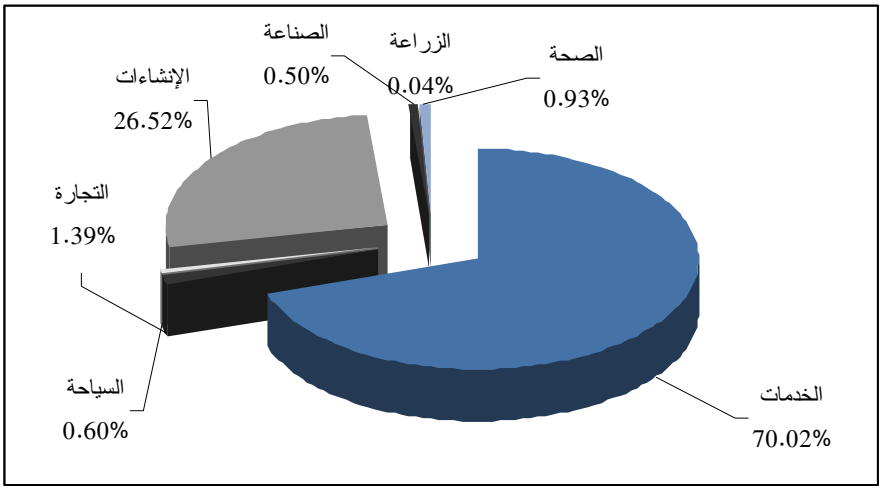

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2009.

وعند النظر إلى الوضع القانوني للشركات المسجلة في الربع الأول من العام 2009، نلاحظ تغيراً واضحاً في توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالفترات السابقة. فباستثناء الربع الرابع من العام 2008، لم تتعد حصة الشركات المساهمة الخصوصية خلال الأرباع الخمسة الماضية الـ 3%. أما خلال الربع الحالي، ارتفعت نسبتها لتصل إلى أكثر من 66%. وكما ذكرنا سابقاً، فإن التغيير الحاصل على التوزيعات المختلفة يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع رؤوس أموال الشركات المسجلة برغم ثبات أعدادها نسبياً. أما حصة الشركة المساهمة الخصوصية التي عادة ما كانت تأتي في المرتبة الأولى، انخفضت إلى 31.5%. كما انخفضت حصة الشركة العادية من 23.7% خلال الربع السابق إلى 2.4% خلال الربع الحالي. فيما لم يتم تسجيل أي شركة مساهمة عامة، أو شركة عادية أجنبية، أو شركة مساهمة عامة أجنبية، أو شركة عادية محدود خلال الربع الثاني من العام 2009 (أنظر جدول 32).

إن الارتفاع في رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة منذ الربع الثالث من العام 2008 وحتى الآن، والارتفاع الكبير جداً خلال الربع الثاني من العام 2009 تحديداً، يأتي بعد المؤتمرين الاقتصاديين اللذين تم عقدهما في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2008. أولها كان مؤتمر فلسطين للاستثمار الذي عقد في مدينة بيت لحم منتصف العام 2008، والذي هدف إلى مناقشة إمكانية ضخ سيولة جديدة في الاقتصاد الفلسطيني بجذب الاستثمارات

الخارجية من خلال إطلاع المستثمرين المحليين والعرب والأجانب على الفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين. كما تم عقد مؤتمر نابلس للاستثمار الذي عقد في أواخر العام 2008، والذي هدف إلى تعريف رجال الأعمال الفلسطينيين بشكل خاص على الفرص الاستثمارية المتوفرة.

أما في قطاع غزة، فلم يتم تسجيل إلا نوعين من الشركات خلال الربع الثاني 2009: شركات عادية/ عمومية، وشركات مساهمة خصوصية محدودة. وعند النظر إلى الجدول 32، نلاحظ وجود رؤوس أموال للشركات المساهمة الخصوصية فقط. ويعود السبب في ذلك إلى أن قانون الشركات العادية رقم (19) للعام 1930 المعمول به في قطاع غزة لا ينص على تحديد رأس مال الشركة العادية، وبالتالي فبعض الشركات تستطيع أن تسجل في وزارة الاقتصاد برأس مال يبلغ صفر. أما الشركات المساهمة الخصوصية، فبلغ عددها 62 شركة في الربع الثاني من العام 2009، وبرأس مال إجمالي يبلغ 5,380,800 دينار أردني. فيما لم يتم تسجيل أي شركة مساهمة عادية محدودة خلال الربع.

جدول 32: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الهيئة القانونية خلال الربع الأول من العام 2009، والربعين السابق والمناظر له

(دينار أردني)

السنة	الهيئة القانونية							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
الضفة الغربية								
الربع الثاني 2008	18,682,800	27,180,760	0	1,378,000	0	0	0	**47,241,560**
الربع الأول 2009	22,179,040	69,548,440	0	1,603,770	0	0	100,000	**93,431,250**
الربع الثاني 2009	15,076,424	197,102,459	0	413,528,125	0	0	0	**625,707,008**
قطاع غزة								
الربع الثاني 2009	غ.م	5,380,800						**غ.م**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، العامين 2008 و2009.

تتركز أغلب الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة. وخلال الربع الثاني من العام 2009، ارتفعت نسبة الشركات الجديدة المسجلة في المحافظة من حوالي 32% إلى 37%. يعود السبب في ارتفاع حصة محافظة رام الله والبيرة إلى طبيعة الحركة الاقتصادية النشطة التي تسود المحافظة، إذ أن تركّز المؤسسات الحكومية فيها، واستحواذها على حوالي 16% من مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية، بالإضافة لجودة البنية التحتية اللازمة للاستثمار مقارنة بمحافظات أخرى، خلق فيها مناخاً استثمارياً جيّداً، مما أدى إلى تزايد عدد الشركات الجديدة المسجلة فيها. وتلي محافظة رام الله والبيرة كل من محافظتي الخليل ونابلس، حيث بلغت نسبة الشركات في المحافظتين في الربع الثاني 14.1% و15.3%على التوالي. إذ انخفضت حصة محافظة الخليل في هذا الربع مقارنة بالربع السابق، فيما طرأ ارتفاع طفيف على حصة محافظة نابلس. ويحيط بكل من مدينة الخليل ونابلس العديد من التجمعات السكنية الحضرية، وهو ما يفسّر ارتفاع نسبة عدد الشركات المسجلة في تلك التجمعات من العدد الكلي للشركات المسجلة في المحافظة.

وتشترك محافظة جنين مع كل من محافظتي الخليل ونابلس في الميزة السابقة، فبالرغم من أن عدد سكانها أقل مقارنة بالمحافظات سابقة الذكر، إلا أن هنالك تزايداً في القوة الاقتصادية في محيط المدينة بسبب التطوّر النسبي للبنية التحتية الخاصة بالتجمعات السكانية المحيطة بها، وهو ما ساهم في تعدد المشاريع في المحافظة، لتصل نسبة الشركات الجديدة المسجلة فيها إلى 10.2%، خاصة عند مقارنتها بأعداد الشركات الجديدة المسجلة في المحافظات المجاورة والتي لها ذات الطابع الزراعي لاقتصاد مدينة جنين. إذ حصلت محافظات طولكرم، وقلقيلية، وسلفيت على 4.6% و2.4% و3.2% من أعداد الشركات الجديدة المسجلة، على التوالي (انظر جدول 33).

جدول 33: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال الربعين الأول والثاني من العام 2009

المحافظة	الربع الأول 2009	النسبة من المجموع %	الربع الثاني 2009[31]	النسبة من المجموع %
الضفة الغربية				
رام الله والبيرة	144	31.7	152	37.0
الخليل	91	20.0	58	14.1
نابلس	66	14.5	63	15.3
طولكرم	22	4.8	19	4.6
جنين	57	12.6	42	10.2
أريحا والأغوار	7	1.5	7	1.7
ضواحي القدس	18	4.0	12	2.9
بيت لحم	33	7.3	35	8.5
قلقيلية	9	2.0	10	2.4
سلفيت	7	1.5	13	3.2
المجموع	**454**	**100**	**412**	**100**
قطاع غزة				
شمال قطاع غزة	–	–	11	12.6
غزة	–	–	64	73.6
الوسطى	–	–	5	5.7
خانيونس	–	–	5	5.7
رفح	–	–	2	2.3
المجموع	–	–	**87**	**%100**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2009.

[31] بالرجوع إلى الجدول 31، من المفترض أن عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2009 ما مجموعه 412، في حين أن مجموعها في الجدول 33 هو 411. يعود السبب في ذلك إلى تسجيل شركة تعمل في قطاع غزة لدى دائرة تسجيل الشركات في الضفة الغربية.

أما الشركات المسجلة الجديدة في ضواحي مدينة القدس، فبلغت 2.9% من العدد الكلي للشركات الجديدة المسجلة. إن انخفاض هذه النسبة لا يبدو غريباً في ظل عدم توفر بنية تحتية مناسبة، بالإضافة للقيود والعراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة تنقل الأشخاص والبضائع داخل تلك المناطق، وفيما بينها وبين المناطق الأخرى، وخصوصاً بعد بناء جدار الفصل العنصري. وفيما شكلت نسبة الشركات الجديدة المسجلة في محافظة بيت لحم 8.5%، بلغت النسبة 1.7% في محافظة أريحا والأغوار التي تتميز بطابع زراعي يحدّ من الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى (أنظر جدول 33).

أما في قطاع غزة، تستحوذ محافظة غزة (غزة المدينة) على حوالي ثلاثة أرباع الشركات المسجلة في القطاع. يليها محافظات شمال القطاع بنسبة 12.6%. وتتوزع النسب المتبقية ما بين محافظات الوسطى، وخانيونس، ورفح بنسب 5.7% و5.75% و2.3% على التوالي (أنظر جدول 33). يعود السبب في تركّز الشركات المسجلة في منطقة غزة المدينة إلى حقيقة توفر البنية التحتية الجيدة نسبياً مقارنة بباقي المناطق، حيث أن غالبية المناطق الأخرى خاصة في أقصى شمال وجنوب القطاع تعاني من تهدّم البنية التحتية بسبب الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة لتلك المناطق. كما أن اقتراب تلك المناطق من الخط الأخضر، وبالتالي سهولة دخول آليات الجيش الإسرائيلي إلى تلك المناطق، يزيد من احتمالية مخاطر هدم المنشآت والشركات في تلك المناطق.

9-1 رخص الأبنية

تعتبر عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة مؤشراً على حجم النشاط الاستثماري في قطاع الإنشاءات، آخذين بعين الاعتبار أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. ويعود السبب في ذلك إلى أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بنائها.

يتأثر عدد رخص الأبنية الصادرة بشكل كبير بالعوامل الجوية والأجواء المناخية وحالة الطقس خلال فترة زمنية معينة. وبناءً على ذلك، يمكن ملاحظة التزايد والتناقص في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة. إذ يتزايد حجم الأنشطة المرتبطة بقطاع البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع حجم تلك الأنشطة خلال الربعين الأول والرابع (خلال فصل الشتاء). إن هذا الارتباط بالعوامل السابقة الذكر يجعل من عملية المقارنة بين عدد الرخص الصادرة في ربع معين مع تلك الصادرة خلال الربع المناظر له من العام السابق أكثر دلالة ودقة.

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى انخفاض عدد رخص البناء خلال الربع الثاني من العام 2009 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2008 بنسبة 19.2% فقط. أما بيانات قطاع غزة فهي غير متوفرة للربع الثاني 2009، كما هو الحال في الأرباع الأول والثالث والرابع من العام 2008، وكذلك الربع الأول 2009.

بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثاني من العام 2009 حوالي 522.9 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 43.8% عن الربع المناظر من العام 2008. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بشكل كبير خلال الربع الثاني من العام 2009، ففي حين كان عدد الوحدات السكنية الجديدة المرخصة خلال الربع الثاني 2008 حوالي 1,355 وحدة سكنية، ارتفعت إلى حوالي 1,485 بارتفاع مقداره 9.6%، وبالتالي ارتفعت مساحة تلك الوحدات بنسبة 60.7%. إلا انه انخفض عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة إلى 322، متراجعة بحوالي 28.8% (أنظر جدول 34).

جدول 34: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال أرباع العام 2008، والربع الأول والثاني من العام 2009

		الربع الأول *2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث *2008	الربع الرابع *2008	الربع الأول *2009	الربع الثاني *2009
مجموع الرخص الصادرة		**1,228**	**1,155**	**1,096**	**980**	**1,219**	**1309**
مبنى سكني			979	931	827	1,052	1,144
مبنى غير سكني			176	165	153	167	165
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)		**530.1**	**354.8**	**458.8**	**385.5**	**469.2**	**522.9**
الوحدات السكنية المرخصة							
وحدات جديدة	عدد	1,850	1,062	1,174	1,111	1,266	1,485
	مساحة (ألف م^2)	297.5	195.2	234.3	195.5	245.6	311.2
وحدات قائمة	عدد	414	331	223	202	261	322
	مساحة (ألف م^2)	88.3	60.7	62.5	51.6	74.3	85.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

* الأرباع للضفة الغربية فقط ولا تشمل قطاع غزة.

صندوق 4: قناة البحر الأحمر–البحر الميت

مشروع "قناة البحر الأحمر–البحر الميت" أو "قناة البحرين"، هو مشروع لإنشاء خط قناة وأنابيب بطول 250 كيلومتر تمتد من خليج العقبة في البحر الأحمر جنوباً إلى البحر الميت، وهو مشروع مشترك بين الأردن وفلسطين وإسرائيل. ويهدف المشروع بشكل رئيسي إلى إيقاف تدهور مستوى الماء في البحر الميت، وتزويده بالمياه. كما تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بـــ 11 مليار دولار أمريكي، سيتم توفيرها من المجتمع الدولي والدول الثلاث المستفيدة من المشروع.

تقوم حجة المناصرين للمشروع على أنه الطريقة الوحيدة لمواجهة التحديات البيئية التي تهدد منطقة البحر الميت، وأنه سيزود المنطقة بمياه صالحة للشرب (والتي عليها طلب مرتفع). كما أن المشروع، فوق كل ذلك، سيلعب دورا هاماً في تعزيز التعاون الإسرائيلي–العربي. كما سيعمل على توفير فرص عمل جديدة، وسيتم استغلاله لتحويل مناطق واسعة جدا من الصحراء إلى مناطق مأهولة وسياحية أيضا. أما مناهضي المشروع فيرون أنه من الممكن أن يؤدي إلى حدوث تأثيرات عكسية تعمل على زيادة الضرر البيئي في المنطقة بدلاً من معالجته، وأن المشروع لا يوفر حلولاً عملية لمشكلة النقص في مياه الشرب، إضافة إلى أنهم يروا أن هناك مبالغة في التأكيد على الدور السياسي الذي سيلعبه المشروع بهدف ضمان تمويله من المجتمع الدولي. وبناءً على ذلك، يقترح المناهضون لمشروع القناة حلاً بديلاً يتلخص بأن يتم استعادة مستويات المياه في البحر الميت بصورة طبيعية بترك مياه نهر الأردن تجري إليه بدون أي إعاقة أو تدخل خارجي.

يشتمل الاقتراح الحالي على إقامة أكبر محطة ضخ في العالم بين العقبة وايلات، فضلاً عن إنشاء وحدة لتحلية المياه في أقصى الجهة الجنوبية من البحر الميت. ويتوقع أن تشفط محطة الضخ هذه 1.9 مليار متر مكعب من مياه البحر وتضخها إلى القناة سنوياً. وسيتم ضخ الماء إلى ارتفاع 230 متر من خليج العقبة ومن ثم ينحدر باتجاه البحر الميت. هذا التفاوت في الارتفاع سيتم استغلاله لتوليد الكهرباء التي يمكن استغلالها لتشغيل محطة الضخ. وفي نهاية المطاف، سيتم تقسيم المياه إلى نصفين؛ نصف سيضخ إلى البحر الميت، والنصف الآخر سيتم ضخه للمناطق الآهلة لحل مشكلة النقص في مياه الشرب. من الناحية النظرية، ستكون المنافع التي تعود مكن المشروع على البلدان المستفيدة الثلاث متساوية. وتشتمل هذه المنافع على توفير المياه الصالحة للشرب واستقرار مستوى المياه في البحر الميت وإنتاج الطاقة الكهربائية والتطوير الاقتصادي للمنطقة.

ولكن المخاوف على البيئة جدية وما تزال قائمة. وهذه تتضمن المخاوف من تضرر النظام الطبيعي "الفريد" بالبحر الميت نتيجة اختلاط مياهه بمياه محلاة من البحر الأحمر. ولقد جاء في المسح الجيولوجي احتمال أن يؤدي اختلاط المياه إلى نشوء وانتشار الطحالب وإلى ترسبات كلسية، وتحول في لون المياه للأحمر[32]. كذلك هناك مخاوف من الأضرار المحتمل حدوثها في المياه الجوفية تحت وادي عربة، عند تلوث الماء إذا ما تلف أحد خطوط الأنابيب، وهو احتمال وارد جداً في منطقة يكثر فيها نشاط الزلازل.

ولكن، وبغض النظر عن كل ما ذكر آنفاً، وافق البنك الدولي على إجراء دراسة جدوى للمشروع استجابة لطلب من الدول المستفيدة الثلاث. وقد بدء العمل على الدراسة في العام 2008. ستقوم الدراسة بمراجعة وتقييم الأبعاد الفنية والاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية لمشروع "قناة البحر الأحمر– البحر الميت". ويتم تمويل دراسة الجدوى من عدة مانحين هم فرنسا، اليونان، ايطاليا، اليابان، جنوب كوريا، هولندا والولايات المتحدة. وبلغت المساهمة نحو 16.7 مليون دولار. وفي اعتراف واضح بصحة الأصوات المحذرة، صرح البنك الدولي بأنه "مدرك للضرورة الإقليمية التي تستدعي زيادة عرض مياه الشرب وإيجاد حلول عملية للمشاكل البيئية التي تواجه منطقة البحر الميت.. إلا أن مشاركة البنك لن تتم إلا إذا كان المشروع يفي بالشروط البيئية والاجتماعية الصارمة التي يلتزم بها البنك الدولي"[33].

على الرغم من أن المشروع يفترض أن يكون بين ثلاثة شركاء متساويين، إلا أن التصريحات المتكررة من إسرائيل غالباً ما تسعى إلى إبعاد الطرف الفلسطيني، لا بل إلى تجاهل السلطة الفلسطينية بشكل كامل أحياناً. على سبيل المثال صرح وزير البنية التحتية الوطنية الإسرائيلي بنيامين بن عازر في العام 2006 أن "المشروع سيؤدي إلى تعاون اقتصادي إقليمي مع شركائنا الأردنيين"[34] دون أن يذكر الفلسطينيين بكلمة. أما السلطة الفلسطينية فإنها تتحرق للتأكيد على أهمية مشاركتها في المشروع. وفي مقابلة مع السيد فضل كعوش، الرئيس السابق لسلطة المياه الفلسطينية، قال أن أهمية مشاركة السلطة الوطنية في المشروع تهدف إلى "التأكيد على الشرعية الدولية"، وأن الهدف الرئيسي من المشاركة "ليس المكاسب الاقتصادية فحسب ولكن التأكيد على الحقوق الفلسطينية القانونية والشرعية في المياه المشتركة"[35].

في حين لا يزال مشروع "قناة البحر الأحمر–البحر الميت" في مرحلة دراسة الجدوى، ساهمت بعض التصريحات والتقارير الصحفية الصادرة حديثاً في إثارة بعض الإرباك. إذ حدث عقب مقابلة بين نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سلفان شالوم ورئيس البنك الدولي روبرت زوليك في تموز 2009، أن صرحت إسرائيل بأنها على وشك البدء بالعمل في المسح الاستطلاعي لمشروع القناة. كما زعمت إسرائيل بأن البنك الدولي وافق على تمويل المشروع، وهو ما نفاه البنك الدولي لاحقاً[36]. وبعد قرابة الشهر من ذلك التاريخ، نقلت وكالة الأنباء الفرنسية أن "الأردن قرر العمل على المشروع بشكل منفرد متخلياً عن شركائه في المشروع". وهذا أيضا غير دقيق، إذ أن المسؤولين الأردنيين يقصدون بتصريحاتهم "المشروع الأردني لمياه البحر الأحمر" وهو مشروع أردني بحت، تم تمويله "من مصادر خاصة"، ويهدف لبناء عدد من وحدات التحلية في العقبة للمساعدة في حل مشكلة نقص مياه الشرب في عمان. كما أقر البنك الدولي بوجود عدة مشاريع تجري في المنطقة، مصرحاً بأن "دراسة الجدوى الحالية لمشروع قناة البحرين ستأخذ بعين الاعتبار المشاريع الأخرى التي يتزامن إنشاؤها مع مشروع القناة"[37].

وفي نهاية المطاف، مازال مستقبل مشروع "قناة البحر الأحمر–البحر الميت" غير واضح. إلا أن الجميع، سواء من المناصرين أو المناهضين للمشروع، يتفقون على ضرورة معالجة الوضع الحرج في منطقة البحر الميت، ويبقى اختيار الحل هو نقطة الخلاف. إلا أن التصريحات الأردنية ومشروع إسرائيل المعلن جاءت في توقيت غريب يبعث على الريبة حول التمويل والتنسيق، في الوقت الذي يقوم به البنك الدولي بإجراء دراسة الجدوى. ولا شك أن هناك أموراً عالقة كثيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي فضلاً عن البيئي. وليس من المتوقع أن تفضي دراسة البنك الدولي التي يفترض أن تتم في 2011 إلى الإجابة على كل هذه الأسئلة العالقة.

---

32 Spiegel Online (2009): 'Israel-Jordan project Aims to Save Dead Sea
http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,503953,00.html

33 World Bank (2009): 'World Bank Group Statement on Red Sea - Dead Sea Water Conveyance Study Program'
http://unispal.un.org/UNISPAL.nsf/9fb163c870bb1d6785256cef0073c89f/1428e21e92910b54852575eb00461122?OpenDocument

34 Haaretz (2006): 'Realizing Herzl's pipe dream'
http://www.haaretz.com/hasen/spages/799191.html

35 Palestine Media Center (2005): 'The Red Sea - Dead Sea Canal Project and the Palestinian Gains
http://www.palestine-pmc.com/details.asp?cat=3&id=620

36 Bank Information Center (2009): 'Where is the Red Sea - Dead Sea Water Conveyance Program going?'
http://www.bicusa.org/EN/Article.11420.aspx

37 Bank Information Center (2009): 'Where is the Red Sea - Dead Sea Water Conveyance Program going?'
http://www.bicusa.org/EN/Article.11420.aspx

10- الإجراءات الإسرائيلية[38]

10-1 الشهداء والجرحى

بلغ عدد الشهداء 23 شهيدا خلال الربع الثاني من العام 2009، من بينهم رضيع وطفلان متأثران بجروح جراء العدوان على محافظات غزة 2009، فيما بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين 272 جريحاً للفترة نفسها من العام 2009. كما بلغ عدد الاعتقالات 878 معتقلا من جميع الأراضي الفلسطينية.

10-2 عوائق الحركة والتنقل

بلغ عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية المفاجئة (الحواجز المؤقتة) في الضفة الغربية 1280 حاجزاً خلال الربع الثاني من العام 2009. وبلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل خلال نفس الربع 379 مرة. حيث أغلقت المعابر مع إسرائيل 250 مرة، بينما أغلقت المنافذ الدولية 129 مرة. وأبقت قوات الاحتلال الإسرائيلية على العديد من الحواجز الثابتة والتي أصبحت بدورها كنقاط عبور حدودية، وبالرغم من أن قوات الاحتلال تتحدث بين الحين والآخر عن تقديم تسهيلات للمواطنين على هذه الحواجز، إلا أن هذه الحواجز ما زالت تزيد من معاناة المواطن الفلسطيني، بسبب تعقيد إجراءات المرور، من التفتيش الدقيق والتحقيق والتأخير لساعات طويلة على هذه الحواجز، بالإضافة إلى الإغلاق الكلي لهذه الحواجز بدعوى الإجراءات الأمنية، مما أدى إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية، وعزل شمال الضفة عن وسطها، وعزل وسط الضفة عن جنوبها، وجعل التنقل بين المدن الفلسطينية مهمة شاقة.

10-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني 6 اعتداءات خلال الربع الثاني من العام 2009، وشملت هذه الاعتداءات مداهمة روضة أطفال، ومركز للتدريب والتأهيل، وإقامة حاجز قرب مدرسة أثناء تقديم امتحان الثانوية العامة في مدينة الخليل، وتفتيش سكن طلاب معهد الاونروا في مدينة رام الله، ومداهمة مدرسة ثانوية في جنين. أما بالنسبة لقطاع الصحة، فقد تعرّض القطاع إلى 5 اعتداءات خلال الربع الثاني من العام 2009، وشملت هذه الاعتداءات احتجاز سيارة إسعاف وضرب 2 من المسعفين، ومنع سيارات الإسعاف من علاج مواطنين، ومداهمة مشفى.

10-4 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل

استمرت ظاهرة استهداف سلطات الاحتلال الإسرائيلي للممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الربع الثاني من العام 2009 باحتلال 53 منزلاً لاستخدامها لأغراض عسكرية لفترات مختلفة. وبلغ عدد الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية خلال نفس الربع 307 اعتداءات.

لا زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم باقتحام مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتطلق النار على تلك المقرات، كما تقوم بوضع الحواجز العسكرية بالقرب منها، حيث بلغت عدد حالات تحرّش القوات الإسرائيلية بالأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2009 (51) حالة.

10-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين

استمرت الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت 18 نشاطاً استيطانياً خلال الربع الثاني من العام 2009، وشملت هذه النشاطات تجريف أراضي زراعية، وتوسيع مستعمرة وطريق استيطاني، وتوسيع حاجز، وإقامة أبراج مراقبة عسكرية، وبناء سياج شائك. واستمرت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم، حيث بلغ عدد تلك الاعتداءات 227 اعتداءً خلال الربع الثاني من العام 2009.

[38] تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (نيسان،أيار، حزيران)، الموقع الالكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: http://www.nad-plo.org.

11- المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة

تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية العديد من البرامج لمساعدة الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية. وتتنوع هذه البرامج ما بين برنامج الحالات الصعبة، وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الحماية الاجتماعية، وبرنامج الرائد لتمكين الأسر المحرومة اقتصاديا.

يعتبر برنامج (قضايا الحالات الصعبة) من أهم برامج المساعدات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو برنامج موروث عن الإدارة المدنية الإسرائيلية من حيث تصميمه، ومعايير الاستهداف، وسلم المساعدات. يتبنى البرنامج قائمة المرشحين لاستحقاق المساعدات وهي حالات الفقر المزمن كالأسر التي لا يتوفر لها دخل لأي سبب كان سواء غياب المعيل أو مرضه أو عجزه، والمسنين والمعاقين والأحداث والأيتام، والأرامل، والمطلقات، والمهجورات والعوانس. وقد تزايد عدد الأسر التي ينطبق عليها هذا البرنامج بشكل كبير بعد قدوم السلطة. ففي حين بلغ عدد الأسر التي تتلقى المساعدات 19 ألف أسرة في العام 1999، يبلغ عددها الآن ما يقارب من 50 ألف أسرة. ومن الجدير بالذكر أن هذا العدد من الحالات يشهد خروج أسر ودخول لأسر جديدة، ففي حال خروج أسر من دائرة الاستحقاق بسبب توفر مصدر دخل جديد أو حصولها على تعويضات أو أي نوع من مصادر الدخل، تدخل بالمقابل أسر جديدة تنطبق عليها شروط الاستحقاق. وتتلقى قضايا الحالات الصعبة المساعدات بنوعيها النقدية والعينية، بالإضافة إلى مساعدات إضافية أخرى مثل المساعدات الطبية وإعفاء من رسوم المدارس وعلاج في الخارج.

وتسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لاستلام إدارة برنامج "الرائد" الذي يدار حاليا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وذلك بحلول العام 2010. يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الأسر في الاعتماد على نفسها من خلال مشاريع تنموية بحيث تستغني هذه الأسر عن المساعدات في المستقبل. حيث ستتولى الوزارة اختيار الأسر المناسبة لمنحها قروض لعمل مشروع وسيتم عمل هذا البرنامج بالتعاون مع UNDP والبنك الإسلامي للتنمية والوزارات ذات العلاقة ومؤسسات الإقراض.

11-1 المساعدات النقدية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الممول الوحيد للمساعدات النقدية في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية 2006 بعد فرض الحصار المالي على السلطة الوطنية. ويتم العمل بالتنسيق مع وزارة المالية. وتشكل قضايا المساعدات النقدية أكثر من أربعة أخماس القضايا المتلقية لدعم الوزارة[39]. وقد تم خلال العام 2008 توزيع مساعدات نقدية أربع مرات، حيث يتم صرف مبلغ 1000 شيكل من خلال البنوك كل ثلاثة شهور لكل أسرة تتلقى المساعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. يبين الجدول 35 أعداد الأسر المستفيدة من الدفعات النقدية المقدمة في كل ربع خلال العام 2008. وبالتالي، بلغت قيمة المساعدات النقدية المقدمة خلال العام 2008 حوالي 175,139 ألف شيكل.

أما خلال العام 2009، فقد تم توزيع مساعدات نقدية ثلاث مرات بقيمة 149,209 مليون شيكل على أكثر من 50 ألف أسرة، وذلك للأرباع الثلاثة الأولى من العام.

11-2 المساعدات العينية

تقدم الوزارة المساعدات العيينة للقضايا المسجلة لديها وبشكل دوري كل شهرين مع العلم بأن برنامج الغذاء العالمي في منظمة الأمم المتحدة هو الداعم لهذه المساعدات، ويستهدف هذا البرنامج الأسر معدومة الدخل (غياب المعيل الذكر) ويُستثنى من ذلك اسر اللاجئين. وتشمل الفئات المستهدفة الأرملة والمطلقة إذا كانت هي المعيل لأبنائها، والعوانس في حال ثبت انعدام الدخل، والمهجورات، والذين يعانون من أمراض عضوية أو نفسية تمنع المصاب من العمل، والسجين المدني، والأيتام (فاقدي الأبوين)، وقضايا خاصة مثل وجود مشاكل معينة في الأسرة حتى في ظل توافر دخل كوجود أطفال ذوي احتياجات خاصة أو نساء معنفات. ويتم اختيار المستفيدين من ضمن الحالات المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تقوم الوزارة بعمل بحث ميداني للتحقق من بيانات الأسر المرشحة للمساعدات. ويتابع برنامج الغذاء العالمي تنفيذ البرنامج بالتواجد أثناء المساعدات وبزيارات ميدانية للأسر المستفيدة. بالإضافة إلى ذلك يتم مراجعة استحقاق كل حالة بشكل دوري (نصف سنوي)

[39] شلبي، ياسر؛ لدادوة، حسن. استهداف الفقراء في فلسطين: المعايير الحالية واقتراحات تحسينها. ص 26. ماس. 2009.

من خلال البحث الميداني. وتتكون السلة الغذائية المقدمة من (طحين، زيت، حمص، ملح، سكر). بالإضافة إلى ذلك تقدم بعض الدول العربية ومنظمات اغاثية عالمية مساعدات عينية في مناسبات مختلفة عن طريق الوزارة.

جدول 35: عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية

الربع	عدد الأسر المستفيدة
الربع الأول	41321
الربع الثاني	41113
الربع الثالث	46025
الربع الرابع	46680

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة لمكافحة الفقر، بيانات غير منشورة.2009.

وقدرت قيمة المساعدات العينية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي بحوالي 45 مليون دولار في عام 2008، حيث تم توزيع مساعدات عينية لأكثر من 48 ألف أسرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع ست توزيعات. وخلال العام الحالي 2009 تم توزيع ثلاث توزيعات لغاية الربع الثالث على ما يقارب من 50 ألف أسرة، حيث قدرت قيمة هذه التوزيعات بحوالي 21 مليون دولار.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للمساعدات في الضفة الغربية، بلغت نسبة المساعدات العينية المقدمة لمحافظات جنوب الضفة الغربية 29%، بينما ذهبت الحصة الأكبر من التوزيعات 49% إلى شمال الضفة الغربية، و22% لوسط الضفة. أما في قطاع غزة، تلقت مدينة غزة أعلى نسبة من المساعدات، فيما تلقت خانيونس ورفح أقل نسبة (أنظر جدول 36).

جدول 36: التوزيع الجغرافي للمساعدات العينية المقدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2008

المنطقة	النسبة
الضفة الغربية	
الخليل	%14
نابلس	%13
جنين	%14
أريحا	%4
طوباس	%2
سلفيت	%5
بيت لحم	%10
قلقيلية	%8
طولكرم	%12
رام الله	%8
أبو ديس	%5
يطا	%5
المجموع	**%100**
قطاع غزة	
غزة	%30
جباليا	%21
دير البلح	%19
خانويونس	%15
رفح	%15
المجموع	**%100**

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة لمكافحة الفقر، بيانات غير منشورة.2009.

12- المساكن في الأراضي الفلسطينية[40]

12-1 واقع المساكن

في ضوء ما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني من صعوبات، يلقي الاحتلال الإسرائيلي بظلاله على قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية، حيث بات توفير مسكن ملائم للمواطن الفلسطيني مطلبا صعب المنال. فمصادرة الأراضي، وبناء وتوسيع المستعمرات، وبناء جدار الضم والتوسع، وصعوبة الحصول على تراخيص للبناء خارج حدود التجمعات، وهدم البيوت كعقوبة أمنية أو بحجة عدم الترخيص، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي السيئ حيث الحصار وانتشار البطالة وارتفاع نسبة الأسر الفقيرة وأوضاع المخيمات الصعبة وسيادة البناء الخاص من خلال شركات عقارية هدفها الربح، كل ذلك شكّل عقبة أمام المواطن الفلسطيني للحصول على ما يلائمه من مسكن.

12-2 كثافة السكن

بلغ متوسط كثافة السكن في الأراضي الفلسطينية 1.7 فردا للغرفة في العام 2008، بواقع 1.6 فرد /غرفة في الضفة الغربية، مقابل 1.9 فرد/غرفة في قطاع غزة. وبلغت نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تسكن في وحدات سكنية ذات كثافة سكنية 3 أفراد أو أكثر للغرفة 12.7%. بلغ متوسط عدد الغرف في المسكن 3.6 غرفة في الأراضي الفلسطينية. كما بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تسكن في مساكن تحتوي على 1-2 غرفة 15.9%، بواقع 16.9% في الضفة الغربية مقابل 13.9% في قطاع غزة.

12-3 شكل المسكن وحيازته

بلغت نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تسكن في مساكن على شكل دار 51%، بواقع 51.8% في الضفة الغربية، و49.2% في قطاع غزة. أما نسبة الأسر تسكن في مساكن على شكل شقة بلغت 47.2%، بواقع 45.8% في الضفة الغربية و50% في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بحيازة المساكن فقد بلغت نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تسكن في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة 86.3%، مقابل 9.2% من الأسر تعيش في مساكن مستأجرة مفروشة وغير مفروشة.

12-4 هدم المساكن

أظهرت دراسة صادرة عن العلاقات القومية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية أن الاحتلال الإسرائيلي قام خلال الفترة الممتدة (1967-2009) بهدم ما يقارب 23,100 وحدة سكنية في الأراضي الفلسطينية في إطار سياسة التهجير والتدمير بحجج أمنية أو عدم الترخيص. كما أظهرت الدراسة انه منذ العام 2000 وحتى نهاية أيار 2009 تم تدمير 13,400 وحدة سكنية بشكل كامل في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث أدت هذه السياسة إلى تشريد ما يزيد عن 170 ألف فلسطيني أصبحوا بلا مأوى فيما تم إلحاق الضرر بما يزيد عن 90 ألف مسكن آخر.

[40] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. واقع قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية عشية يوم الإسكان العربي، 2009.

13- قضايا اقتصادية

النمو الاقتصادي (3)
العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل

في العدد الماضي من المراقب، عرضنا الجزء الثاني من موضوع النمو الاقتصادي الذي خصصناه لتحديد مصادر النمو، ولقد وجدنا أن النمو يحصل إما جراء ازدياد عوامل الإنتاج وخصوصاً الرأسمال المادي والرأسمال البشري، أو جراء تزايد إنتاجية عوامل الإنتاج التي تأتي من التقدم التقني أو ارتفاع كفاءة مؤسسات الإنتاج. ومن الطبيعي أن نتعامل بعد هذا مع السؤال الهام حول البيئة الاقتصادية التي تساعد على تشجيع تراكم رأس المال المادي، وتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتهيئة الظروف المناسبة لتسريع عملية التقدم التقني، وتعزيز مقومات الكفاءة في الإنتاج. ما هي مقومات تلك البيئة؟ وما الذي يأتي من تلك المقومات كنتيجة تلقائية لعمليات آليات السوق الحرة، وما هي المقومات الأخرى التي يحتاج تكوينها إلى سياسات اقتصادية تتبناها الدولة؟

نتناول في هذا الجزء واحداً من أهم القضايا التي تلعب دوراً أساسياً في الإجابة على تلك الأسئلة، وهو موضوع العلاقة بين توزيع الدخل القومي وبين النمو الاقتصادي. ومن الطبيعي أن يكون السؤال المركزي في هذا الموضوع هو: هل هناك ضرورة لتدخل الدولة والى وتطبيق سياسات "إعادة توزيع الدخل" التي تهدف إلى تغيير توزيع الدخل الذي تم وفق آليات السوق الحرة، وتكريس توزيع آخر للدخل يكون أكثر ملاءمة لمتطلبات دعم عملية النمو وتسريعها؟

ستتم مناقشة الجوانب المختلفة لهذا السؤال من خلال ثلاث فقرات. تتناول الفقرة الأولى تلخيصاً سريعاً للأفق النظري لعلاقة النمو الاقتصادي مع توزيع الدخل القومي، ودور سياسات إعادة التوزيع، في سياق معايير"الفعالية" (efficiency) و"المساواة" (equity). في حين تعرض الفقرة الثانية وجهة النظر القديمة حول الموضوع والتي كانت ترى أنه يجب الفصل التام بين عملية النمو وعملية إعادة توزيع الدخل على أساس أن الأولى تخص حيز "الفعالية" بينما تخص الثانية حيز "المساواة." أما الفقرة الثالثة والأخيرة، فتعرض وجهة النظر الحديثة حول الموضوع والتي ترى أن إعادة توزيع الدخل، وخصوصاً في البلاد الفقيرة النامية، هي عملية مهمة جداً في حيز "الفعالية" إلى جانب أهميتها في حيز "المساواة".

الأفق النظري

من الطبيعي أن تكون هناك علاقة عضوية بين عملية النمو الاقتصادي وعملية توزيع الدخل القومي. ففي الوقت الذي يبدأ فيه اقتصاد بلد ما بالنمو يكون بين مواطني ذلك البلد توزيع معين للثروة وللدخل، وبما أن النمو عملية ديناميكية تؤثر على الصناعات المختلفة بشكل مختلف، حيث تتوسع بعض الصناعات أكثر من بعضها الآخر، كما أن صناعات جديدة تنشأ وصناعات قديمة تختفي، فهذا يعني أن توزيع الدخل لا يبقى على حاله مع عملية النمو بل أنه يتغير. وإذا كانت عملية الإنتاج تتم وفق معايير "الفعالية" الاقتصادية فذلك يعني أن النمو الذي حصل وما صاحبه من تغيير في توزيع الدخل يؤدي إلى وضع أمثل (optimal) ولكن الوضع الأمثل وفق معايير "الفعالية" ليس بالضرورة وضع أمثل وفق معايير "المساواة". فليس من العدالة أن يظل المواطنون الذين خسروا كل دخلهم أو جزءاً منه جراء عملية النمو بدون مساعدة تضمن لهم مستوى مقبول من المعيشة يؤهلهم لاكتساب خبرات جديدة تؤمن لهم دخلاً مناسباً في المستقبل. ومن هذا المنظور يتضح مبرر تدخل الدولة في تطبيق سياسات إعادة توزيع الدخل التي تعني في هذا المجال اقتطاع جزء من دخل الذين استفادوا من عملية النمو وتوزيعه على الذين تضرروا منها. والمهم في الموضوع هو الفصل الكامل بين العمليتين، أي أن تتم عملية النمو وفق آليات السوق وبدون تدخل من الدولة، وبعد ذلك تتم عملية إعادة التوزيع دون أن تحدث تشويهاً في الفعالية الاقتصادية. ولضمان تحقق ذلك يجب أن لا تؤثر عملية إعادة التوزيع على الأسعار النسبية في الأسواق (على معدل الفائدة، معدل الأجور، معدل أسعار السلع والخدمات) [41].

وعلى الصعيد النظري، هناك جانب آخر للعلاقة بين النمو وتوزيع الدخل غالباً ما يتم تجاهله. يتمثل هذا في أن النمو يقود مع مرور الزمن، في أي اقتصاد تتم فيه عملية الإنتاج وفق معايير الفعالية الاقتصادية، إلى تقليص اللامساواة على المدى الطويل في توزيع الدخل لا

[41] احد متطلبات ذلك يتمثل في فرض ضرائب مطلقة (مقطوعة) وليس ضرائب حدية (تصاعدية) لان الأخيرة تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ونظام الحوافز بالتالي.

إلى ازديادها. أي أنه من المتوقع بعد مرور الوقت الكافي أن يقود النمو إلى تضييق الفجوة بين دخل الفقراء وبين دخل الأغنياء. وإذا حدث العكس، فإن ذلك دليل على أن الاقتصاد يعاني من تشوهات وأن الإنتاج لا يتم وفق معايير الفعالية. وسبب ذلك بسيط ويعود إلى جوهر معنى عمل آليات السوق. وعلى سبيل المثال، إذا تسبب النمو في زيادة الطلب على مهنة ما، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى الأجر الذي يتلقاه الذين يزاولوها، فإن ذلك يشجع الكثير من الناس على الاستثمار في رأس المال البشري الذي يؤهلهم للعمل في تلك المهنة، وينجم عن ذلك بالطبع زيادة عدد العاملين فيها وبالتالي انخفاض دخلها العالي. من ناحية أخرى، إذا تسبب النمو في زيادة الطلب على سلعة ما، فإن ارتفاع سعرها وبالتالي ارتفاع معدل أرباح منتجيها يقود إلى إقبال أصحاب الأموال على الاستثمار في الصناعة التي تنتج تلك السلعة، مما يزيد في حجم إنتاج السلعة وبالتالي تخفيض سعرها وتقليص نسبة أرباحها العالية. وهذا يعني أن الأداء الطبيعي لعمل آليات السوق يقود مع مرور الوقت إلى تخفيف درجة عدم المساواة في الدخل. أما عندما يحدث العكس، وتزداد درجة اللامساواة في الدخل، فهذا يعني أن الأسعار لا تقوم بدورها في توزيع الموارد على الصناعات المختلفة بكفاءة. ويتأتى ذلك عادة نتيجة وجود منشآت احتكارية قوية قادرة على الحد من حركة العمال ورأس المال في مناخ تنافسي حر، أو وجود شريحة كبيرة من العمال لا تستطيع الاستثمار في رأس المال البشري الضروري لاكتساب الخبرات التي يتطلبها السوق. وفي مثل هذه الحالات، يصبح تدخل الدولة لتغيير تلك الأوضاع عن طريق إعادة توزيع الدخل أحد الوسائل المشروعة لتكريس معايير الفعالية في الإنتاج والتوزيع.

النمو أولاً ثم إعادة التوزيع

لقد رأينا في الفقرة السابقة أنه على مستوى الاقتصاد الجزئي (microeconomics)، وفي أوضاع تتم فيها عمليتي الإنتاج والتوزيع بواسطة آليات السوق وفق معايير الفعالية، هناك فصل كامل بين عملية النمو وبين عملية إعادة التوزيع. حيث تتم الأولى في حيز الاقتصاد، وتتم الثانية بعد ذلك في حيز السياسة الاقتصادية. ولهذا، شاعت في الأدبيات الاقتصادية مقولة "النمو أولاً ثم إعادة التوزيع".

ولقد وجدت تلك المقولة تعبيرها على مستوى الاقتصاد الكلي (macroeconomics) في منتصف عقد الخمسينات من القرن الماضي في الفرضية المعروفة باسم فرضية كزنيتس (Kuznets Hypothesis). ترى الفرضية ضرورة عدم الاهتمام بتوزيع الدخل القومي في مراحل النمو الأولى على أساس أن من طبيعة تلك المراحل حدوث ارتفاع في درجة اللامساواة في الدخل نتيجة زيادة الأرباح بأسرع من الأجور. على أن ذلك لا يستمر مدة طويلة نظراً لأن العكس يحدث في المراحل اللاحقة للنمو حيث تزداد المساواة. وسميت هذه العلاقة بفرضية كزنيتس نسبة إلى الاقتصادي المشهور سيمون كزنيتس (1901–1985) الذي كان أول من لاحظ تلك العلاقة من خلال تحليله لبيانات السلاسل الزمنية لمتوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة ودرجة عدم المساواة في ذلك الدخل[42].

من الواضح أنه من الممكن إيجاد التفسير الاقتصادي لفرضية كزنتس من ملاحظة الفرق بين عمل آليات السوق في الأمد القصير وعملها على المدى البعيد الذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة. لكن أكثر الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث تخص هذه الفرضية، ركزوا على اقتراح أن وجود درجة عالية من عدم المساواة في الدخل أمر ضروري لبدء عملية النمو، وذلك على أساس أن النمو في مراحله الأولى يعتمد بشكل رئيسي على الاستثمار في رأس المال المادي. وبما أن الأغنياء هم الذين يملكون المدخرات والقادرين على تحويلها إلى استثمارات، فهذا يعني أنه كلما ازدادت حصتهم من الدخل، ازدادت كمية المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمار وتعزيز عملية النمو.

أظهرت تجارب النمو في البلدان المختلفة في نصف القرن الماضي أن فرضية كزنيتس قد تنطبق على تجارب النمو في الولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أنها لا تنطبق على تجارب النمو لهذه البلدان في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي بالتأكيد لا تصف تجارب النمو في بلدان أميركا اللاتينية وبلدان شرق آسيا والبلدان العربية.

ففي الولايات المتحدة، ووفق أرقام دائرة تعداد السكان، حدث ارتفاع كبير في درجة اللامساواة في الدخل بين العام 1967 والعام 2005، وهي فترة نمو اقتصادي هائل في بلد صناعي غني كان قد مر في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي قبل أكثر من قرن (أنظر جدول 1). وحدث ذلك أيضاً في اليابان وبعض بلدان أوروبا الغربية، إذ ازدادت درجة اللامساواة في الدخل في ربع القرن الماضي. من ناحية أخرى، فإننا نجد أن النمو الاقتصادي في مراحله الأولى في بعض بلدان أميركا اللاتينية، كالبرازيل مثلاً، قد نجح في رفع متوسط دخل

[42] هناك مقاييس مختلفة لدرجة اللامساواة في توزيع الدخل في بلد ما في زمن معين. ومن أشهرها معامل جيني (Gini coefficient)، وهو مقياس يتراوح بين الصفر والواحد، حيث يشير الصفر إلى *المساواة الكاملة* في توزيع الدخل (بحصل الأفراد على دخول متساوية)، بينما يشير الواحد إلى عدم *المساواة الكاملة* (بحصل فرد واحد على كل الدخل). وعادة ما يستعمل المعامل بين الصفر والمئة على أساس أن ذلك أسهل من استعمال الكسور العشرية بين الصفر والواحد.

الفرد بشكل ملحوظ دون أن يؤدي ذلك إلى تناقص في درجة اللامساواة في الدخل. وفي المقابل، فإننا نجد أن بلدان النمور الآسيوية قد حققت المراحل الأولى من النمو مع تناقص ملحوظ في درجة اللامساواة في الدخل، بينما أخذت اللامساواة بالازدياد في السنوات الأخيرة مع دخول تلك البلاد المراحل المتقدمة من النمو. من الواضح أن كل تلك التجارب لا تتطابق مع فرضية كزنيتس.

أما تجارب النمو في البلدان العربية فلقد تناقضت مع فرضية كزنيتس بشكل مختلف. ففي الخمسينات والستينات والسبعينيات من القرن الماضي، مر العالم العربي بفترة نمو كبيرة صاحبها تحسن واضح في عدالة توزيع الدخل القومي، حيث تراجعت درجة اللامساواة بشكل ملحوظ . كما صاحب تراجع النمو الذي شهده العالم العربي في الثمانينيات والتسعينيات تزايد في درجة اللامساواة في الدخل (أنظر جدول 1، وجدول 2).

ولقد استخلص الاقتصاديون من كل هذه التجارب المختلفة أن فرضية كزنيتس ليست نظرية اقتصادية، ولكنها مجرد علاقة إحصائية كانت صحيحة في فترة زمنية محددة بالنسبة لبعض البلدان، وهي بالتأكيد غير صحيحة بالنسبة لكل البلدان وكل الأزمنة. وبناءً على ذلك، كان من الطبيعي إعادة النظر بمقولة "النمو أولاً ثم إعادة التوزيع".

جدول 1: معامل جيني في بعض البلدان المختارة (1963-2002)

الدولة	1963	1970	1980	1990	2002
مصر	43.18	39.78	39.46	43.72	50.08
سوريا	49.00	42.11	46.31	39.10	* 46.54
الأردن	47.73	46.34	45.11	46.10	46.20
الكويت	49.07	51.30	49.39	58.69	** 54.76
كوريا	41.76	42.87	38.18	35.89	37.75
سنغافورة	43.48	46.33	38.11	36.39	39.25
تايوان		29.99	28.92	28.65	33.10
الولايات المتحدة الأمريكية	39.70 ***	39.40	40.30	42.80	46.30

المصدر: مركز جامعة تكساس لدراسات عدم المساواة. أما الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، فمصدرها مركز إحصاء السكان الأمريكي:
www.utip.gov.utexas.edu
* معامل جيني للعام 1998 ** 2001 *** 1967.

جدول2: معدل النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد (1981-2007)

المنطقة	1981-1989*	1990-2002*	عدد مرات تضاعف الدخل خلال 1981-2007
العالم	1.4	1.2	41.4
البلدان الغنية	2.5	1.8	67.5
البلدان النامية	1.7	3.0	112.5
بلدان شرق وجنوب آسيا	5.1	5.3	317.5
غرب أسيا**	- 1.7	1.1	16.0

المصدر: الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية (Trade and Development Report)، 2007، ص3.
* النسبة المئوية للنمو في السنة بالأسعار الحقيقية (سنة الأساس هي2000)
** تشمل: سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، اليمن، قبرص، إيران، وتركيا.

النمو مع إعادة التوزيع:

إن من أهم تجارب النمو التي حصلت في نصف القرن الماضي هي تجربة النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، وهونغ كونغ). وقد عكفت المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية المهتمة بقضايا النمو في العالم الثالث على دراسة تلك التجربة، وعقد المقارنة بينها وبين تجارب مناطق أخرى لم تحقق ما تم إنجازه في التجربة الآسيوية. وعلى سبيل المثال، أظهرت المقارنة بين التجربة الآسيوية

وتجربة بلدان أميركا اللاتينية أن الدرجة العالية من درجة اللامساواة في الدخل تشكل عائقاً للنمو، وأن سياسات إعادة توزيع الدخل مهمة جداً في المراحل الأولى من النمو، ليس من أجل تحقيق العدالة بين المواطنين (بالرغم من أهمية ذلك)، ولكن من أجل تحقيق الفعالية في الأسواق.

عندما نقارن تجربة بلدان شرق آسيا بتجربة بلدان أميركا اللاتينية في العقود الثلاثة الماضية، نجد أن الأولى تتصف بمعدل نمو مرتفع ودرجة اللامساواة في الدخل منخفضة، وفي المقابل نجد أن الثانية تتصف بمعدل نمو منخفض ودرجة عالية من اللامساواة في الدخل. وعندما نعود إلى واقع الاقتصاد السياسي في كلا التجربتين، نجد اختلافاً كبيراً في دور إعادة توزيع الدخل بينهما. ففي التجربة الآسيوية، أدركت النخب الحاكمة منذ خمسينات القرن الماضي أن شرعيتها مهددة من الحركات الشيوعية الثورية، فعملت على توسيع قاعدة التأييد الشعبي لها عبر تطبيق سياسات إعادة توزيع الدخل، كالإصلاح الزراعي، والمساكن الشعبية، والاستثمار في البنية التحتية في المناطق الريفية، ومجانية التعليم بنوعية عالية. أما النخب الحاكمة في أمريكا اللاتينية، فكان اهتمامها منصب بالدرجة الأولى على المصالح الضيقة والآنية للفئات التي تمثلها، ولذلك نجد أن معظم سياساتها الاقتصادية لم تحدث أي تغيير مهم في مستوى معيشة الغالبية الفقيرة من السكان. وإذا قارنا بين بلدين مثل كوريا الجنوبية والمكسيك، فإننا نجد أن متوسط دخل الفرد في المكسيك في العام 1960 كان أكثر من ضعف متوسط دخل الفرد في كوريا لنفس العام، وأن درجة عدم المساواة في المكسيك كانت أقل منها في كوريا. أما الآن فقد انقلبت الصورة تماماً، ففي عام 2008 أصبح متوسط دخل الفرد في كوريا أكثر من ضعف نظيره في المكسيك، كما أن درجة اللامساواة في الدخل تناقصت في كوريا بينما ارتفعت في المكسيك (انظر جدول 3).

جدول 3: الدخل الفردي ومعامل جيني في كوريا والمكسيك

	المكسيك	كوريا الجنوبية
- متوسط دخل الفرد 1960 (دولار)	660	260
- معامل جيني 1960	40.73	41.76
- متوسط دخل الفرد 2008 (دولار)	9,980	21,530
- معامل جيني 2008	43.83	37.74

أرقام معامل جيني مأخوذة من مركز جامعة تكساس لدراسات اللامساواة، أما أرقام الدخل مأخوذة من World Development Indicators.

أصدر البنك الدولي دراسات هامة تبين أن سوء توزيع الدخل في البلاد الفقيرة ناجم عن وجود عوائق تمنع الفقراء من الاشتراك في العملية الاقتصادية، وذلك بحكم عدم قدرتهم على الاستجابة للمتغيرات التي تحدث في الأسواق فهم غير قادرين على تمويل الاستثمار في مشاريع جديدة، أو الإنفاق على تعلم واكتساب خبرات جديدة. ولقد وجدت تلك الدراسات أن أحد أسباب نجاح بلدان شرق آسيا في تحقيق عملية النمو المستدام يعود إلى نجاح الحكومات في إزالة العقبات التي تمنع آليات السوق من العمل، أي إزالة العقبات التي تمنع الفقراء من الاشتراك في العملية الإنتاجية، وذلك عبر إتباع إستراتيجية "النمو لصالح الفقراء" (pro-poor growth). التي تتلخص بقيام الدولة بخلق البيئة الاقتصادية التي تساعد الفقراء على الانخراط في العملية الاقتصادية والمشاركة في عملية النمو منذ البداية. وترتكز إستراتيجية "النمو لصالح الفقراء" على تمكين الفقراء من الحصول على الخدمات التعليمية والصحية بتكلفة تتناسب مع إمكانياتهم، وتوفير تمويل للمشاريع الصغيرة، وتشييد البنى التحتية في المناطق التي يسكنون فيها[43].

ومن الناحية النظرية، فإن هدف إستراتيجية "النمو لصالح الفقراء" هو في الدرجة الأولى تطبيق سياسات لإعادة توزيع الدخل، لأن وجود درجة عالية من اللامساواة، في البلاد الفقيرة، تؤدي إلى تقييد وعرقلة عملية النمو. وفيما يلي نعرض بشكل سريع كيف تكرس اللامساواة العالية بيئة غير ملائمة وغير محفزة للنمو.

[43] World Bank (1993). *The East Asian Miracle* Oxford University Press. World Bank (2002), *Globalization, Growth, and Poverty: Building an Inclusive World Economy,* Oxford University Press.

- **رأس المال المادي**

أظهرت الدراسات الحديثة عن سلوك المستهلكين والمدخرين في المجتمعات الفقيرة، أن النسبة الحدية لادخار أفراد الطبقة الوسطى تفوق ما هي عليه عند أفراد الطبقة الغنية أو الطبقة الفقيرة. وقد فسر بعض الاقتصاديين هذه الظاهرة بملاحظة أن الدخل، على عكس ما هو معروف في النظرية التقليدية، ليس هو المحدد الوحيد لسلوك الادخار. إذ يلعب عامل "الطموح" الشخصي دوراً هاماً في تحديد سلوك ادخار الأفراد. من ناحية أخرى، فإن درجة عدم المساواة في الدخل والثروة تلعب دوراً في الحد من "طموح" الأفراد. فالفقراء في المجتمعات الفقيرة، ليس عندهم أمل أو طموح لتغيير وضعهم، إذ أنهم يعيشون وكأنهم في فخ أو مصيدة (poverty trap). وهذا يعني أن وجود درجة عالية من عدم المساواة في الدخل يشكل عائقاً أمام الادخار والاستثمار وتراكم رأس المال المادي، وهدف سياسات إعادة توزيع الدخل هي تمكين الفقراء من الحياة بسلوكية جديدة مبنية على أساس أمل للفكاك من "مصيدة الفقر" [44].

- **رأس المال البشري**

الاستثمار في رأس المال البشري، أي الإنفاق على التعليم والصحة، يستحق الأولوية على الإنفاق على الاستثمار في رأس المال المادي أو الإنفاق على السلع والخدمات الكمالية. وعلى هذا الأساس، فإن أية عملية لإعادة توزيع الدخل تقوم على الاقتطاع من دخل الأغنياء وزيادة دخل الفقراء تؤدي إلى زيادة إنفاق الفقراء على الاستثمار في رأس المال البشري دون أن تؤدي إلى تقليص في إنفاق الأغنياء على ذلك الاستثمار. وهذا يعني بالضرورة، زيادة تراكم رأس المال البشري في المجتمع.

- **التقدم التقني**

في المجتمعات التي تكون فيها درجة عدم المساواة في الدخل عالية، يبقى التعليم فيها مقتصراً على أفراد الأقلية الغنية، ويندر فيها وجود العمال المهرة، وتكون الفروق كبيرة بين أجر العامل الماهر والمتوسط العام للأجر. ويدعى هذا بـ"علاوة المهارة" (skill premium). وتزداد هذه العلاوة مع نقل أو ابتكار تقنية جديدة، ما يجعل عملية نقل وابتكار التقنيات الحديثة عملية بالغة التكاليف، ولذلك فهي تتم ببطء شديد في مثل تلك المجتمعات.

- **الفعالية**

يقترن وجود درجة عالية من عدم المساواة في الدخل في المجتمعات الفقيرة مع وجود فئات قوية وذات نفوذ تحقق مصالحها عن طريق تقليص وظيفة السوق في الإنتاج والتوزيع بشكل كفء، فتمارس الاحتكار في الإنتاج وفي الاستيراد كما تشجع النشاط الريعي (Rent seeking) وتضعف الوضع المؤسسي لحقوق الملكية (property rights). وكل ذلك يقود إلى تكريس مناخ من الفساد وعدم الشفافية مما يؤدي بالضرورة إلى زيادة درجة عدم اليقين (uncertainty) في الأسواق، مما يؤدي إلى تفشي اللافعالية (inefficiency) في الإنتاج. ويقود هذا إلى تقليص الاستثمار وتباطؤ النمو.

لقد أظهرت الكثير من الدراسات التطبيقية التي فحصت العلاقة بين النمو وبين توزيع الدخل في البلدان المختلفة، وجود علاقة عكسية بين درجة اللامساواة في الدخل ومعدل النمو[45].

[44] Debraj Ray (1998), *Development Economics*, Princeton University Press.
[45] Hendrik Van Den Berg(2001), Economic Growth and Development .New York: McGraw-Hill.

Palestine Monetary Authority
(PMA)

Palestinian Central Bureau of
Statistics (PCBS)

Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)

Quarterly
Economic and Social Monitor

Volume 18

December, 2009

Participated in this issue:

Fadle Mustafa Naqib (*Editor*)
Obaida Salah (*General Coordinator*)

Research Team:

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS):
Obaida Salah (*Coordinator*)
Asrar Zahran

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):
Amina Khasib (*Coordinator*)
Ashraf Samarah Ahmad Omar Saadi Al-Masri
Hani AL-Ahmed Adel Qrareyeh Hatem Qrareyeh

From Palestine Monetary Authority (PMA):
Mohammad Atallah (*Coordinator*)
Mutasem Abu Daqa Mohammad Abed

Copyright
© 2009 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org
website: www.mas.ps

© 2009 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2406340
Fax: +972-2-2406343
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2009 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma-palestine.org
website: www.pma.ps

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

December, 2009

FOREWORD

This number of *The Economic and Social Monitor* outlines the sum total of economic and social developments in the West Bank and the Gaza Strip during the second quarter of 2009. The reader will notice that the difference in the political situation in the West Bank and the Gaza Strip reflected itself in the existence of a big divergence in economic activity in the two regions. In the Gaza Strip, the Israeli siege and international boycott continued. No serious progress was made in remedying the catastrophic consequences of the Israeli aggression (27^{th} December 2008 – 18^{th} January 2009). The Strip's economic activity, as a result, continued to retreat, coupled with widespread unemployment and poverty. In contrast, noticeable improvements in economic activity occurred in the West Bank, due to the flow of international aid and the relative calm which has prevailed in the Occupied Palestinian Territories in recent months.

This number of *The Monitor also* contains detailed information concerning certain important matters that occurred in recent months. This includes the issuing of the document "Palestine: Ending Occupation and Establishment of the State", which the thirteenth government adopted as a program and plan of action, the aim of which is to realize the requirements of establishing, after two years, an independent state. It also contains details concerning the announcement of the finalization of the Palestinian customs regime known as "Tawasul", which was prepared with the help of UNCTAD, in accordance with ASYCUDA World standards. The present number also contains four boxes independent of the text. The first deals with meat shortage, which the population in the West Bank and Gaza Strip face as a result of Israeli imposed restrictions on meat and livestock imports. The second box reviews the developments of allowing a second company, in addition to Jawwal, to provide mobile phone services. The third box tackles the question of a lack of financial liquidity in the Gaza Strip. Finally the fourth box reviews some aspects of the Red Sea – Dead Sea Canal project.

The tradition started in two previous numbers of devoting an independent box entitled "Economic Issues" to explain the meaning, and dimensions, of certain economic concepts and theories or important economic institutions, is continued in this number. "Economic Issues" continues also to discuss the third part of the question of economic growth, which deals with the relation of growth to distribution of national income.

We would like here to reiterate our commitment to our readers, and are commitment to continue to be guided by their opinions, in order to develop *The Monitor* so that it may be able to fulfill their wishes and needs. We would like also to thank the working teams in the three institutions (PMA, PCBS and MAS) that supervised and edited the present number of *The Monitor.*

Numan Kanafani	**Ola Awad**	**Jehad Alwazir**
Director General	*Acting President*	*Governor*
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)	*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*	*Palestine Monetary Authority (PMA)*

CONTENTS

1. The Monitor's View **1**

2. Economic Activity **4**

3. LABOUR MARKET **10**
3.1 Labor Force and Rate of Participation 11
3.2 Unemployment 13
3.3 Wages and Working Hours 15
4.3 Vacancy Announcements 16

4- Public Finance Developments **17**
4.1 Financial Performance Developments 18
4.1.1 Revenues *18*
4.1.2 External Financing *19*
4.1.3 Expenditures *21*
4.1.4 Surplus (Deficit) *22*

5. Banking Developments **24**
5.1 Credit Facilities Portfolio 26
5.2 Non-Banking Deposits 28
5.3 Foreign Accounts 30
5.4 Property Rights 30
5.5 Indicators of Bank System Performance 30
5.6 Activities of Clearing Chambers 31
5.7 Development in Number of Banks and Branches 33

6. Palestine Securities Exchange **34**

7. Prices and Purchasing Power **35**
7.1 Prices 35
7.2 Average Prices of Selected Consumer Goods 38
7.4 Currency Exchange Rates 39
7.5 Purchasing Power 39

8. Hotel Activity **40**

9. Company Registration **42**
9.1 Building Permits 46

10. Israeli Measures **49**
10.1 Martyrs and Wounded 49
10.2 Obstacles to Movement and Transportation 49
10.3 Attacks against Education and Health Sectors 49
10.4 Attacks on Properties and House Demolition 49
10.5 Settlement Activities and Attacks by Settlers 49

11. Assistance Provided to Needy Families **49**
11.1 Monetary Assistance 50
11.2 In-kind Assistance 50

12. Dwellings in Occupied Palestinian Territories **52**
12.1 Situation of Dwellings 52
12.2 Dwelling Density 52
12.3 House Form and Possession 52
12.4 House Demolition 52

13. Economic Issues **53**

LIST OF TABLES

Table 1:	Percentage of Participation of the Agricultural and Industrial Sectors in Gross Domestic Product	5
Table2:	Percentage of a Palestinian Individual's Average Income of an Individual's Income in Neighboring Countries (%)	6
Table3:	Economic Growth	7
Table 4:	Main Economic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009	7
Table 5:	Percentage of Participation of Economic Activities in Gross Domestic Product in the West Bank and the Gaza Strip in the Quarters of 2008- 2009, in fixed prices, 2004 being the base year (%)	8
Table 6:	Percentage of Participation in Labor Force by Individuals 15 Years of Age and More in Occupied Palestinian Territories, by Regions and Gender: 2008- 2009	11
Table 7:	Relative Distribution of Employed Individuals in Occupied Palestinian Territories by Situation of Employment and Region: 2008 – 2009	12
Table 8:	Distribution of Employed Persons in Occupied Palestinian Territories by Economic Activity and Region: 2008- 2009	13
Table 9:	Relative Distribution of Employed Persons in Occupied Palestinian Territories by Place of Work: 2008- 2009	13
Table 10:	Average Rate of Unemployment of Individuals, 15 Years of Age and More, Who Participate in the Work Force in the Occupied Palestinian Territories, by Gender and Years of Schooling	14
Table 11:	Average Rate of Unemployment in Occupied Palestinian Territories by Gender and Age Groups: 2008- 2009	14
Table 12:	Average Rate of Unemployment of Individuals Participating in Work Force in Occupied Palestinian Territories, by Gender and Years of Schooling: 2008-2009	15
Table 13:	Average Weekly Work Hours, Number of Working Days in a Month and Daily Wage in Shekels for Individuals of Fixed Wages in Occupied Palestinian Territories, by Work Place, during Second Quarter 2008 - Second Quarter 2009	16
Table 14:	Vacancy Announcements in Daily Newspapers in Occupied Palestinian Territories during First and Second Quarters of 2009	17
Table 15:	Number of Vacancies Advertised in Daily Newspapers, according to Study Qualifications and Sectors during Second Quarter 2009	17
Table 16:	Development of Public Revenues for 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009 Compared to 2009 General Budget	20
Table17:	Structure of Foreign Aid to Palestinian Authority for 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009	20
Table 18:	Development of Public Expenditure for 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009, Compared to 2009 General Budget	22
Table 19:	Development of Budget Deficit/ Surplus for 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009, Compared to 2009 General Budget	23
Table 20:	Aggregate Budget of Palestinian Banking System for 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009	24
Table 21:	Distribution of Direct Credit Facilities Portfolio for 2008 Quarters and First and Second quarter of 2009	27
Table 22:	Indicators of Banking System's Performance for years 2006, 2007, 2008 and First and Second Quarters of 2009.	31
Table 23:	Number and Value of Checks Presented for Clearing, and Number and Value of Bounced Checks during 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009	31
Table 24:	Main Indicators for Palestinian Securities Exchange during the Second Quarter of 2009, and Previous Quarter	35
Table 25:	Rate of Monthly and Quarterly Change in Consumer Prices in Occupied Palestinian Territories during the months of First and Second Quarter of 2009	36

Table 26: Monthly and Quarterly Rate of Change in Base Consumer Prices with regard to Main Groups in Occupied Palestinian Territories during Second Quarter of 2009, Compared to the Previous and Next Quarter. 36
Table 27: Changes in Base Consumer Prices in Occupied Palestinian Territories, by Regions and Groups of Goods during Second Quarter 2009, Compared to First Quarter of 2009 37
Table 28: Average Monthly Exchange Rate of US Dollar and Jordanian Dinar against Israeli Shekel for Fourth Quarter Months of 2008, and First and Second Quarters of 2009 39
Table 29: Average Monthly Rate of Exchange of Currencies (Dollar, Dinar against Shekel) and Changes in their Purchasing Powers for First Six Months of 2009 40
Table 30: Rate of Change in Hotel Indicators during Second Quarter of 2009, Compared to Second Quarter of 2008 and First Quarter of 2009 42
Table 31: Development of Number of Registered Companies in West Bank and Gaza Strip during the Period: Second Quarter 2008 – Second Quarter 2009 43
Table 32: Distribution of Capital of Registered Companies in the West Bank and the Gaza Strip by Legal Entities, during First Quarter of 2009 and Two Previous Quarters, and their Parallels 45
Table 33: Distribution of Number of Registered Companies in West Bank by Governorates, during First and Second Quarters of 2009 46
Table 34: Selected Indicators Concerning Building Permits and Permitted Building Areas in Occupied Palestinian Territories during 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009 47
Table 35: Number of Families Benefitting from Monetary Assistance 51
Table 36: Geographical Distribution of In-Kind Assistance Provided in West Bank and Gaza Strip during 2008 51

LIST OF FIGURES

Figure 1: Monthly Foreign Aid Provided as Support for Budget 2007- 2009 18
Figure 2: Development of Public Revenue during Second Quarter 2009 19
Figure 3: Development of Public Expenditure during Second Quarter 2009 22
Figure 4: Palestinian Banking System Assets by Quarter for Last Three Quarters of 2008 and First and Second Quarters of 2009 25
Figure 5: Structure of Assets of Banks Operating in Occupied Palestinian Territories at End of Second Quarter in 2009 25
Figure 6: Structure of Claims from Banks Operating in Occupied Palestinian Territories at End of Second Quarter of 2009 26
Figure 7: Distribution of Credit Facilities by Type of Facility for Period of 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009 27
Figure 8: Trend of Facilities by Type of Currency for 2008 and First and Second Quarters of 2009 28
Figure 9: Structure of Non-Banking Deposits with Banks Operating in Occupied Palestinian Territories at End of the Second Quarter of 2009 29
Figure 10: Credit Facilities as Percentage of Non-Banking Deposits during 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009 29
Figure 11: Bank Investments Abroad as Percentage of Client Deposits during 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009 30
Figure 12: Share of Each Currency in Checks Presented for Clearing, number-wise, during Second Quarter of 2009 32
Figure 13: Share of Each Currency in Checks presented for Clearing, value-wise, during Second Quarter of 2009 32
Figure 14: Development of Number of Bank Branches and Exchange Bureaus Operating in the Occupied Palestinian Territories during the years 2006, 2007, 2008 and First and Second Quarters of 2009 33
Figure 15: Al-Quds (Jerusalem) Index by month during First and Second Quarters of 2009 34
Figure 16: Performance of Sector Indicators during Months of Second Quarter of 2009 and Previous Month 34
Figure 17: Average Quarterly Inflation in Shekels in Jerusalem, West Bank and Gaza Strip during Second Quarter of 2008 – Second Quarter 2009 37
Figure 18: Base Figure for Producer Prices in Occupied Palestinian Territories for First Three Quarters of 2008 and First and Second Quarter of 2009 38
Figure 19: Development of Purchasing Power of US Dollar and Jordanian Dinar, as well as Development of Consumer Prices for Months of Last Quarter of 2008, and First and Second Quarters of 2009 40
Figure 20: Number of Hotels Operating in Occupied Palestinian Territories during Second Quarter for 2006- 2009 41
Figure 21: Rate of Hotel Room Occupancy during Second Quarter for 2006- 2009 41
Figure 22: Value of Registered Companies' Capital in the West Bank, in Jordanian Dinar during Second Quarter of 2009, and Two Previous Quarters and their Parallel 43
Figure 23: Distribution of Capital of Companies Registered in the West Bank by Economic Activities during Second Quarter of 2009 (%) 44

LIST of BOXES

Box 1: Joint Economic Committee Discusses Question of Meat Import and Sale of Palestinian Products in Jerusalem 3
Box 2: Alwataniya, Jawwal and Israel 8
Box 3: Liquidity in Gaza 33
Box 4: Red Sea- Dead Sea Canal 47

EXECUTIVE SUMMARY

Economic Activity: The Gross Domestic Product experienced, in the second quarter of 2009, an increase of approximately 6.4 %, compared to the first quarter of the same year. Consequently, the share of the individual in the GDP increased by approximately 5.6 %.

Labor Market: The rate of participation in the labor market in the Occupied Palestinian Territories increased during the second quarter of 2009, compared to the previous quarter, reaching 41.7%. The increase was, however, limited to the West Bank only. The Gaza Strip experienced, during the same quarter, a decrease in the rate of participation for both males and females. The rate of unemployment experienced a decline during the second quarter of 2009 in both the West Bank and Gaza Strip reaching 22.2%. As for the average daily wage of wage earners, an increase was registered in the West Bank and the Gaza Strip of, on average, 4% and 2.9% respectively. On the other hand, the number of vacancy announcements increased by approximately 11.7% during the second quarter.

Public Finance: Total revenue, during the second quarter, amounted to US$ 356.4 million, an increase of 1.2% over the first quarter of 2009. Local revenues constituted 27.3% of the total. On the other hand, total spending and net lending decreased by 12.1% compared to the previous quarter. It amounted to US$ 626.2 million.

Banking Developments: Credit facilities constituted 35.1% of total deposits, increasing by approximately 14%, reaching US$ 2.1 billion. Banking system assets also increased by 2.4% compared to the first quarter. Their value amounted to US$ 7.8 billion.

Palestine Securities Exchange: Al-Quds (Jerusalem) Index rose by 2% at the end of the second quarter from the previous quarter's closing. The two indicators of the service and banking sectors rose, while indicators of the insurance, industry and investment sectors declined. 54.6 million shares were traded during the second quarter of 2009. The volume of trading amounted to US$145.5 million. The Market capitalization of listed company shares was around US$ 2.38 billion

Prices and Purchasing Power: The second quarter of 2009 experienced an increase in consumer prices compared to the first quarter of 2009. The base figure for consumer prices in the Occupied Palestinian Territories experienced a slight rise of 0.86% during the second quarter of 2009. In the West Bank, the base figure for consumer prices rose by 0.52% and in Jerusalem by 1.64%, compared to the first quarter of 2009.

Hotel Activity: The total number of hotels in the Occupied Palestinian Territories increased to 118 hotels during the second quarter of 2009. The number of hotel guests in the Occupied Palestinian Territories during the second quarter of 2009 was 99,202, 15.2% of them Palestinians and 34.6% citizens of the European Union. Hotel guests were mainly concentrated in Jerusalem hotels, they constituted43.7% of the total number of hotel guests.

Company Registration: The second quarter of 2009 experienced a decrease of approximately 10% in the number of registered companies in the West Bank, compared to the previous quarter. 412 companies were registered during the period from the end of March until end of June. In the Gaza Strip, the number of registered companies during the second quarter of 2009 reached 87.

Building Permits: The number of building permits issued in the West Bank decreased by 19.2% during the second quarter of 2009, compared to the parallel quarter in 2008. Licensed housing units saw a substantial increase of approximately 9.6% during the second quarter of 2009. Data for the Gaza Strip for the second quarter of 2009 is unavailable, the same is true for the data for the first, third and fourth quarters of 2008.

Israeli Measures: The number of martyrs during the second quarter of 2009 was 23, with 272 wounded persons for the same period. The

number of Israeli road barriers (road blocks) set up without prior notice (temporary road barriers) was 1,280 during the second quarter of 2009. Crossing points with Israel were totally closed 379 times during the same quarter.

Assistance Provided to Needy Families: Monetary assistance was provided four times during 2008. One thousand Shekels were given each time to every family receiving assistance in the West Bank and the Gaza Strip. The total sum of distributed monetary assistance amounted to 175, 139 thousand Shekels. The number of beneficiary families receiving monetary payments every quarter in 2008 was 35. The value of in-kind assistance provided by the World Food Program was estimated to be US$ 45 million in 2008. In-kind assistance was provided to 48 thousand families in the West Bank and the Gaza Strip.

Housing in the Occupied Palestinian Territories: Average dwelling density in the Occupied Palestinian Territories was 1.7 persons per room during 2008. This equated to 1.6 persons per room in the West Bank as against 1.9 persons per room in Gaza Strip. 12.7% of families in the Occupied Palestinian Territories live in housing units with a density of 3 or more persons per room.

Economic indicators

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Population (one thousand)															
Occupied Palestinian Territories	-	-	-	2,871.60	2,962.20	3,053.30	3,138.50	3,225.20	3,314.50	3,407.40	3,508.10	3,612.00	3,719.20	3,825.50	2,871.60
West Bank	-	-	-	1,838.80	1,891.20	1,943.70	1,992.60	2,042.30	2,093.40	2,146.40	2,203.70	2,262.70	2,323.50	2,385.20	1,838.80
Gaza Strip	-	-	-	1,032.80	1,071.10	1,109.70	1,145.90	1,182.90	1,221.10	1,261.00	1,304.40	1,349.30	1,395.70	1,440.30	1,032.80
National accounts(one USD Million)															
GDP**	3,012	3,193	3,286	3,702	4,148	4,512	4,119	3,765	3,264	3,750	4,198	4,560	4,322	4,536	4,640
GDP per capita **	1,406	1,388	1,348	1,438	1,546	1,612	1,428	1,270	1,070	1,195	1,317	1,387	1,275	1,298	1,290
Household expenditure	3,062	3,093	3,106	3,493	3,807	4,180	3,982	3,901	3,628	4,103	4,400	4,468	5,257	4,374	-
Gross capital formation	1,052	1,065	1,161	1,311	1,531	2,081	1,561	1,120	954	1,204	1,022	1,266	1,347	1,310	-
Net Commodity Trade Balance	1,609-	1,522-	1,652-	1,786-	1,951-	2,636-	2,432-	2,055-	2,082-	2,382-	2,210-	2,009-	1,669-	1,575-	-
Commodity Imports	2,022	1,980	2,164	2,326	2,601	3,271	2,979	2,419	2,424	2,777	2,622	2,467	2,204	2,093	-
Commodity Exports	413	458	512	540	651	635	547	363	342	394	412	458	535	518	-
Prices and inflation															
Average exchange rate dollar/shekel	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.550	4.482	4.454	4.110	3.567
Average exchange rate dinar/shekel	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.417	6.317	6.292	5.812	5.042
Inflation average (%)***	-	-	-	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	4.4	3.5	3.8	1.9	9.9
Labor Market															
Total employment (one thousand)		417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648
Labor force participation rate (%)	-	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3
Unemployment rate (%)	-	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26
Social conditions															
Poverty Rate (%)***	-	-	23.6	22.5	20.3	-	-	27.9	-	-	25.6	29.5	30.8	34.5	-
Rate of extreme poverty (%)***	-	-	14.3	14.2	12.5	-	-	19.5	-	-	16.4	18.1	18.5	23.8	-

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Public Finance (one USD Million)															
Net local revenues	-	-	-	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780
recurrent expenses & net credit	-	-	-	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273
Development expenditure (foreign aid)	-	-	-	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	190
Surplus (deficit) in budget before assistance	-	-	-	(55)	30	5	260-	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)
Total international aid	-	-	-	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,953
Surplus (deficit) in net budget	-	-	-	35-	40	28	219-	313-	259-	268-	125-	275-	34	61	270
Public debit	-	-	-	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406
Banking sector (one USD Million)															
Bank Assets/liabilities	-	-	-	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645
Property rights	-	-	-	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857
Private deposits at banks	-	-	-	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847
Bank Credit	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829
No. of banks	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21

Source: PCBS and PMA

* data does not include East erusalem (except for unemployment data)

** at constant prices. The basis year for the period 1994-2003 is 1997. Basis year for 2004-2008 is 2004. Data for 2008 is a preliminary draft for discussion and edit and is based on quarter estimates

*** the inflation rate was calculated based on comparing midrates of standard figures of consumer prices in the year of comparison with its midrate in the previous year. Basis year for the period 1994-2006 was 1996 (1996-100), basis year for the years 2007 & 2008 is 2004 2004=100)

**** PCBS defines poverty according to household budget (extreme poverty): any standard family (6 members: 2 adults & 4 children) with a budget less than NIS 1,886 per month (2007) for its living expenses (food, housing, healthcare, education, transportation, and other living expenses)

***** the net revenue comprises net current revenues after deduction of tax refunds.

- figures in brackets are negative.

1. The Monitor's View

No change in the political climate occurred during the second quarter of 2009 to cause a relaxation in Palestinian-Israeli relations, or Palestinian-Palestinian relations or, furthermore, in the international climate that affects the Palestinian situation. On the contrary, some hardening of positions on all sides occurred, sustaining the state of struggle and conflict. It is necessary in this respect to pose the following important questions:

- Serious escalation in the Israeli Government's position with regard to Jerusalem occurred. This is despite the fact that the status of the city is one of the issues for final settlement negotiations, as stated in all agreements since the Oslo Agreement in 1993, concluded by the Palestine Liberation Organization with successive Israeli Governments. The present Israeli Government, with its composition of a coalition between the Likud Party and the Labor Party, is pursuing a policy that aims at making a radical change in the city's demographic, geographic and economic status, in a manner that practically places the City outside the framework of negotiations.

  Israeli press reports stated that Jerusalem's municipality, supported by the Government, is implementing a number of policies and measures that aim at: (1) reducing the City's number of Palestinian inhabitants from its present 38% to 20% over the next ten years; (2) cutting East Jerusalem's ties with the rest of the West Bank by completely encircling the City with Israeli Settlements; (3) Assure Israel's total control of the City. Jerusalem's Municipality's new administration has embarked on the implementation of these policies and measures since the end of 2007. Israeli Foreign Ministry sources indicate that in 2008 alone 4,577 Palestinian inhabitants of Jerusalem were deprived of their identity cards. This figure is more than half the number of persons whose identity cards were withdrawn during the last forty years (1967- 2007).

  At the same time, as Israel assiduously works to realize those objectives, it continuously works to turn the Harm Sherif area in Jerusalem into a hotbed of conflict and confrontation, by insisting on undertaking excavation for antiquities in the area. Some observers view such activities as threatening the foundations of the Al-Aqsa Mosque and the Dome of the Rock. It also encourages Jewish fanatics to continuously make provocative visits to the courtyard of the Harm Sherif, which heighten tensions in the area.

- The change which occurred in the position of President Obama's US Administration regarding the question of Jewish settlement in the West Bank. Obama's Administration, on assuming power on 20th January 2009, sent more than one signal out to suggest that it intends to give the question of solving the Arab - Israeli conflict a high priority, particularly the Palestinian - Israeli aspect. The US Administration declared its commitment to the "Road Map" course. This requires that negotiations of the final settlement between the two sides be preceded by Palestinian cessation of the use of violence in resisting occupation, and Israel's cessation of expanding settlements in the West Bank. As the Palestinian national authority fulfilled its commitments with regard to controlling internal security, and ended military activities against Israel, President Obama's Administration called on Israel to end settlement expansion in the West Bank. But the Israeli Government did not agree with this demand and entered into lengthy and time consuming negotiations with the American Administration. It used as its pretexts that it cannot stop settlement expansion in the Jerusalem area because the City, according to Israeli law, is part of Israel. As for settlements in the West Bank, outside the Jerusalem area, it would be prepared to limit expansion to what it calls "natural population growth" only.1 It seems that the American Administration reached a compromise regarding the matter with the Israeli Government to the effect that, the Israeli Government would be ready to freeze settlement expansion in the West Bank, excluding the Jerusalem City area, for a period of ten months. The American Administration welcomed that and declared that it believes that such a measure is

[1] See *The Monitor, No.17, Box 1:* Terms, figures and Facts about Settlements

sufficient for the two sides to return to the negotiation table.

It is evident that this position constitutes a serious retreat by the US Administration. It represents an implicit recognition by the USA that East Jerusalem, which was occupied during the 1967 War, has a different status to the rest of West Bank territories that were occupied during the same war. It is beneficial to note that Israel's announcement of a settlement freeze for ten months means that the Israeli Government will stop issuing permits for construction of new housing units in the West Bank settlements for a period of ten months only. But construction work will continue in 3000 housing units already permitted before this period. Also building will continue with regard to public utilities and infrastructure. In addition, settlement construction activities in Jerusalem's environ will also continue.

- ✧ In the wake of the convulsions and hardening of positions which afflicted the Palestinian groups regarding national reconciliation and ending the division between the West Bank and the Gaza Strip, efforts to achieve national reconciliation have faltered. Sponsored by the Egyptian Government in Cairo, these efforts floundered and did not lead, as was expected, to the signing of the document that is supposed to end the differences. Events which accompanied the issuing of the Goldstone Report, which had important ramifications, contributed greatly to aggravating the situation, to increasing differences and deepening the feeling of non-confidence among the different Palestinian contingents.[2]
- ✧ It is evident that the development of events is not in favor of the Palestinian people. The main reason for that is the inability of the Palestinian people to overcome the division between the political forces, and consequently, the inability of those forces to formulate a clear and precise strategy that mobilizes all energies of the Palestinian people to resist occupation by all available legal means to achieve independence.

Putting an end to this serious threat to the Palestinian national project places all Palestinian political forces before their historic responsibilities It imposes on them the need to conduct a serious and constructive political dialogue that seeks to end the political division and to form a national government of unity and salvation. This, in turn, will undertake the task of formulating a program of national development that realizes the following main targets:

- ✧ To seriously and promptly work for breaking the siege imposed on the Gaza Strip, embark on a process of reconstruction, and ease the sufferings of the homeless and affected people by providing urgent humanitarian aid.
- ✧ To re-establish the economic ties between the West Bank and the Gaza Strip and, at the same time, to tie short term relief operations in the Occupied Palestinian Territories to an overall national development plan.
- ✧ To adopt a pro-poor growth strategy by assuring educational and health services to people of limited income and adopt, at the same time, policies and measures that help the poor and marginalized to participate in the economic, political and social life of the Occupied Palestinian Territories.
- ✧ To apply industrial policies which help the industrial sector to get out of the crisis created and confounded by the state of war, destruction and instability.

[2] After the end of Israeli aggression on the Gaza Strip on 18th January 2009, the United Nations formed a committee of experts to investigate charges against Israel of committing war crimes during the war. Judge Richard Goldstone of South Africa was chosen to head the Committee. He is a Jew, has close relations with the Israeli society, and enjoys an excellent professional reputation. The group included a number of jurists who are known for their honesty and professionalism. On 15th September 2009 the Committee issued its report which contained a clear unquestionable condemnation of Israel for committing war crimes against civilians during the war. The report also condemned the behavior of the Palestinian resistance for firing rockets against Israeli civilian targets. It was assumed that the report would be presented to the Human Rights Council in Geneva during its session held on 10th October 2009. But the report was not presented, and was withdrawn at the recommendation of the Arab and Islamic states, as President Mahmoud Abbas stated. This action provoked a wave of condemnation and protest from all Palestinian groups, and all Palestinian, Arab and Islamic political forces. Due to the wave of total condemnation of the request for postponement the PLO requested the Council vote anew on the report. This happened in the session of 16th October 2009, where the Council adopted the report by a majority of 25 votes, opposition of 6 and abstention of 11 states. Most prominent among the states which voted for the report were Russia, China and India. The most prominent among those who voted against were the USA, Holland, Germany and Italy. Britain and France abstained.

Box 1: Joint Economic Committee Discusses Meat Imports and Sale of Palestinian Products in Jerusalem

The Paris Agreement, which continues to constitute the official framework for organizing economic and commercial relations between the Palestinian Authority and Israel, stipulated that Palestinians have the right to import annually a certain quantity of specified goods (quota), including live sheep and calves and frozen meat (Lists A1 and A2). The Agreement also stipulated that the Authority enjoys the right to exercise the customs responsibility (including levying customs tariffs) it wishes for the quantities specified in that list.

At the time of signing the Paris Agreement and specifying the quota of goods in 1994, the quantity of livestock meat then did not exceed 400 tons for the West Bank and the Gaza Strip together. But the Palestinian Authority began then to work with the Israeli side to increase the quantity to meet the population's needs and increased demand. The annual quantity of meat quota reached in 1999 the following:

- Live sheep meat: 1000 tons (around 25 thousand sheep)
- Live calf meat: 500 tons
- Frozen mutton meat: 1000 tons

This quantity has remained stable and unchanged since 1999. The Palestinian delegation asked in the meeting of the Joint Economic Committee[3] which was held in early September 2009, to re-examine all quantities of the quota in the light of the big population increase. The Palestinian delegation asked in particular to increase meat quantities to the following levels:

- Live sheep meat: 8,000 tons (around 200 thousand heads of sheep)
- Live calf meat: 8,000 tons
- Frozen mutton meat: 1,500 tons

The delegation also asked for a new quota especially for import of 1,000 tons of refrigerated meat (Fresh meat transported by refrigerators).

The Palestinian delegation justified their request for an increase of the meat quota at the Joint Committee's meeting for two reasons: First, population growth and increased demand for meat; second, the sharp increase, at the beginning of the year, in prices of animal feed, which led shepherds to slaughter female sheep early. This resulted in a decrease in the number of local herds and in a relatively big increase in prices of meat in West Bank markets as Eid Alfitr approached (to nearly 60- 70 Shekels from nearly 40- 50 Shekels per one kilogram of lamb meat.) Some people expected prices to increase anew with Eid Al-Adha if no radical change occured in the quantity supplied.

The attitude of the Israeli delegation at the Joint Economic Committee was extremely reserved. It claimed that Israel does not wish to increase the meat quota because of fear that meat imported to the Palestinian market will find its way to the Israeli market. (Israel only allows the import of kosher meat).[4] But the delegation promised to study the question and to afford the Palestinian request the necessary importance it deserved.

Israel's official answer was communicated, after nearly ten days of the Committee's meeting, in the form of a letter from the Ministry of Economy. Israel refused in principle, in the letter, to re-examine the question of the quota and to increase it. But a good will gesture was made. It allowed the import, for one time only, of 15 thousand heads of sheep and 2,500 calves extra. The letter also contained Israel's agreement to increase, also one time only, frozen meat imports from 1,000 to 1,300 tons. In addition, Israel placed additional conditions on the imports. All the quantities should be imported before 6th November 2009 (i.e. during nearly one month and a half), and through Eilat port only. The Palestinians expressed their extreme displeasure with Israel's position, which seemed prima facie responsive, but was in practice unyielding and inflexible. It was difficult, if not impossible, for the Palestinians to import livestock from exporting countries (Australia and New Zealand) in such a short period of time.

---

[3] It is the Committee charged with following-up the implementation of the Paris Agreement. Its meetings since signing the Paris Agreement were sporadic and ineffective. They stopped after the outbreak of the second Intifada. That meeting was the first in many years.

[4] Customs duty rates levied on meat imported to Israel and the Occupied Palestinian Territories reached the following levels, live, refrigerated or frozen mutton meat is 50%, live or refrigerated calf meat 190 %, and frozen calf meat 0%.

The Palestinian delegation also raised, during the meeting, another extremely important and disturbing question – the question of forbidding the sale of Palestinian meat and milk products in East Jerusalem. The Israel Health Ministry had taken that decision on 21 May 2009, and communicated it to concerned companies. There are only five Palestinian food companies which are licensed by the Israeli authorities to sell their products in East Jerusalem. This decision, which of course is contrary to the Paris Agreement, will result in big losses for Palestinian producers. Palestinian milk companies usually market nearly one quarter of their total produce in East Jerusalem. The Israeli Health Ministry agreed, after strong protests from the Palestinian Authority, to postpone the enforcement of the ban until the end of the current year, but not for ever.

The Palestinian delegation emphasized, at the Joint Committee's meeting, the need to annul the decision and to grant permission to additional Palestinian parties that wish to market their products in Jerusalem. The delegation indicated the existence of 17 additional Palestinian companies which wish to obtain licenses to sell their products in East Jerusalem. The Israeli side promised to study the question, though it made no specific commitments. A member of the Israeli delegation said openly that the strong agricultural lobby in Israel is behind those decisions. Probably this is a mere claim in order to absolve the official authorities from responsibility.

It is necessary in this respect to indicate that those rigid Israeli positions come from a government whose Prime Minister, Benjamin Netanyahu, adopted a position which calls for "economic peace" with the Palestinians.

2. ECONOMIC ACTIVITY

The second quarter of 2009 witnessed noticeable improvements in macro- economic indicators, compared to the first quarter of the same year. Gross domestic product grew, in real prices, by 6.4%. This can be translated into a growth in the average share of the individual in GDP by 5.6%. This growth differed from that of 2007- 2008, in that it was not a jobless growth type. On the contrary, it was accompanied by a noticeable fall in the unemployment rate. Whereas unemployment rate reached nearly 26% in 2008, it fell in the first quarter of 2009 to 25.4%, and 22.2% in the second quarter. This fall occurred despite the fact that the number of Palestinians working in Israel did not exceed that of 2008. On the contrary, there was a slight decrease. On evaluating this change it is necessary to take into consideration the following two cardinal points:

- This growth, as a whole, is due to increased economic activity in the West Bank, as no improvement occurred in the economic situation in the Gaza Strip. The rate of unemployment in the Strip is 36%. It is more than double the rate in the West Bank (15.9%). The main reason for this is the stifling siege imposed by Israel on the Strip, which paralyzes all aspects of economic activity. It is enough to note that at a time when the building and construction sector absorbs more than 16% of the total number of those employed in the West Bank, in the Gaza Strip less than 1% of those employed are absorbed by this sector. The reason is the ban, by Israel, on entry of construction materials to the Strip. This at a time when a UNRWA survey has shown that homes of 325 thousand inhabitants of the Strip were demolished or hit as a result of the Israeli aggression and are in need of reconstruction.

- The main lever for growth in the West Bank continues to depend on financial assistance from donor countries. Most of the assistance goes to support the Authority's budget. In 2008 development projects received only 12.4% of the total amount of aid. Consequently the growth which has taken place is in essence a consumption growth and is unsustainable. We have to note, in this connection, that deformations and states of imbalance that have governed the Palestinian economy during the years of occupation, prior to the establishment of limited autonomy, still persist as they did before, made evident by the following:

- **Creation of sectoral disarticulation.**
  The rate of contribution of productive sectors (agricultural and industrial) to the Gross Domestic Product is very low. In 2008, the contribution of agriculture and industry to the GDP was 17.5%, and falls to 13.5% when speaking of agriculture and manufacturing, instead of industry. These rates are less than those in countries with economies similar to the Palestinian economy, from the perspectiveof living standard (see table 1).

- **Resource gap**[5]:

The Palestinian economy suffers chronically from a resource gap, evident from the existence of a deficit in the balance of trade in goods (goods imports – goods exports). The value of exports covers less than one fourth of the value of imports. The deficit makes up for more than one third of the GDP. The other side of the resource gap is, of course, the existing deficit between the volume of domestic savings and the expenditure of investments (investment - savings). The volume of domestic savings is of negative value in the Palestinian economy, and was equivalent in 2007 to nearly 15% of the GDP.

- **Labor market imbalance**
  The Palestinian economy suffers from a state of chronic imbalance in the labor market. Domestic economic activity absorbs less than 70% of the labor force and nearly 10% are employed in the Israeli economy. The rate of unemployment was 26% at the end of 2008.

Table 1: Percentage Contribution of Agricultural & Industrial Sectors to the Gross Domestic Product

Percentage

	2008	2003	1995
Palestine	17.5	33.2	33.2
Midrate of moderate income countries	-	58.0	-

Source: World Bank Development Report 2004, 2009.

The harming effects of such deformations become evident when comparing the income of the Palestinian individual to the average income of an individual in neighboring countries. While the average income of a Palestinian individual was slightly higher than the income of an Egyptian individual in 2000, it became equivalent to less than three quarters of that income in 2007. Also the average income of a Palestinian individual was equivalent to more than 164% of the average income of an individual in Syria in 2000, but it came to equal 62% of the income of an individual in Syria in 2007 (see table 2).

It should not be assumed that the difficulties encountered by the Palestinian economy in the West Bank and the Gaza Strip are due only to accumulations caused by the setbacks during the last eight years. In reality, the events of those years clearly reveal the fragility of the economy's structure and the deformations and imbalances present in all its aspects. This is a natural result of the restrictions imposed by the Israeli authorities during four decades of occupation. It is known that those policies succeeded in making the Palestinian economy an economy mainly dependant on external sources of income (income of workers employed in Israel and the settlements and income of those employed in the Gulf countries). It also suffers from serious deformations represented by Israel's control over an important part of natural resources (land and water). Those policies also succeeded in making the Palestinian economy suffer from sectoral imbalances (extremely low contribution of agriculture and industry to GDP), total dependence on Israel for export and import, and extremely low levels of productive investments and of social services. To understand the nature of the present difficult financial situation it has become necessary to re-examine the successive political-economic developments that the Palestinian scene has witnessed.

[5] The value of domestic savings is calculated as GDP minus total family consumption expenditure and governmental consumption expenditure (Savings = GDP) – (private consumption + government consumption). The resource gap can be viewed either as the difference between volume of exports and volume of imports, or as the difference between the volume of domestic savings and the volume of investments.

Table 2: Percentage of individual's Average Income Rate in Palestine Based on Individual's Average Income in Neighboring Countries (%)

Country	2000	2005	**2007
Egypt	108	97	78
Jordan	88	49	43
Syria	164	86	69
Lebanon	35	22	21
Israel	8.8	6.2	5.6

Source: the rates were calculated based on data from World Development Indicators (2008)

* average per capita income: is the share of the individual in a countries net national accounts

** we proposed that net individual national account's in WBGS in 2007 equals its equivalent in 2005 (taking into account that income in 2007 was probably less than that in 2005)

The National Authority tried during the period of limited autonomy (1994- 2000) to dismantle the heritage of the harmful occupation economy. The results of such attempts were partial and weak, for different reasons. Some pertain to Israel and its non-implementation of agreements concluded with the Palestinians. Others pertain to the National Authority itself and its inability to create an effective and competent bureaucracy, capable of formulating and implementing a comprehensive national program for reconstruction and development.

Despite all that, partial achievements by the Authority contributed to the restoration of some utilities important for infrastructure, expansion of the scope of social services and encouraged Palestinian capital abroad to invest at home, especially in the communications, construction, tourism and service sectors.

But such achievements did not continue. On the contrary, they totally stopped because of Israel's oppressive practices that accompanied the outbreak of the Al-Aqsa *Intifada* in 2000. The two following years, 2001 and 2002, witnessed a significant retreat in economic activity (see previous numbers of the *Monitor*, section of economic activity). This was due to Israeli army's practices, such as the overrunning and closure of the Occupied Palestinian Territories, the killing of civilians, demolition of homes, destruction of properties and imposition of curfews. The latter continued, at times, for weeks in the West Bank (see table 3).

At the end of 2003, the big retreat in economic activity stopped to a certain extent. In the two years, 2004 and 2005, a steady growth (see Table 4) took place, and it was expected that growth would continue in a manner which would allow economic activity to return to its previous state in 1999. But 2006 witnessed a sharp retreat due to the international boycott of the government of the National Authority, formed by the Islamic Resistance Movement (Hamas), after its victory in the Legislative Council elections. It also resulted in Israel stopping the transfer of clearing funds (revenues from taxes and custom duties collected by Israel on behalf of The Palestinian Authority) which deprived public sector employees of their salaries for months. In addition to that, the international boycott prevented banks from transferring Arab and international aid funds to the Palestinian Ministry of Finance.

The retreat in 2006 was sharp, leading to a drop of 8% in the individual's share of the GDP from what it used to be in 2005. Thus, the GDP dropped by 79% from its level prior to the *Intifada (1999)*. The situation continued in 2007 and 2008. Signs of improvement started appearing in the first two quarters of 2009 as a noticeable growth in the average income of the individual occurred.

Table 3: Table 3: Economic Growth

Indicator	*Q1 2008	*Q2 2008	***Q32008	*Q4 2008	** Q1 2009	*Q2 2009
GDP ($million)	1,126.9	1,187.6	1,180.2	1,145.0	1,177.3	1,252.1
GDP per capita ($)		331.4	326.9	314.9	321.4	339.4
GDP per capita (%)	0.03	4.6	(1.4)	(3.7)	2.1	5.6

Source: central bureau of statistics 2009, national accounts statistics, Ramallah-Palestine

* Data is preliminary and subject to revision and amendment.

** The first revision, a preliminary and subject to revision and amendment

*** Preliminary estimates (version I) and subject to revision and amendment. Data at constant prices and the base year is 2004, the West Bank and the Gaza Strip

\- Figures in brackets are negative.

Table 4: Main Economic indicators in the West Bank and the Gaza Strip – all quarters of the year 2008 and the first quarter of 2009 and Second quarter of2009

Index	1Q 2008	2Q 2008	3Q 2008	4Q 2008	1Q 2009	2Q 2009
GDP ($ million)	1126.9	1,187.6	1,180.2	1,145.0	1177.3	1,252.1
GDP per capita ($)	316.7	331.4	326.9	314.9	321.4	339.4
Participation in the labor force(%)	40.6	41.6	41.6	41.4	41.4	41.7
Unemployment rate(%)	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2
Inflation rate (%)	2.71	3.15	1.83	0.20	(1.01)	0.86
Total net revenue	334.9	587.3	554.8	302.9	334.9	355.7
Overhead	783	808.0	1,064.0	618	712.4	626.2
Surplus (deficit) before the budget support	(447.9)	(220.7)	(509.0)	(315.2)	(388.6)	(318.5)
Surplus (deficit) after the budget support	77.7	189.5	(33)	36	(110.3)	(157.5)
Actual Assistance	525.6	410.4	476.1	351	278.3	161
public deposits in banks	5424.7	5,599.0	5,873.6	5,846.9	5,772.5	5988.7
Credit facilities	17738	1,747.2	1,807.5	1,828.2	1,842.9	2099.7

Source: Central Bureau of Statistics (national accounts, record-high prices), and the Palestinian Monetary Authority, indicators of public finance and banking indicators

* West Bank except that part of the Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following occupation of the West Bank in 1967.

** Data at constant prices, include the West Bank (excluding Jerusalem) and the Gaza Strip the base year is 2004, data is preliminary and subject to revision and amendment.

*** Inflation rate was calculated by comparing the rate of the quarters of the index of consumer prices with the rate of the previous quarter. The base year for index of consumer prices is 2004 (2004 = 100), note that this data of the Occupied Palestinian Territories includes East Jerusalem.

\- Figures in brackets are negative numbers

As for the contribution of the different economic sectors to the GDP, the second quarter of 2009 witnessed a slight rise in the rate of contribution of the agricultural and construction sectors in the GDP, while the contribution of the industrial sector decreased (see table 5).

Table 5: Contribution of Economic Activities to the GDP in the West Bank* and the Gaza Strip by quarters of 2008-2009 at constant prices: the base year is 2004 (%)

Economic activity	2008				2009	
	Q 1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Agriculture and fishing	4.6	5.1	4.2	4.4	3.6	4.0
Mining, manufacturing industry, water and electricity	13.8	13.3	13.4	14.1	14.0	13.5
Mining and quarrying	0.4	0.4	0.3	0.3	0.4	0.3
Manufacturing industry	9.9	9.5	9.7	10.2	10.0	9.8
Water and electricity supplies	3.5	3.4	3.4	3.6	3.6	3.4
Construction	4.6	5.4	4.6	5.0	5.3	6.4
Wholesale and retail trade	10.9	10.5	10.7	11.2	10.5	10.0
Transport, storage, and telecommunications	9.5	7.7	9.4	9.0	9.4	9.0
Financial brokerage services	5.1	5.2	5.4	5.8	5.7	5.6
Services	24.0	26.3	24.4	26.2	26.2	26.5
Real estate activities, Renting and Business	8.9	9.6	8.5	9.1	10.0	10.0
Activities of community, social and personal services	1.8	1.7	1.5	1.5	1.8	1.9
Restaurants and hotels	2.0	2.3	1.9	2.5	1.4	2.1
Education	8.9	9.9	9.6	10.2	10.1	9.6
Health and social	2.4	2.8	2.9	2.9	2.9	2.9
Public administration & defense	15.1	13.6	13.7	13.3	14.1	13.9
Domestic services	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Minus: brokerage services, and indirect clearing	-5.6	-5.6	-5.7	-5.8	-5.2	-5.2
Plus: Customs duties	5.6	5.8	6.9	6.2	6.3	6.4
Plus: net VAT on imports	12.3	12.6	12.9	10.5	10.0	9.8
GDP (%)	100	100	100	100	100	100
GDP	1,126.9	1,187.6	1,180.2	1,145.0	1,177.3	1,252.1

Source: Central Bureau of Statistics, 2009. Press announcement of the initial estimates of quarterly national accounts (second quarter 2009), Ramallah – Palestine

* Distributed value of companies owned by the public sector activities, wholesale trade, retail, real estate, rental, commercial, education, restaurants, and hotels.

** Data is preliminary and subject to revision and amendment

*** The first revision of a preliminary and subject to revision and amendment

**** Preliminary estimates (version I) and subject to revision and amendment

BOX 2: Al-Wataniya, Jawwal and Israel

During the past decade one single mobile telephone company, the Palestinian Mobile Telephone Network, Jawwal, together with four Israeli mobile networks, dominated the Palestinian market.[6] The Israeli networks have the technical capability to illegally cover the Occupied Palestinian Territories without having a license to do so. Jawwal has a big share of the Palestinian market which reaches 60%, as it is the only Palestinian company in the market. But its services do not, in general, satisfy clients. Due to that reason, the public received with some optimism the announcement three years ago of the establishment of a second network which will compete with Jawwal. The new company, called the Palestinian National Company for Communications, is a joint venture of the National Company for Communications (57%), owned by Qtel of Qatar and the Palestinian Investment Fund (43%). The company built, during the last three years, 350 towers in the West Bank in preparation for launching operations in the area.

The new company requested the Palestinian Ministry of Communications and Information Technology to negotiate with the Israeli Ministry of Communications to obtain the necessary spectrum for starting operations. A GSM agreement for spectrum distribution and another agreement containing the conditions of implementation were concluded between the Israeli Government and the Palestinian Authority, sponsored by Tony Blair, the special envoy of the Quartet, on 28th July 2008.[7] The agreement stipulated that a spectrum of 4.8 megahertz in a scope of 900 - 1800 megahertz will be assigned to the National Company (Alwataniya).

6 Jawwal, (2009), 'Message from the CEO' http://www.jawwal.ps/corporate/about_jawwal_pages.php?pid=1&langid=2

7 The concluded agreement concerns the use of GSM (Global system for mobile communication)

The company also obtained a promise that the spectrum would be available for its use before mid-September 2009.

The assigned date passed however without the Israeli Government honoring the concluded agreement. Nati Shubert, the person responsible in the Israeli Ministry of Communications, puts the blame on the Palestinian Authority for that, saying that the Authority did not respect conditions laid down in the July 2008 agreement, a question which caused the delay.[8] Many meetings held with Israeli officials failed to reveal the conditions that the Israeli Ministry of Communications said were not respected. Speculations by some say that the Israeli Government wants the Palestinians to redistribute the spectrum by granting the new company part of the spectrum owned by Jawwal, the competing company. Israel's demand could be understandable had the spectrum used for operation by the two Palestinian companies (900 - 1800 megahertz) been crowded, but the reality is that it is not. The spectrum is still not fully used. Only two Israeli companies, out of four Israeli communication companies, operating in Israel, use this field. In addition, a survey conducted for Alwataniya by the Swedish communications company, Ericsson, revealed that there is still an unexploited spectrum of 40 megahertz within the field of 900 - 1800 megahertz. It is a spectrum which is more than sufficient for the operations of both Alwataniya and Jawwal , if the Israeli Government permits that it be used.[9]

Israel continued to refuse to release the necessary spectrum for operating the new company's towers as a commercial mobile telephone communications company. This led the company to threaten with taking legal action against the Palestinian Authority in order to recover its financial commitments, which included an invested capital estimated at US$ 140 million, paid as licensing fees, and US$ 270 million costs of investments in infra-structure.[10] The question took a complicated political turn last October. Alwataniya Company found itself in the midst of an international political clamor, because of an article published by *Haaretz* at the end of last September. The article stated that the Israeli Government put, as a condition for releasing the spectrum, the agreement of the Palestinian Authority not to take legal action before the International Criminal Court against Israeli army officers accused of committing war crimes. The newspaper also said in a following issue that Israel's agreement is conditional on the Palestinian Authority's agreement to withdraw Goldstone's report from the UN Human Rights Council, and to refrain from putting it to vote.[11] Recently published reports indicate that the Israeli Government dropped this demand under international pressure.

At last, and after the previous series of events, Alwataniya announced on 1st November 2009 the launching of its mobile telephone network. But the launching of operations took place with the company obtaining a spectrum of 3.8 megahertz only, which is less than any spectrum allocated to a network operator in any place in the world, and is also less than the minimum required for commercial operations.[12] In addition, it is less than the 4.8 megahertz spectrum agreed upon last year with Israel. The Chairman of Wataniya's Board of Directors, Mohammed Mustafa, said that the remaining one megahertz spectrum will be provided by Israel soon, he did not mention a specific date however. This promise could meet the same fate as other Israeli promises which are often never implemented. A spokesman for the Quartet said that Alwataniya's entry to the Palestinian market and the launching of its operations will lead to pumping investments into the Occupied Palestinian Territories to the tune of US$ 700 million, and to tax revenues of nearly US$ 354 million, in addition to the creation of thousands of job opportunities.[13]

Despite the company's success lately in launching its mobile telephone network, unique challenges still remain because of exceptional working circumstances in the Occupied Palestinian Territories. Jawwal, despite its financial success, was obliged many times to stop selling SIM cards because the spectrum range was insufficient. In addition, restrictions are imposed on building of towers in C areas, which are under Israel's security and administrative control and constitute 60% of the West Bank area. This explains the widespread use of Israeli mobile telephone networks, as Jawwal's network coverage is limited. Furthermore, the Israeli customs authorities' behavior constitutes another obstacle. The equipment of Alwataniya was held in customs for more than six months, Jawwal has to wait, on average, six to 18 months to receive a new base station.[14] Also, four Israeli mobile telephone companies operate in the West Bank without license, which means that they do not pay taxes or licensing fees to the Palestinian Authority. Those unlicensed companies attract a big number of Palestinian clients because they have the capability to cover a vast area.

---

8 Haaretz, (8 July, 2009) 'Palestinians still waiting for better cell phone service, but is it Israel's fault?' http://www.haaretz.com/hasen/spages/1098666.htm1

9 The Economist Intelligence Unit (October, 2009) 'Country Report: Occupied Palestinian Territories'.

10 Wataniya, (August, 2009), 'Wataniya Mobile Service Hinges on Fulfillment of Government Spectrum Pledges', http://www.wataniya-palestine.com/PressReleases/?pageID=15&TemplateID=2&PressID=65&&Year=2009

11 *Haaretz*, (27 September, 2009), 'Israel demands PA drop war crimes suit at The Hague' http://www.haaretz.com/hasen/spages/1117296.html

12 Wataniya, (August, 2009), 'Wataniya Mobile Service Hinges on Fulfillment of Government Spectrum Pledges' http://www.watani-palestine.com/PressReleases/?PageID=15&TemplateID=2&Press=65&&Year=2009

13 *Al-Quds* newspaper, (November 2009)

14 *Haaretz,*(18 October,2009), 'Palestinian mobile firm in political firestorm delays launch – again'. http://www.haaretz/com/hasen/spages/1121637.html

3. LABOUR MARKET

The situation in the labor market reflects the crisis through which the Palestinian economy is generally passing. On close examination of the main indicators that specify the role of workers in the economy, we note the high indicators of the size of employment and rate of unemployment, while observing that indicators of the rate of labor force participation and level of labor productivity are low, thus we realize that the labor market suffers from an imbalance. This imbalance is represented by the inability of the level of demand to rise to the level of supply, which results in a high level of unemployment. When closely examining the causes of such an inability, we find that the main cause lies in the fall in the size of general demand for goods and services (consumption, investment, government spending and export), especially weakness of investment activity and its inability to create sufficient capital accumulation to supply workers with equipments and technologies that raise their productivity. This is a fact which greatly explains the fall in labor productivity.

Understanding the situation in the labor market, which is considered a reflection of the general economic situation, requires understanding the economic policies followed by the Israeli occupation. Those policies perpetuated the existence of a big dichotomy between income and production in the Palestinian economy. Consequently, they consolidated a state of imbalance between supply and demand in the labor market. This is evident when looking at Israeli policies, which operated according to two contradictory mechanisms:

On the one hand, Israel's allowing Palestinian workers to work in the Israeli economy for wages higher than the average wages in the Palestinian economy, was raising the living standard in the Occupied Palestinian Territories. This was consequently raising the level of general demand in the economy. On the other hand, the restrictions imposed by those policies on investments and trade in the Occupied Palestinian Territories prevented the expansion of productive sectors to satisfy the increase in demand. The logical result was for import to replace production in order to fill the gap between supply and demand in the market of goods and services. Also work in Israel and the Arab Gulf countries replaced work in the domestic labor market to fill the gap between supply and demand in the labor market.

The situation radically changed after the second Gulf War in 1991. The majority of Palestinians left the Gulf States, especially Kuwait. A big number returned to the West Bank and Gaza Strip. Also Israel began reducing, for security reasons, the number of Palestinian workers allowed to work in the settlements and inside the Green Line. It replaced them with workers imported from Asian and East European states.

With the establishment of the Palestinian National Authority in 1994, and until 2000, a limited process of adaptation and adjustment took place in the labor market. The public sector started expanding and absorbing part of the labor force. Also reconstruction projects encouraged the private sector to increase investments in a manner which expanded its capacity to employ workers. Furthermore Israel allowed, during certain years (1998, 1999 and 2000), more Palestinian workers to work inside the Green Line. With the outbreak of the Al-Aqsa *Intifada*, the limited process of adaptation and adjustment in the labor market stopped. The problem of imbalance became worse due to a big contraction in economic activity as a result of Israeli army practices. These included assassinations, destruction of buildings and infrastructure, sieges, closures, the construction of the racist separation wall, restrictions in movement of persons and goods between the West Bank and Gaza Strip and between the different towns and villages of the two regions.

The last nine years (1999 - 2008) witnessed an increase in the rate of human resources, higher than the average increase in the labor force (3.6%, and 3.5% annually). This indicates that the rate of participation was decreasing. In fact this is exactly what happened. The rate of participation fell by an average of 0.1% per year (See Table 6). At the same time, the average increase in the labor

force (3.5%) was higher than the average increase of those employed (1.1%). This indicates that the average rate of unemployment was increasing, its average annual increase was 13.4%. We also notice that the average increase in public sector employment was slight, as compared to that in the private sector.

The situation of the labor market will be reviewed in detail in the following sections. Comparison will be made between the situation prior to the *Intifada* (1999) and the present one (2009). Also comparison will be made between the two last quarters of 2008 and the first two quarters of 2009, in order to examine changes in the labor market and their short term and long term trends.

3.1 Labor Force and Rate of Participation

At the beginning of the nineties, a significant increase took place in the rate of labor force participation (total number of employed and unemployed divided by total number of persons 15 years and above). Although the average participation rate was 40% in the eighties, it reached 44% in 1993. But the inability of the domestic market to absorb the increased number of persons able to work led to the withdrawal of many from the labor market. Thus the rate of participation at the end of the nineties declined to 41.6% (1999).It also fell during the first years of the Al-Aqsa *Intifada,* to the extent that it reached 38.1% in 2002, it then witnessed a slight rise in the years 2003 - 2008 to reach 41.9% in 2007 to fall again to 41.3% in 2008. Figures for the first and second quarter of 2009 indicate that the rate of participation maintained, with a slight increase, its level from the fourth quarter of 2008. The number of employed persons increased during the last eight years to reach 648 thousand workers in 2008, as against 588 thousand in 1999. The increase which took place in the size of the labor force was due to the big population increase during that period. But that increase in the size of the workers was accompanied by a fall in labor productivity.[15]

Table 6: Labor Force Participation rate for Individuals (Aged 15 Years and above) in the Occupied Palestinian Territories by Region and Gender: 2008-2009

Region and Gender	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009
Both sexes						
Occupied Palestinian Territories	40.6	41.6	41.6	41.4	41.4	41.7
West Bank	42.3	43.5	43.4	42.8	42.8	44.4
Gaza Strip	37.5	38.0	38.2	38.8	38.9	36.9
Male						
Occupied Palestinian Territories	66.0	66.3	67.5	67.3	66.9	66.7
West Bank	67.5	68.0	69.4	68.3	68.5	69.6
Gaza Strip	63.3	63.2	64.0	65.4	63.8	61.4
Female						
Occupied Palestinian Territories	14.7	16.0	15.2	15.0	15.4	16.2
West Bank	16.5	18.2	16.9	16.7	16.5	18.7
Gaza Strip	11.3	12.0	11.9	11.7	13.5	11.8

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2009-2008

[15] As the average increase in GDP is equal to the average increase in labor productivity plus the average increase in the number of workers, figures for the period 1999-2007 reveal that GDP fell by an annual average of 1.1%, while the number of workers increased by an average of 1.5% per year. This means that labor productivity fell by 2.6% per year.

The Increase in the labor force was accompanied by the following adaptation and adjustment dynamics:

- ✧ Widening the gap of the rate of participation between the West Bank and the Gaza Strip compared to what it used to be prior to the *Intifada. This was* due to the different circumstances of each region, especially in recent years following Israel's imposed siege on the Gaza Strip.
- ✧ A change occurred in the rate of gender participation. The rate of participation noticeably changed. As we find that the rate of male participation is less at present than it used to be before the *Intifada*, we note that the rate of female participation has increased. Women started to enter the labor market in order to compensate for the loss of income from their men relatives.
- ✧ A change occurred with regard to the practical situation of workers. We can notice by examining Table 7 a significant rise in the percentage of people working in establishments they own, or partially own, and do not employ paid workers. That was accompanied by a decrease in the percentage of paid employees. This indicates that a significant percentage of those who lost their work in Israel or in the private sectors in the wake of the Al-Aqsa *Intifada* turned to self-employment.
- ✧ A change occurred with regard to employees economic activity. On comparing the percentage of those employed in the different economic sectors prior to the *Intifada* to those employed at present, we find a significant increase in the number of employees in the service sector, followed by a slightly smaller increase in the agricultural sector. We find, on the other hand, that their percentage in the construction and building sector fell to nearly half its level prior to the *Intifada.* Also the percentage of those working in the metallurgical, quarries and manufacturing sectors decreased (see table 8).

Table 7: Distribution of workers in the Occupied Palestinian Territories according to Employment Status and region: 2008 - 2009 (%)

(percentage)

Region and Employment Status	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009
West Bank						
Employer	4.2	4.3	4.5	5.0	6.0	7.0
Self-employed	22.9	24.1	22.8	16.4	20.8	19.8
Paid Employee/ worker	64.2	60.4	62.2	67.9	64.6	62.5
	8.7	11.2	10.5	10.7	8.6	10.7
Gaza Strip						
Employer	27.3	16.9	15.7	12.0	14.9	13.2
Self-employed	58.5	71.3	73.3	79.0	73.7	79.5
Paid Employee/ worker	11.3	8.5	6.4	5.5	6.1	3.4
	11.1	5.8	6.4	5.5	6.1	3.4
Occupied Palestinian Territories						
Employer	3.8	4.0	4.5	4.6	4.6	6.2
Self-employed	24.3	22.4	21.0	15.3	15.3	18.0
Paid Employee/ worker	62.5	63.0	65.1	70.7	70.7	66.9
	9.4	10.6	9.4	9.4	9.4	8.9

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2009-2008.

Table 8: Distribution of workers in the Occupied Palestinian Territory according to Economic Activity and the Region: 2008 – 2009 (%)

Economic activity and the region	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009
West Bank						
Agriculture, fishing and forestry	13.0	15.7	13.5	15.0	13.1	14.9
Mining, quarrying and manufacturing	16.2	14.5	15.0	13.9	15.4	13.9
Construction	12.7	14.1	16.8	14.2	15.1	16.5
Services and other branches	32.8	30.9	29.1	29.8	31.6	30.9
Gaza Strip						
Agriculture, fishing, and forestry	12.5	12.3	10.6	7.1	8.4	4.8
Mining, quarrying and manufacturing	5.5	4.6	4.8	2.7	5.6	4.2
Construction	1.6	0.4	0.7	0.8	1.0	0.7
Services and other branches	52.0	61.4	60.7	67.9	16.9	67.0
Occupied Palestinian Territories						
Agriculture, fishing, and forestry	12.9	14.9	12.7	13.0	11.7	12.3
Mining, quarrying and manufacturing	13.0	12.1	12.4	11.1	12.6	11.4
Construction	9.4	10.8	12.7	10.8	11.1	12.3
Services and other branches	38.5	38.2	37.2	39.4	40.5	40.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2009-2008.

The most important adjustment changes that occurred during recent years are, of course, absorption of workers who lost their jobs in Israel in the domestic market. As expected, the absorption was partial, and occurred to a larger extent in the West Bank than in the Gaza Strip. For that reason we notice that the share of the West Bank of the total number of employees in the Occupied Palestinian Territories has increased by 18% in 2008 from what it was prior to the *Intifada.* At the same time, the increase in the share of Gaza Strip did not exceed 8%. The year 2008 witnessed an increase in the share of those working in Israel and the settlements compared to 2007 (from 9.4% to 11.6%). That share was equivalent to nearly double that prior to the *Intifada*. During the second quarter of 2009 the percentage of those working in Israel and the settlements reached 10.2% only (see table 9).

Table 9: Percentage Distribution of workers in the Occupied Palestinian Territories according to place of work: 2008-2009

Workplace	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009
West Bank	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7
Gaza Strip	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1
Israel and settlements	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2009-2008.

3.2 Unemployment

As we have previously seen the problem of unemployment is not new to the Palestinian economy. It reached 24% in 1996, but gradually decreased until it hit 11.8% in 1999. It became critical in the years of the Al-Aqsa *Intifada,* reaching 31.3% in 2002, before falling, with the relative improvement in economic activity at the end of 2003, to reach 21.5% in 2007. Unemployment experienced an increase during the first quarter of 2008 and

until the fourth quarter of 2008. On comparing the rate of unemployment in 2008 to what it used to be prior to the *Intifada* (1999), we find that it has increased by more than two fold. In 2008 it became critical in the Gaza Strip in particular, due to the Israeli siege. It reached 44.4% during the fourth quarter (the highest rate in the world). But it fell during the first and second quarters of 2009 (see table 10).

Table 10: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and above) in the Occupied Palestinian Territories by region and Gender: 2008-2009

Region and Gender	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009
West Bank						
Male	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1
Female	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8
Total	19.0	16.3	20.7	19.8	19.5	15.9
Gaza Strip						
Male	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9
Female	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6
Total	29.8	45.5	41.9	44.8	37.0	36.0
Occupied Palestinian Territories						
Male	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6
Female	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7
Total	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2009-2008.

Table 11: Unemployment Rate in the Occupied Palestinian Territory According to Gender and Age Groups: 2008 – 2009 (%)

(percentage)

Age groups and Gender	Q1 2008	Q2 008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009
Both sexes						
15-24	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7
25-34	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2
35-44	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7
45-54	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1
55+	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9
Total	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2
Male						
15-24	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1
25-34	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0
35-44	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6
45-54	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5
55+	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1
Total	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6
Female						
15-24	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4
25-34	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0
35-44	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8
45-54	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1
55+	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9
Total	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2009-2008.

The most important characteristics of unemployment in the Occupied Palestinian Territories at present are the following:

- The highest rate of unemployment is among the youth in the 15-24 age bracket, especially among females. This means that a large percentage of the unemployed are new entrants to the labor market (see table 11).
- With regard to years of schooling, there is a major difference between unemployed males and females. The rate of unemployment among females in all levels of education used to be lower than the general average, however, we find now that the rate of unemployment among females having 13 years of schooling or more is much higher than the general average, but it is lower among males. This difference has existed for a long time, a fact which could indicate the existence of discrimination against females in jobs that require higher educational qualifications (see table 12).

Table 12: Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force in the Occupied Palestinian Territories According to Gender and Schooling Years: 2008 - 2009 (%)

Schooling years and Gender	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009
Both sexes						
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1
1-6	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8
7-9	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0
10-12	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6
13+	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8
Total	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2
Male						
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9
1-6	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2
7-9	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4
10-12	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3
13+	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7
Total	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6
Female						
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7
1-6	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0
7-9	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5
10-12	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3
13+	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7
Total	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7

3.3 Wages and Working Hours

Table 13 indicates that the average daily wage in the Gaza Strip during the second quarter of 2009 equaled 73.9% of the average wage in the West Bank, and only 43.9% of the wage of those working in Israel. This fact reflects the circumstances of demand for Palestinian workers in the three markets. It is also known that the big gap between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip is not a new phenomenon. It existed before the outbreak of the Al-Aqsa *Intifada.*

On the other hand, the average daily wage of paid employees in the West Bank registered, during the first and second quarters of 2009, an increase of 3.3%, reaching 86.6 Shekels. The wages of those employed in Israel and the settlements increased by 2.7% between the two quarters (see table 13).

Table 13: Average Weekly Working Hours, Monthly Working Days and Daily Wages in NIS for Paid Workers in the Occupied Palestinian Territories according to Place of Work in the Second Quarter 2008 – Second Quarter 2009

Workplace	Average weekly hours	Average monthly working days	Daily wage (%)	
Qtr 2 2008				
West Bank	42.7	22.3	86.9	76.9
Gaza Strip	40.0	24.2	61.5	57.7
Israel and settlements	44.3	20.2	143.3	150.0
Total	**42.5**	**22.3**	**92.8**	**76.9**
Qtr 3 2008				
West Bank	42.8	22.7	82.2	71.2
Gaza Strip	43.4	24.8	57.2	50.0
Israel and settlements	42.5	21.1	138.0	134.6
Total	**42.8**	**22.8**	**88.9**	**76.9**
Qtr 4 2008				
West Bank	43.1	22.7	87.4	76.9
Gaza Strip	39.9	25.0	61.2	57.7
Israel and settlements	44.7	21.6	138.0	134.6
Total	**42.7**	**23.0**	**90.6**	**76.9**
Qtr 1 2009				
West Bank	42.0	22.1	83.8	76.9
Gaza Strip	38.8	21.3	62.2	57.7
Israel and settlements	42.8	57.7	142.1	150.0
Total	**41.5**	**62.2**	**89.5**	**76.9**
Qtr 2 2009				
West Bank	42.7	22.6	86.6	76.9
Gaza Strip	39.5	24.9	64.0	57.7
Israel and settlements	42.5	20.1	145.9	150.0
Total	41.9	22.7	90.7	90.7

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009. Labor Force Survey 2009-2008.

3.4 Vacancy Announcements

The number of announcements concerning vacancies during the second quarter of 2009 increased by 11.7% compared to the first quarter of 2009. The total number of announcements was 860.[16] Public sector announcements rose by 43.7% compared to those in the first quarter. Also private sector announcements increased by 15.2%. Geographically, the number of announcements in the Gaza Strip increased by 83.3%, while in the West Bank, the number increased in the centre of the West Bank by 21.5%, but decreased in the North and South of the West Bank by 26.6% and 25.5% respectively (see table 14).

Table 15 shows the number of vacancies by the required educational qualification and by sector. In the private sector, the demand for a Bachelor's degree was 55%, followed by a school certificate (Diploma) 24.5% which was followed by a Master's degree, 20%. In the sector of non-governmental organizations (NGOs) the demand for a Bachelor's degree was 80.4%, school certificate (diploma) 11.6%, whereas the demand for a Master's degree was 7.8%. In the public sector, the demand for a Bachelor and Master's degree was 65.2% and 34.8% respectively.

[16] The number of announcements that did not specify the number of vacancies was 55.

Table 14: Vacancy Announcements in Newspapers in the Occupied Palestinian Territories during the First and Second Quarters of 2009

	Q1			Total	Q2			Total
	January	February	March		April	May	June	
Private sector	159	117	177	453	173	107	242	522
Public Sector	21	7	4	32	5	28	13	46
Non-governmental organizations	94	66	125	285	91	74	127	292
Total	**274**	**190**	**306**	**770**	**269**	**209**	**382**	**860**
North West Bank	47	14	59	120	44	14	30	88
Central West Bank	196	157	175	528	195	156	291	642
South West Bank	30	17	39	86	27	23	14	64
Gaza Strip	1	2	33	36	3	16	47	66
Total	**274**	**190**	**306**	**770**	**269**	**209**	**382**	**860**
Master's degree & above	11	11	31	53	76	28	40	144
BA	176	142	185	503	153	137	262	552
Diploma	87	37	90	214	40	43	79	162
Less than Diploma	**0**	**0**	**0**	0		**1**	**1**	2
Total	**274**	**190**	**306**	**770**	**269**	**209**	**382**	**860**

Source: MAS Institute compiled information from daily newspapers.

Table 15: Number of Vacancies Announced in the Daily newspapers, according to qualifications and sectors during the 2nd quarter of 2009

	Public Sector	Private Sector	Non-Governmental Organizations	Total
Master's degree or above	16	105	105	105
BA	30	287	287	287
Diploma	0	128	128	128
Less than Diploma	0	2	2	2
Total	**46**	**522**	**522**	**522**

Source: MAS Institute compiled information from daily newspapers.

As for the demand for specializations, administration and accountancy was 11.3%, followed by medical and social sciences specialization, 9.4%, followed by engineering and technology, 9%. Regarding vacancy announcements for jobs abroad, 8 announcements were monitored for jobs in the Gulf States and Afghanistan, without specifying the number of vacancies. The demand was for specializations in medicine, engineering, accountancy, teachers and tourism specialists.

4. Public Finance Developments

The National Authority budget mainly depends on aid from donor countries, in addition to tax revenue funds due to Palestinians and collected by Israel on their behalf, which it later transfers to them (clearing accounts). Those two sources are mainly dependant on political circumstances. The National Authority experienced a huge deficit in its budget, beginning at the end of 2008, because some donor states did not fulfill their financial commitments that they made at the Paris Conference. The crisis further deepened during the second quarter of 2009 (monthly assistance actually received by the Palestinian Authority dropped by US$ 25-30 million from the monthly

commitments).[17] Data reveals a drop of nearly 71% in Arab assistance, during the second quarter, from what it was in the first quarter, and by 73% from what was received in the second quarter of 2008. At the same time, international assistance dropped by 31% from what it was in the first quarter, and 62% from the second quarter of 2008. This situation forced the National Authority to borrow from commercial banks to cover the financial deficit and to regularly pay the salaries of public sector employees and cover other governmental expenses. Accumulated government debts to the banks since the beginning of the year totaled nearly half a billion dollars (see figure 1).

Figure 1: Monthly International Budget Support 2007-2009

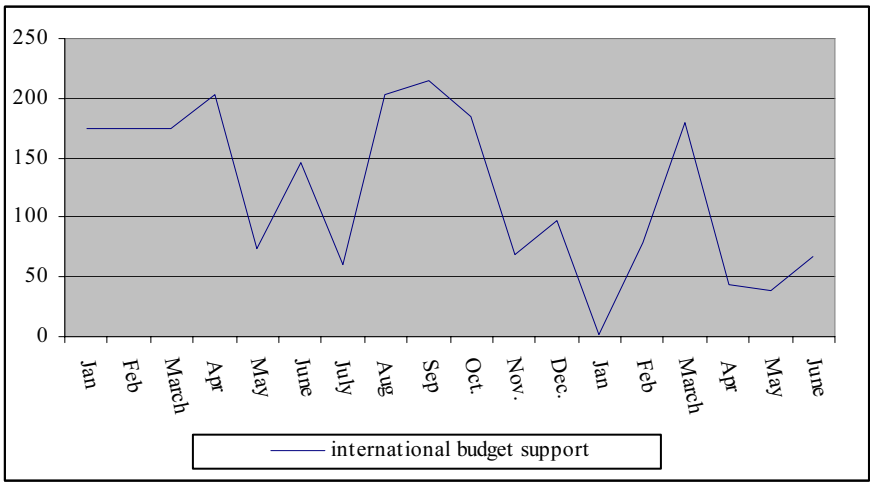

Source: Ministry of Finance, different reports.

4.1 Financial Performance Developments

4.1.1 Revenues

In the conditions of the continued financial crisis faced by the Palestinian Authority, domestic revenues experienced a further drop of nearly 12%, compared to the first quarter of 2009, to reach US$ 97.3 million, whereas it dropped by 70% compared to the second quarter of 2008.[18]

Realized domestic revenues during the second quarter constituted 15.6% of the sum envisioned in the budget, a fact which contributed to deepening the financial crisis faced by the Palestinian Authority (see figure 2).

Tax revenues constituted 62% of total domestic revenues, which in turn dropped by 15% from their level in the first quarter of 2009, and by 25% from the level of the second quarter of 2008, to amount to US$ 60.8 million.[19] The reason for the drop from the level of the first quarter is mainly the fallback in collecting revenues levied on income, which dropped by US$ 10.8 million. As for non-tax revenues, which constituted 38% of domestic revenue, they dropped by 9% from the level of the first quarter of 2009, and by 85% from the level of the second quarter of 2008, to reach US$ 36.5 million.[20]

---

17 The cause of the drop is attributed to non-payment of funds due to the Palestinian Authority by certain states because of the international financial crisis and re-ordering of priorities in those conditions. It is also attributed to the mood and attitude of other states, especially Arab states. Added to this should be the loss of an important part of revenue from the Gaza Strip, as well as Israeli restrictions imposed on economic movements. All together those reasons contribute to consolidating and deepening the crisis.

18) The actual drop is nearly 23%, if we exclude the sum of US$197.1 million received as non-periodic revenues in the second quarter of 2008.

19 The Genera Administration of Customs and Excise of the Ministry of Finance maintained the current rate of Value Added Tax (VAT) at 14.5%, after the Israeli side raised the VAT in Israel from 15.5% to 16.5%. It should be pointed out that the decision to maintain the VAT rate entails an increase of 1% in prices of goods imported from Israel, but will not affect the prices of Palestinian goods. This can be considered as a means of protecting national goods and industry. Statistics indicate that the actual commercial exchange between the Israeli side and the Occupied Palestinian Territories amounts to 15 billion Shekels. But the volume of official notification, for clearing purposes, does not actually exceed half the real value of Israeli exports to the Occupied Palestinian Territories. This means that encouragement of domestic production at the expense of imports is also beneficial for the budget. It should also be noted that according to the Paris Protocol the Palestinians are allowed to reduce the VAT by 2 per cent less than in Israel.

20 The real drop was 21% if we exclude the sum of US$ 197.1 million received during the second quarter of 2008 as non-perennial revenues.

Figure 2: the Development of Public Revenues for the 2nd Quarter of 2009

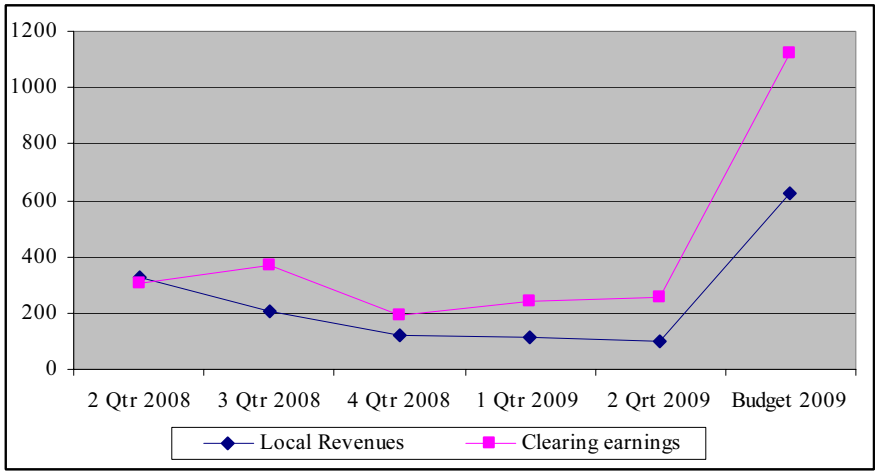

Source: Ministry of Finance, Financial Transactions Report, Revenues and Expenditure and Sources of funding, July 2009.

As for clearing revenues, obtained as a result of commercial dealings between the Palestinian Authority and the Israeli's, the amount transferred to the Ministry of Finance during the second quarter totaled US$ 259.1 million, an increase of 7% from the amount transferred in the first quarter. This relieved the burden of the drop in domestic revenues. But it was less, by 15%, than the amount transferred in the second quarter 2008. This reveals the extent of the deep financial crisis the Authority is experiencing, not only from the lack of external funding, but also on the level of domestic resources. It should be noted that transferred clearing funds during the second quarter were 23% of the amount envisioned in the 2009 budget.

With the developments that took place with regard to domestic revenues and clearing revenues, the total amount of revenues during the second quarter was nearly US$356.4 million.

Domestic revenues constituted 27%, and clearing revenues 63% - an increase of 1.2% over the first quarter, but a significant drop from the fourth quarter, which was nearly 44%. If one million US dollars are excluded as tax returns, net realized revenues in the second quarter would amount to US$ 355.7 million, i.e. an increase of 6.2% over the realized net revenues in the first quarter 2008. It is noted that the realized net revenues was 21.8% of the amount targeted by the 2009 budget, a fact which increases the budget deficit.

4.1.2 External Financing

Developments in external financing continue to exert the most important influence on the overall performance of public finances. Assistance provided to support the budget continued to drop in the third quarter, and witnessed a bigger drop than during the first quarter 2009. It dropped nearly 43% compared to the level of the first quarter 2009. Since the fourth quarter 2008, the assistance started to decline and the Palestinian Authority started to face a financial crisis which is still causing it to suffer.

The total amount of grants and assistance provided to support the budget during the second quarter was US$ 148.3 million. Grants provided by Arab states constituted 14.2% of them and amounted to US$ 21.1 million, i.e. 71% less than the amount provided during the first quarter, and 73% less than the amount provided during the second quarter 2008. Saudi Arabia, the Sultanate of Muscat and Egypt contributed US$ 15.4, 2.9 and 2.8 million respectively. The biggest part of it arrived in June.

International grants constituted 85.8% of the total amount of grants and assistance provided to support the budget. They amounted to US$ 127.1 million, i.e. 31.4% less than the amount provided in the first quarter, and 62% less than the amount provided in the second quarter 2008. Most of this assistance came through the "Pegas system". The amount transferred through this system was nearly US$ 120.1million. It should be noted that the total amount of grants and assistance provided to support the budget during the second quarter 2009 constituted 12.9% of the amount envisioned in the 2009 budget, and was estimated at US$ 503 million (see table16).

Table 16: Development of Public Revenues in 2008 quarters and First and Second Quarters of 2009, Compared with 2009 Budget

(Million $)

Item	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	2009 budget	Change in the Q2 Vs. Q1 (%)	share of Q2 of 2009 in the budget (%)
Net revenues	**372.4**	**630.4**	**578.9**	**314.4**	**352.2**	**356.4**	**1748**	**1.2**	**20.4**
Total Net revenues *	**334.9**	**587.2**	**554.8**	**302.9**	**334.9**	**355.7**	**1630**	**6.2**	**21.8**
Tax refunds	37.5	43.2	24.1	11.5	17.3	0.7	118	(96)	0.6
Domestic revenues	104.5	324.1	208.9	121.6	111.1	97.3	625	-12	15.6
Tax revenues	68.1	80.9	62.8	61	71.2	60.8	273	-15	22.3
Non-tax revenues	36.4	243.2	146.1	60.6	39.9	36.5	352	-9	10.4
Clearance revenues	267.9	306.3	370	192.8	241.1	259.1	1123	7	23.1
Grants and support	**525.6**	**410**	**476.1**	**351**	**278.3**	**161.0**	**1653**	**(42.1)**	**9.7**
Budget support	525.6	410.3	476.1	351.1	259.2	148.3	1150	(43)	12.9
Development projects support					19.1	12.7	503	(34)	2.52
Total revenues and grants	**898**	**1041**	**1055**	**666**	**630.5**	**517.4**	**3401**	**(17.9)**	**15.2**

Source: Palestinian Ministry of Finance, fiscal operations report, revenues, expenditure and funding sources, July 2009.
* Total net revenues is the total of revenues after deduction of tax refunds.

Table 17: Structure of Foreign Aid to the Palestinian Authority during 2008 quarters and the First and Second Quarters of 2009

Donor	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Percentage of total budget support grants in 2nd quarter of 2009
Arabic Grants	**153.5**	**78.4**	**158**	**56**	**73.9**	**21.1**	**14.2**
League of Arab States	0.1	0	0	0	0	0	0
Algeria	0	62.9	0	0	26	0	0
Egypt	0		14.6	0	0	2.8	1.9
Saudi Arabia	61.9	15.5	100.7	56	22.9	15.4	10.4
United Arab Emirates	91.5	0	42.7	0	25	0	0
Oman	0	0	0	0	0	2.9	2.0
International donors	**372.1**	**332**	**318.1**	**295**	**185.3**	**127**	**85.8**
PEGASE*	0	174.1	181.6	115.1	94.2	120.3	81.2
EU	180.3	0	0	0	0	0	0
India	0	0	0	0	10.1	0.0	0
China	0.3	0	0	0	0	0	0
France	35.7	0	0	0	27.7	0.0	0
Japan	0	0	0	9.5	0	0	0
Russia	0	0	9.9	0	0	0	0
Greece	0	0	0	0	0	3	1.8
USA	152.3	0	0	150	0	0	0
The World Bank or through it	0	147.8	118.9	16.2	50.6	3.0	2.0
Grants to PCBS	3.5	0	0	0	0	0	0
Emergency Services Support Program**	0	10.1	7.7	4.2	2.7	1.1	0.7
Total budget support	**525.6**	**410.4**	**476.1**	**351**	**259.2**	**148**	**100**
Development projects support ***					**19.1**	**12.7**	**-**
Total foreign grants and aid	**525.6**	**410.4**	**476.1**	**351**	**278.3**	**161**	**-**

Source: Palestinian Ministry of Finance, Fiscal Operations Report, revenues, expenditure and funding sources, July 2009.
* The Palestinian European Mechanism for Social & Economic Assistance (PEGAS), started its work in Feb 2008. Its work was to administrate & direct assistance from the European Union & other international parties, that will run for the three coming years, aligned with the PA implementation of the PRDP. This explains why all EU assistance to the Palestinians is administrated through this mechanism following the 1 Qtr of 2008.
** for the support of health, education, water and electricity services.
*** refers to the donor direct grants allocated to implementing development projects that are not included in the budget. No quarterly data is available about those grants, still, 2008 data indicates that the total grants for 2008 reached USD 250 million, and there is a presumption that grants did not reach more than USD 190 million.

The continued drop in external financing during the previous quarters has led the Palestinian Authority to a stifling crisis which forced it to borrow from commercial banks to meet its commitments. It pushed the Authority to work on all levels to urge donors to honor their commitments during the following quarters. This led states such as Saudi Arabia and the USA to promise to transfer big sums of money to save the Palestinian Authority and get it out of its crisis.[21] Such promises will, in turn, increase grants provided to support the budget during the upcoming quarters. But the Palestinian Authority's financial crisis will continue to be subject to monthly ups and downs, depending on the arrival of the assistance (See table 17).

4.1.3 Expenditures

With the decline, during the second quarter, in domestic revenues and external assistance, expenditures and net lending experienced a drop of 21.1%, a fact which contributed to reducing, to a certain extent, the budget deficit. The total amount of public expenditure and net lending for the second quarter was US$ 626.6 million, constituting 22.5% of the amount targeted in the 2009 budget.

The bill for wages and salaries, which includes civilian and military salaries and wages, for the second quarter amounted to US$ 327.6 million This constituted a drop of 1.7% from the first quarter, and a drop exceeding 28% from the second quarter of 2008. This is due to the fact that the quarter in question contained belated payments covered in 2008. They constituted nearly 23% of the amount set in the draft budget. However the Palestinian Government, represented by the Ministry of Finance, strives to decrease its expenditure on this item, since it started to pursue a policy of limiting new appointments, and freezing promotions and salaries This as part of the mid-term plan of reform and development launched at the outset of 2008.

Non-salary and wage expenditures, which include operational, conversional and capital expenditures, amounted during the second quarter to US$ 189.3 million This represented a significant drop of 37% from its level in the first quarter, and a drop of 17% from its level in the second quarter of 2008. This item constituted, during the second quarter, 19% of the amount expected in the 2009 budget. This drop can be attributed to the financial crisis of the Palestinian Authority which has reduced its expenditures under this item to honor its other commitments, such as wages and salaries that are considered of higher priority as they touch a broad section of citizens and their families. But the amount spent under this item was not in line with Government policy. The Government, in fact, seeks to increase such expenditure and increase its ratio in the total current expenditures, as it was able to do in the first quarter, in an attempt to increase the efficiency of services provided by the Ministries and public sector institutions. The Government, however, was unable to increase such expenditures during the present quarter due to the aggravation of the problem of budget deficit (see figure 3).

As regards the item of net lending, it rose in the second quarter by nearly 30% from the level of the first quarter (It dropped from the level of the second quarter of 2008 by 11.4%). Undoubtedly, this rise contributed to increasing the budget deficit. Net lending in the second quarter was US$ 109.3 million, exceeding, by 29%, the amount targeted in the budget, i.e. an increase estimated at US$ 14 million over the amount allocated for this quarter. The sum of US$ 380 million was allocated in the budget. This is less, by US$ 20 million, than the amount spent in 2008.

Expenditures for wages and salaries constituted 52% of total expenditures and net lending during the second quarter, whereas non-salary and net lending expenditure constituted nearly 30% and 18% respectively.

[21] The government of Saudi Arabia transferred, during the months following the second quarter, US$ 202.8 million to the Palestinian Authority in August. The USA Administration transferred in July, setting a precedent in the whole history of the Palestinian Authority, the whole sum of US$ 198.5 million to the unified account of the Ministry of Finance.

Figure 3: Development of Public Revenues in the 2nd Quarter of 2009

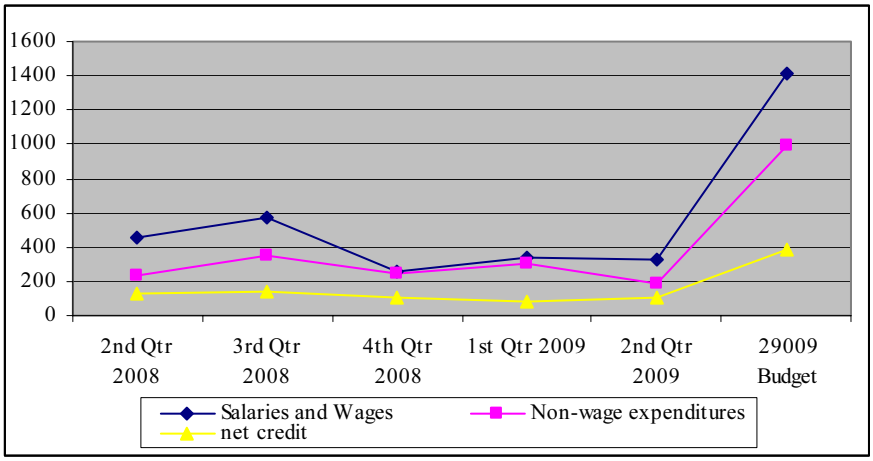

Source: Palestinian Ministry of Finance, Fiscal Operations Report, revenues, expenditure, and funding sources, July 2009.

Developmental expenditures, that are spent to implement community development projects which are partially funded by donors, amounted to US$ 48 million during the second quarter, an increase exceeding 332%. In the first quarter they amounted to US$ 11 million only, and constituted 9.5% of the amount intended to be spent in 2009 on developmental projects. It is evident that expenditure under this item is still very much lower than the set target, as the total amount spent during the first six months of the year did not exceed US$ 60 million, i.e. a rate that did not exceed 12% of the amount allocated in the budget. This reminds us of the budget performance during previous years, where less than half the sums allocated for development was spent (see table 18).

Table 18: Development of Public Expenditure for 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009 compared with the 2009 Budget (million dollars)

	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Budget 2009	The change in 2Q Vs. 1Q 2009 (%)	Proportion of the 2Q 2009 in the budget(%)
Wages and salaries	476.5	456.7	575.4	262.2	333.3	327.6	1410	(1.7)	23.2
Non-wage expenditure	228.8	228.0	350.1	248.1	300.6	189.3	990	(37)	19.1
Net credit	77.5	123.3	138.4	107.7	78.5	109.3	380	39.2	28.8
Total expenditure and net credit	782.8	808	1063.9	618.0	712.4	626.2	2780	(12.1)	22.5
Development expenditure						48	503	332.4	9.5

Source: Palestinian Ministry of Finance, Fiscal Operations Report, revenues, expenditure, and funding sources, July 2009.

4.1.4 Surplus (Deficit)

With the developments witnessed in financial performance during the second quarter, an increase in total net domestic revenues (US$ 355.7 million), and decline in the item of total expenditure and net lending (US$ 626.2 million), the current budget deficit reached US$ 270.5 million. The current deficit dropped, with external support of the budget (US$ 148.3 million), to the amount of US$ 122.2 million. Aggregate deficit, including developmental expenditures (US$ 48 million), prior to external budget support, amounted to US$ 318.5 million. With available external support and an amount of US$ 12.7 million to support community development projects (developmental expenditures), the aggregate budget deficit dropped to US$ 157.5 million, which was financed by commercial bank loans. Net bank financing during the second quarter amounted to US$ 166.2 million.[22]

[22] Some reports issued by different sources indicate that the Palestinian Government was obliged to borrow US$ 530 million from banks operating in Palestine during the first months of 2009 This was in order to pay the salaries of employees who constitute, along with their families, around one fourth of the inhabitants of Palestine.

The project of developing internal control and internal auditing, which was launched in 2005, was finalized at the end of the second quarter. This came about from a continuation of reform of administrative and public finance and following the introduction of a computerized accountancy system in all ministries of the Palestinian Administration. It was also a result of seeking to establish annual auditing in the different governmental institutions, as well as drawing annual budgets in accordance with a time schedule to be respected, through cooperation between the World Bank and the Palestinian Government, It was financed by the European Union with the objective of strengthening public finance administration and creating internal auditing and control departments in conformity with international standards.

Table 19: Development of Budget Deficit/ Surplus for 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009, compared to 2009 General Budget

	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	2009 Budget
Recurrent budget deficit /surplus	(447.9)	(220.8)	(509.1)	(315.1)	(377.5)	(270.5)	(1150)
Recurrent budget deficit /surplus after external support	77.7	189.5	(33)	36	(118.3)	(122.2)	0
Recurrent budget deficit /surplus (including development expenditure) before external support	No data	No data	No data	No data	(388.6)	(318.5)	(1653)
Recurrent budget deficit /surplus after external support (including development expenditure)	No data	No data	No data	No data	(110.3)	(157.5)	0

Source: the Palestinian Ministry of Finance, Fiscal Operations Report, revenues, expenditure, and funding sources, July 2009. Calculations were done by MAS research team.

* Figures in brackets are negative.

At the beginning of August the Palestinian customs system (ASYCUDA World), called "Tawasul" by the Palestinians, was launched.[23] It is financed by the European Union, and was put into practice by UNCTAD. The regime aims at facilitating dealings with the Palestinian Customs and Excise Department. In addition it has the ability to set up a unified tax file and a unified tax opening, in order to make procedures easier for private sector importers and exporters and institutions of the Authority. Users will be able to enter into the system and finalize all procedures electronically without having to turn to and visit any government institution. This will save energy and costs for importers. The system will, in turn, lead to increasing tax revenues and increasing trade. It will also help assure food security, develop customs' capabilities and the ability to obtain accurate data and statistics concerning foreign trade, which will help all those concerned, as well as policy and decision makers, in the area of trade.

In early August the document, "Palestine: Ending Occupation and Establishment of the State"[24] was announced. It is considered as a program and plan of action for the thirteenth government. It puts emphasis in its contents on the foundations for the creation, within the 1967 borders, of a Palestinian state during the next two years, from the Palestinian government's point of view. The document defines the government's priorities of action in the different fields, and contains details regarding the program of action of the different ministries and public institutions to assure the best performance and an effective administration. Publication of the document caused a great deal of confusion regarding the role and competence of the Government to deal with political questions (as political questions are considered to fall within the competence of the Palestinian President and the Palestine Liberation Organization). This was due to the fact that the document linked many political issues with the program of action of the ministries and public institutions. This is in addition to the large and vital projects it discussed. But the Government explained that the Document concerns the

[23] ASYCUDA is applied in 90 states around the world. The Palestinian Customs and Excise Department is one of the first ten governmental customs departments in the world that started using the most advanced system, ASYCUDA World. Due to the importance of the project a special unit was set up in the Prime Minister's office to follow up the project, and to communicate with the different institutions of the Palestinian Authority and the private sector.

[24] For full text of the document see: www.plestinecabinet.gov.ps

administrative and institutional aspects of the ministries and public institutions within the framework of the political ceiling, defined by the Presidency and the PLO.

It should be pointed out that the document greatly contributed to the program of action of the ministries and public institutions, and the planning for creating big projects for growth and development. In addition, it spoke of cardinal questions such as the question of Jerusalem, the refugees, the prisoners, water, crossing points and also the question of unity between the West Bank and Gaza Strip, national reconciliation.

The Document defined a set of general policies which it translated into executive programs. Four central sectors, complementing each other, were defined to form an overall picture of policies and interventions required for creating the state. Those sectors are: first, the governance sector; second, the social development sector; third, the economic development sector; and fourth, the infra-structure sector.

In the economic development sector, in preparation for an economic recovery process and with the aim of reaching a level of sustained economic growth in the economy as a basis for creation of the state, the Palestinian Government will follow a number of policies. These can be summarized to the creation of an appropriate environment for investment, consolidating the role of the private sector, supporting Palestinian products and experience, developing domestic resources, developing the infra-structure and transfer of knowledge and support Palestinian creativity. This is in addition to expanding bilateral and multilateral exchanges, where the Government will work for developing and concluding trade cooperation agreements with other states. The Document defined the aims and programs of all ministries and public institutions in the sector of economic development.

5. Banking Developments

Table 20 shows the aggregate figures of the budgets of banks operating in the Occupied Palestinian Territories at the end of the second quarter of 2009. They show that a positive growth took place in most banking indicators, compared to the first quarter of the year. It points to:

- Total growth in bank assets by nearly 2.5%.
- Increase in public deposits by more than 3.7%.
- Increase in paid capital of banks by nearly 9%.
- Growth of credit facilities' portfolio by 14%.
- Drop in number of bounced checks by 3%.

Table 20: The Consolidated Budget of the Palestinian Banking System for the 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009

Budget statement	2008				2009	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Cash and precious metals	357.3	367.5	273.9	346.2	334.6	501.0
Balances at banks and the Monetary Authority	4492.9	4332.2	4708.9	4674.0	4513.5	4086.8
Credit Facilities' Portfolio	185.7	217.9	214.4	206.6	233.1	429.7
Direct credit facilities	1773.1	1746.6	1807.5	1828.2	1842.9	2099.7
Bank acceptances	3.4	4.2	4.3	6.2	3.2	3.5
Investment	190.1	188.6	173.5	144.6	188.1	172.8
Fixed assets	218.3	224.4	225.9	237.3	243.9	252.8
Other assets	250.4	236.0	249.3	197.3	213.2	208.7
Total assets (gross)	**7471.9**	**73083**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**
Balances at Monetary Authority and banks	660.4	466.0	456.2	442.9	417.6	426.4
Total private deposits	5424.7	5599.0	5873.6	5846.9	5772.5	5988.7
Executed and standing Aaceptances	16.7	15.9	15.2	21.0	9.3	10.7
Other Liabilities	217.8	155.7	158.3	135.2	144.0	111.9
Customs taxes and other	390.0	320.3	337.5	341.5	346.3	337.2
Property Rights	762.3	751.5	817.0	853.0	880.9	880.1
Net liabilities (total)	**7471.9**	**73083**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**

The up-ward trend of assets of the Palestinian banking system is considered an innate characteristic of this system. From one side it indicates continued confidence of the Palestinian public in the banking sector. On the other side, it provides a source of financing for the Palestinian economy through different credit facilities. At the end of the second quarter of 2009, assets of the Palestinian banking system grew by nearly 2.5% compared to the first quarter of the year, as the total assets of the banks exceeded US$ 7,755 million (see figure 4).

Figure 4: Assets of the Palestinian Banking System According to Quarter, for the Last Three Quarters of 2008, and the First and Second Quarters of 2009

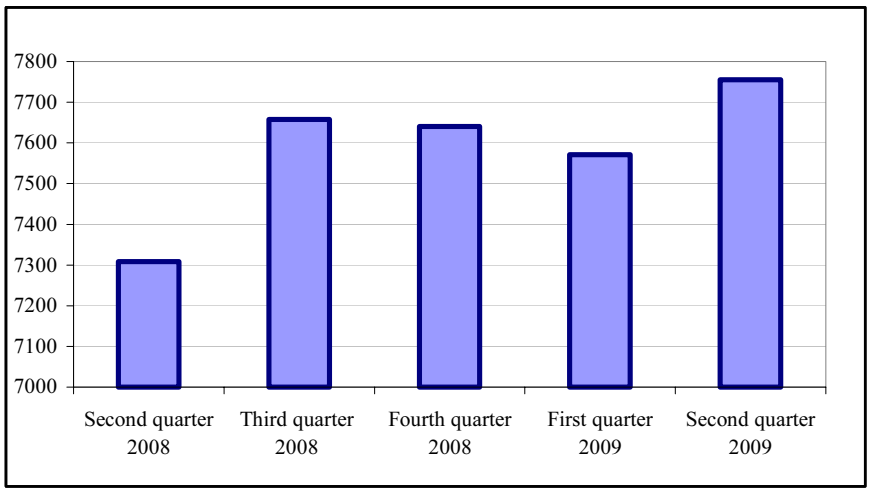

Source: Data taken from the consolidated budget for the banks.

Looking at the structure of those assets we notice that bank investments outside Palestine maintained a high percentage of assets' components, despite their decline by nearly 10%, which is to be added to the 7.5% decline which took place in the previous quarter. They reached at the end of the second quarter US$ 2,727.6 million. This decrease in foreign investments was in line with the Monetary Authority's policy which seeks to reduce bank investments abroad. It seeks to make the rate of investments abroad, by the end of April 2009, not exceed 65% of total deposits, and 55% by the end of August 2009.

Figure 5: the Structure of bank assets operating in the Palestinian territories by the end of the second quarter of 2009

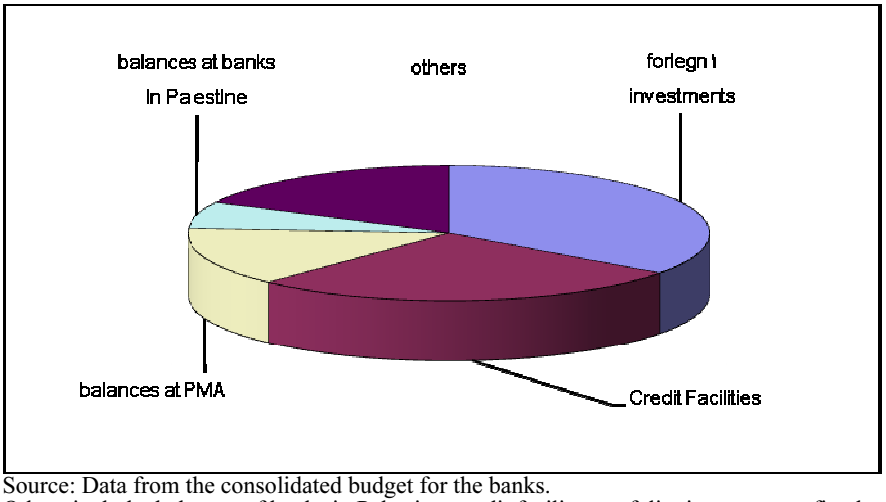

Source: Data from the consolidated budget for the banks.
Others include: balances of banks in Palestine, credit facility portfolio, investments, fixed assets and other assets.

The second component, from the point of view of importance, is direct credit facilities, which increased by 14% at the end of the second quarter, compared to the first quarter. But bank accounts with The Palestinian Monetary Authority dropped again. They dropped by nearly 14% at the end of the second quarter, to return back to close to their previous level at the beginning of the year. Also the securities portfolio increased by more than 84% during the period of comparison (see figure 5).

On the side of deductions (claims), deposits by the public continued in their up-ward swing during the second quarter of 2009. They grew by more than 3.7%, compared to the end of the first quarter. Whereas the figures of the aggregate budget of banks showed stability of property rights at US$ 880 million at the end of the second quarter of the year, the same level as at the end of the previous quarter. This is despite the increase in paid capital for that period by more than 9%, and the decrease in tax allocations by nearly 2.5% for the second quarter, compared to the first quarter. Other claims also decreased by nearly 22% during the same period of comparison. Also, accounts of the Monetary Authority declined to US$ 190.8 million, i.e. by more than 23% compared to the first quarter of 2009 (see figure 6).

Figure 6: The structure of bank liabilities operating in the Palestinian Territories by the End of the Second Quarter of 2009

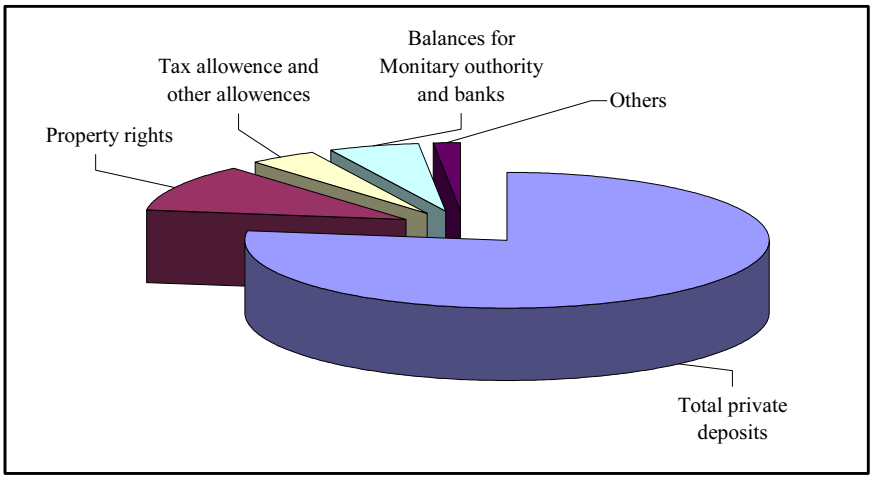

Source: Data taken from the consolidated budget of banks.

5.1 Credit Facilities Portfolio

The credit facilities portfolio that banks provide to the various economic sectors is considered one of the indicators of importance in the banking sector. From the one side it indicates the extent of economic activity in general, and from the other side the benefits resulting from it are considered one of the most important sources of income for banks. It should be added that in the Palestinian situation, the credit facilities portfolio reflects the extent of the prevailing political and security stability. Despite its not being the biggest component of bank assets in the Occupied Palestinian Territories, it is, however, one of the most important components.

At the end of the second quarter of 2009, the credit facilities portfolio grew by nearly 14%, due to an increase in facilities granted in the West Bank only. They grew by more than 16.5%, whereas they declined in the Gaza Strip by nearly 8.5% during the same period (see table 21).

The public sector's high share of total direct credit facilities during the second quarter of the year is noticeable. It exceeded 28.7% compared to the previous quarter. This indicates an increased dependence, by the Palestinian Government, on the banking sector for financing some necessary expenditure during that period. Facilities provided to the public sector constituted 35.7% of the total volume of facilities provided by the Palestinian banking sector, whereas they did not exceed 31.5% during the previous quarter.

It did not also reach such a level at any time before. In case such an increase continues, it is expected that it will have, on one side, some effect on the public sector's indebtedness to the banks and on the other side, some effect on the private sector, as a result of what is known as the "crowding effect".[25] Despite the increase of more than 8% in the value of facilities provided to the private sector, its share of the total volume of facilities decreased to less than 65%, compared to the first quarter.

Table 21: Distribution of the direct credit facilities portfolio for the 4 quarters of 2008 and the first and second quarters of 2009

Budget statement	2008				2009	
	According to geographical Distribution					
	Qtr 1	Qtr 2	Qtr 3	Qtr 4	Qtr 1	Qtr 2
West Bank	1460.7	1509.1	1509.1	1625.5	1650.7	1924.2
Gaza Strip	313.2	237.6	237.6	202.7	192.2	175.5
According the beneficiary						
Public sector	511.3	511.3	511.3	532.7	581.6	748.8
Resident private sector	1191.3	1140.5	1140.5	1165.9	1123.2	1216.2
Non-resident private	82.0	95.3	95.3	129.6	138.1	134.7
According to the type of facility						
Loans	1062.0	1066.5	1066.5	1114.2	1159.0	1338.9
Overdraft	700.9	669.3	669.3	703.7	673.6	750.7
Leasing finance	10.9	10.8	10.8	10.3	10.3	10.2
According to the type of currency						
U.S. Dollar	1159.5	1117.7	1117.7	1190.2	1225.9	1301.7
JD	173.5	151.1	151.1	147.5	142.5	200.3
NIS	419.4	463.1	463.1	474.3	460.6	582.7
Other currencies	21.4	14.7	14.7	16.2	13.8	15.0

Credit facilities were divided between loans, overdraft and leasing, according to the following rates 63.7%, 35.7% and 0.5% respectively. Loans were 1% higher than current account debts. The US dollar clearly dominated those facilities, to the tune of 62%.Facilities in Shekel constituted 27.7% and in the Jordanian Dinar 9.5%, and in other currencies, the Euro being the most important, 0.8% (see figure 7).

Figure 7: Distribution of Credit Facilities According to Type of Facility for the 4 Quarters of 2008 and the First and Second Quarters of 2009

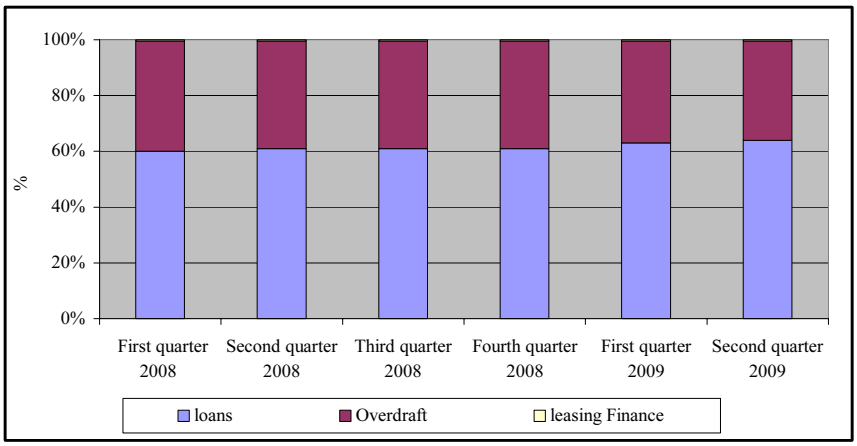

Source: Data from the consolidated budget for the banks.

[25] Crowding effect means competition of the public sector with the private sector over obtaining facilities, and the effect of that on private sector investments.

The continued increase in the share of the Israeli Shekel in the total volume of facilities at the expense of other currencies is noted. It was nearly 3% during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of the year. It seems the instability of the US Dollar and fluctuations in its value during the recent period, which also affected the value of the Jordanian Dinar which is tied to the Dollar, compared to the relative stability of the Israeli Shekel during the same period, increased the demand for facilities in Israeli Shekels (see figure 8).

Figure 8: Facilities Type According to Currency Type for the 4 Quarters of the Year 2008, and First and Second Quarters of 2009

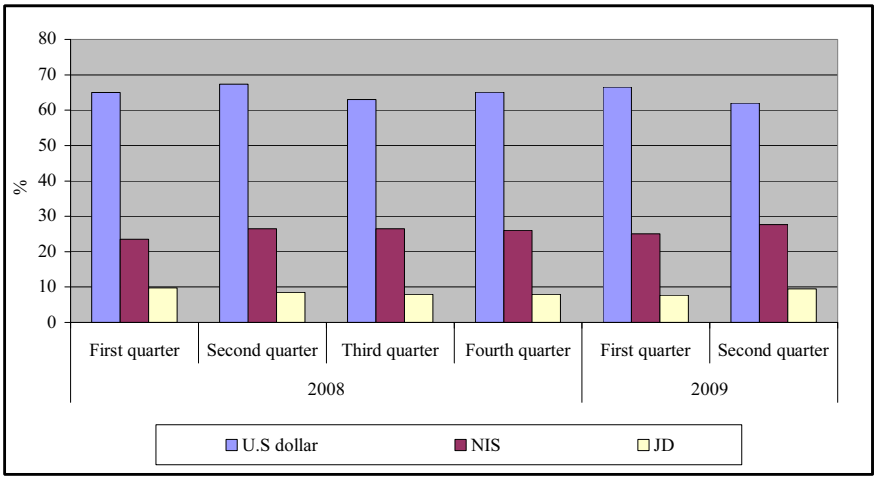

Source: Data from the consolidated budget for the banks.

5.2 Non-Banking Deposits

This item constitutes the biggest and most important component of claims of banks operating in the Occupied Palestinian Territories. It is the backbone of the Palestinian banking system and is composed of deposits of the National Authority, the local authorities, the non-financial deposits of other public sector institutions and deposits of other residents and non-residents. The deposits of the other residents are the most important of those items. They constitute the solid ground for the banking system. On the one side, they represent a source for financing the economy through credit. They also reflect, to a great extent, public confidence in the banking system, in addition to their being in the future an important vehicle for implementing the aims of the different monetary policies.

Those deposits are of an increasing nature in general. They continued in the present year to maintain this course (despite a slight decline witnessed during the first quarter of 2009, compared to the last quarter of 2008). They increased at the end of the second quarter of 2009 by a rate exceeding 3.7%, constituting over 77% of total claims of banks operating in the Occupied Palestinian Territories. The increase was the result of an increase in private sector deposits by more than 4.5% during the period of comparison, as against a decrease of 5% in public sector deposits. But due to its relatively small weight with regard to private sector deposits, it did not have a big effect on the increase that took place in the total deposits of clients (see figure 9).

The West Bank constituted 84% of non-banking deposits, whereas the Gaza Strip participation did not exceed 16%. Term deposits dominated with 38% of total bank deposits, as against 36.7% for current account deposits and 25.3% for savings deposits. Deposits were distributed between different currencies in circulation in the Occupied Palestinian Territories as follows: 44.9% in US Dollars, 27.2% in Jordanian Dinars, 22.5% in Israeli Shekel and 5.4% in other currencies.

Figure 9: The Structure of Non-banking Deposits at the Operating Banks in the Occupied Palestinian Territories by the End of the Second Quarter of 2009

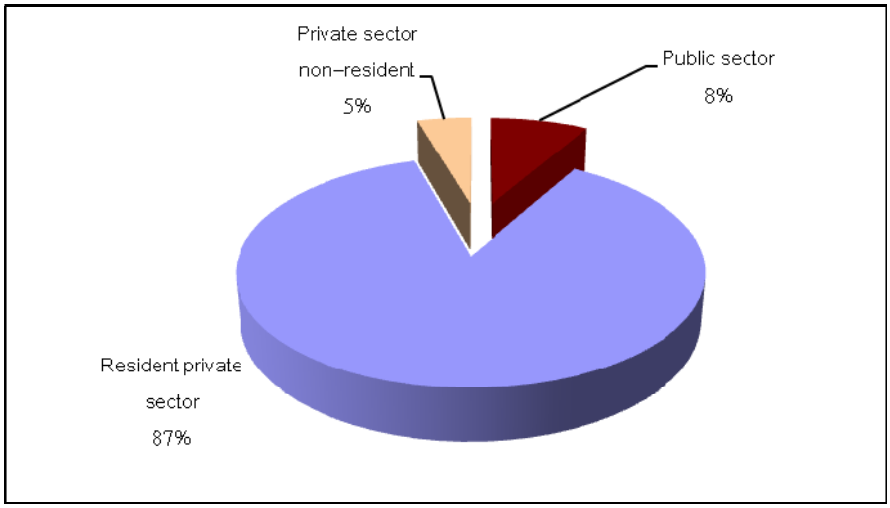

Source: Data from the consolidated budget for the banks.

It is important to point out here that there is presumably a relationship between non-banking deposits and credit facilities, as banks in general set a ceiling for bank credit facilities in accordance with the deposits they have, or a fixed percentage of those deposits. Despite the present low rate in the Occupied Palestinian Territories, compared to neighboring countries, it is gradually being raised. The rate of credit facilities to deposits reached around 35% at the end of the second quarter in 2009, compared to 32% at the end of the first quarter of the year (See figure 10). This rate increase is considered to be a continuation of the increase which began during the third quarter of 2008, in the wake of instructions issued by the Monetary Authority calling for a decrease in the rate of investments abroad.[26] The Monetary Authority's aim from such instructions was to invest more funds inside the Palestinian economy.

Figure 10: Credit facilities as a Percent of Non-banking Deposits During the Quarters of 2008 and the First and Second Quarters of 2009

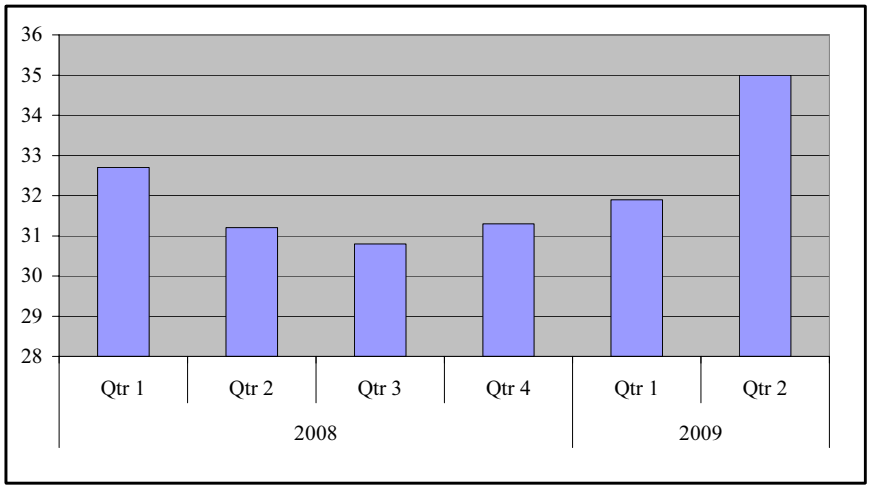

Source: Data from the consolidated budget for the banks.

[26] The Palestinian Monetary Authority issued instructions concerning investments abroad, calling for their reduction from 65% of total deposits to 60% by the end of April 2009 and then to 55% by the end of August 2009.

5.3 Foreign Accounts[27]

Banks operating in the Occupied Palestinian Territories deposit abroad, for different reasons, certain funds available to them. Instructions by the Monetary Authority stipulated that total external investments should not exceed 65% of total Bank deposits. But the Monetary Authority amended this rate in two stages during 2009, to become 55% of total deposits, for assuring more money stayed in Palestinian Authority (see figure 11).

Figure 11: Bank Investments Abroad as a Percentage of Client Deposits During 2008 Quarters and First and Second Quarters of 2009

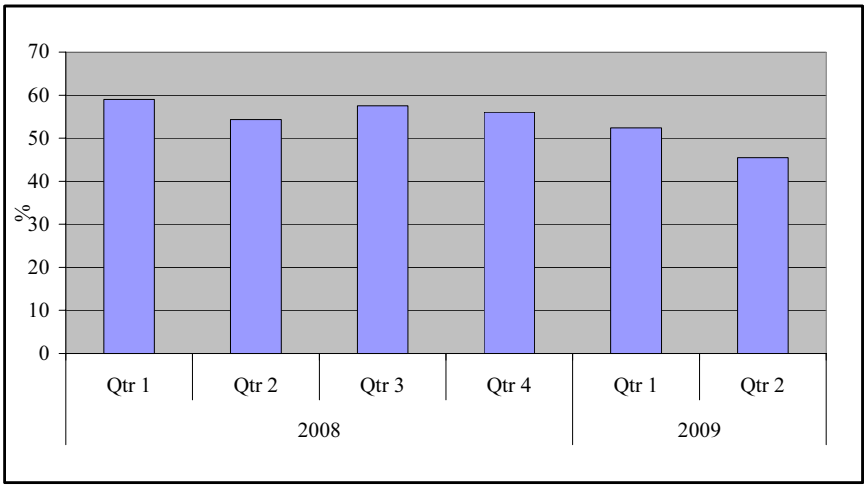

Source: Data taken from the consolidated budget.

5.4 Property Rights

Property rights at the end of the second quarter of 2009 maintained nearly the level of the end of the previous quarter, which amounted to US$ 880.9 million (an increase not exceeding US$ 0.9 million). It is noted through examination of property rights' components, that the most significant change occurred in paid capital, which increased by 9.5% during the period of comparison. It is to be noted that paid capital is the biggest and most important component of property rights. At the end of the second quarter of 2009 it constituted around 79% of property rights. It seems that it is related to instructions of the Monetary Authority concerning increasing bank capital to US$ 35 million, and expectations that it should be raised to US$ 50 million next year.

5.5 Indicators of Bank System Performance

Relative stability is considered one of the most important characteristics of the Palestinian banking system. The semi-closed Palestinian economy, including in the banking system, and the scarcity of external investments isolated the Palestinian financial sector in general, and the banking sector in particular, from many external shocks and crises. As a result of increase in current profits, realized at the end of the second quarter of 2009, compared to the last quarter of the previous year, the ratio of net income to the average of assets rose by nearly 0.23 percentage points. Also the ratio of net income to the average of property rights rose by nearly two percentage points (see table 22).

[27] Foreign accounts are one of the components of foreign investments. They are the main and most important component.

Table 22: Indicators of 2006, 2007, 2008 and the First and Second Quarters of the Year 2009

Indicator	2006	2007	2008	Q1 2009	Q2 2009
Net income/average assets	1.0	1.1	1.2	1.4	1.63
Net income / rate of property Rights	9.9	10.9	10.9	11.7	13.79
Facilities/ total deposits	39.5	29.8	29.1	29.8	32.7
Facilities / non-banking deposits	43.7	33.3	31.3	32.0	35.1
Facilities of private sector / private sector deposits	35.4	27.8	24.7	24.1	24.6
Facilities of resident private sector / deposits of resident private sector	34.1	26.9	22.8	22.3	23.3
Foreign assets / total deposits	50.8	55.0	52.1	52.4	45.5
Customer deposits / total assets	73.4	73.1	76.6	76.2	77.2
Credit / total assets	32.0	24.3	24.0	24.3	27.0

Source: Palestinian Monetary Authority - Call Report.

The increase in the ratio of direct credit facilities to total deposits and non-banking deposits continued to rise by 2.9 and 3.1 percentage points, respectively, at the end of the second quarter of 2009, compared to the first quarter of the year. That was due to an increase in facilities, which rose by 14% during the period of comparison. Also the ratio of private sector facilities to private sector deposits rose by nearly 0.5%. The decrease in the ratio of accounts abroad to total deposits continued. This is due to the continued decline in total external investments in line with the instructions of the Palestinian Monetary Authority, mentioned earlier. The percentage of accounts abroad at the end of the second quarter of 2009 was nearly 45.5%, compared to 52.4% at the end of the first quarter of the year. As a result of the increase in direct credit facilities, as well as in client deposits, the ratio of each of them to total assets rose. The first rose by one percentage point, while the second rose by more than 207 percentage points at the end of the second quarter of 2009, compared to the first quarter (see table 22).

5.6 Activities of Clearing Chambers

Data of the Clearing Chambers of the Palestinian Monetary Authority in both Ramallah and Gaza indicate that the number of checks presented for clearing reached a record number during the second quarter of 2009. It reached 741, 186, this represents an increase of 11% over the first quarter of the year. Value-wise, they registered an increase of 15.2% during the period of comparison. That was accompanied by a noticeable drop in the number of bounced checks, number and value-wise. The number of bounced checks dropped by 3% , and value-wise by 2.7% from the level of the first quarter of the year. The new instructions of the Monetary Authority regarding bounced checks, which could have had a big effect in reducing the number of bounced checks, were not yet enforced (see table 23).

Table 23: Number and Value of Checks Presented for Clearing, and the Number and Value of bounced Checks for all Quarters of the year 2008, and First and Second Quarters of the Year 2009

Quarter	Checks presented for clearing		Bounced checks		Percent of bounced checks/ presented to clearing	
	Number (check)	Value (million$)	Number (check)	Value (million $)	No. %	Value%
Q1 2008	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
Q2 2008	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
Q3 2008	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
Q4 2008	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
Q1 2009	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
Q2 2009	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4

Source: Palestinian Monetary Authority - Monthly Bulletin of Statistics

As a natural result of the use of the Israeli Shekel in different daily dealings in the Occupied Palestinian Territories, checks issued in Shekel continued to dominate the number and value of all checks issued in the different currencies.

At the end of the second quarter of 2009, checks issued in Shekel constituted 91% of the total number of checks presented for clearing. It is the same percentage of checks presented for clearing in the previous quarter. In contrast, a drop occurred in the share of the Shekel in the total value of checks. It dropped from 68.5% to 65%. Checks in US Dollar constituted 5.7% of the total number and 26.6% of the total value. The Jordanian Dinar constituted 3% of the total number and 7.8% of the total value of checks presented for clearing during the second quarter of 2009. The rest was the share of the Euro see figures 12 and 13).

Figure 12: Share of Each Currency in Total Checks Presented for Clearing, number wise, during the Second Quarter of 2009

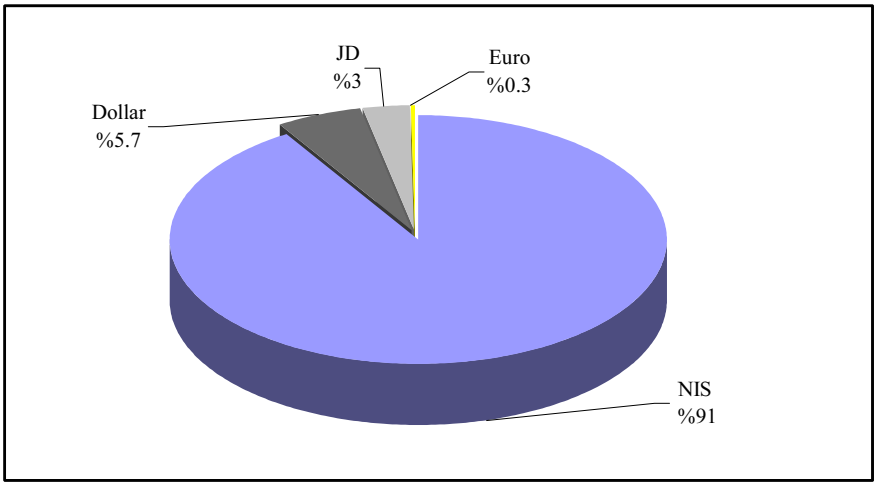

Source: data on Clearing, the Palestinian Monetary Authority.

Figure 13: Share of Each Currency in total Checks Presented for Clearing, number-wise, during Second Quarter of 2009

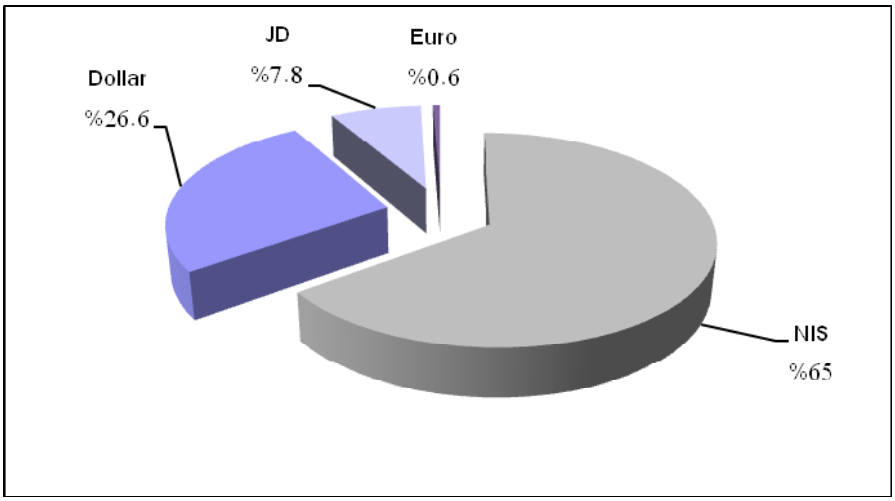

Source: data on clearing, the Palestinian Monetary Authority

5.7 Development in Number of Banks and Branches

The number of banks operating in the Occupied Palestinian Territories was 20 banks at the end of the second quarter of 2009, instead of 21. The liquidation of the Bank for Agricultural Development and Lending was completed at the end of the previous quarter of the year. The remaining 20 banks are half local banks and half foreign.

At the end of the second quarter of the current year the number of bank branches and offices in the different regions of the Occupied Palestinian Territories was 204, compared to 195 during the previous quarter. But despite that, the ratio of population to bank branches in the Occupied Palestinian Territories remains very high, compared to neighboring countries, including the rest of Arab states. The ratio is 18 thousand persons per one branch, which indicates a need to open additional branches for banks operating in the Occupied Palestinian Territories, in order to bring the different banking services to the biggest number of clients possible see figure 14).

Figure 14: Development of Number of Bank Branches and Exchange Bureaus operating in the Occupied Palestinian Territories during the years 2006, 2007, 2008 and first and second Quarters of 2009

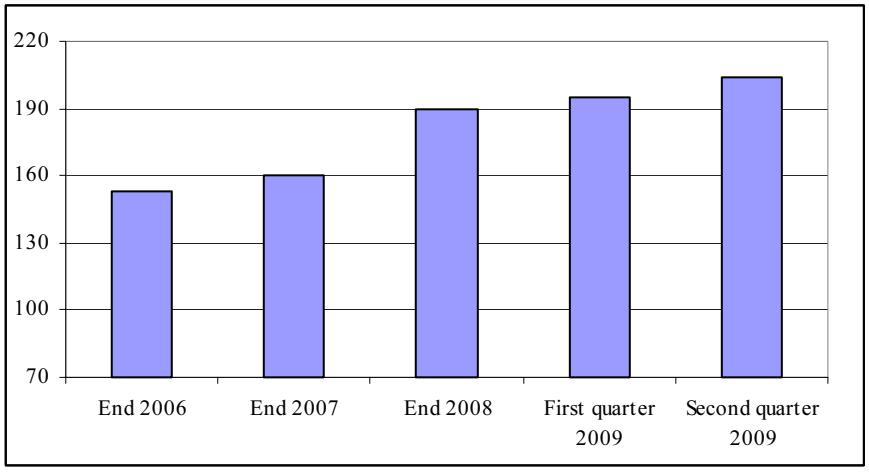

Source: Palestinian Monetary Authority and the consolidated budget of the Palestinian banking system.

Box 3: Liquidity in Gaza

Israel's aggression against the Gaza Strip at the end of 2008 resulted in catastrophic consequences for different aspects of economic, social and environmental life in Gaza. Despite the Sharm El Sheikh Conference for reconstruction of the Gaza Strip, hosted by Egypt after the war, and attended by 75 states, its decisions, after a year and a half, remain unimplemented. The stifling Israeli siege remains in place, causing severe and serious shortages in all basic needs, including the amount of money required in the Gaza Strip to assure the minimum liquidity requirements in the market.

The Palestinian Monetary Authority tried all through the period of siege to manage and assure Gaza Strip requirements of liquidity by urgent action to remedy the situation and to open contact channels with all concerned parties (The International Monetary Fund, the Quartet, the European Union and Israel). Those contacts resulted in allowing successive quantities of Shekel and other currencies to enter the Gaza Strip This allowed banks to fulfill all their obligations, especially those related to salaries and transfers for humanitarian purposes, as well as demand on money.

At the beginning of the current year, and as a result of strenuous efforts, an agreement was reached allowing the entry of 50 million Shekels to the Strip. This made the total amount of money that entered the Gaza Strip during the last seven months of the year nearly 470 million Shekels, 40 million of them as replacement for those destroyed. This amount of money contributed, to a great extent, to solving the Shekel liquidity problem in the Strip. But the crisis concerning US Dollar and Jordanian Dinar is continuing, as Israel still refuses to allow entry of those currencies to the Strip. This led banks operating in the Gaza Strip to settle their different obligations (such as salaries of employees of the different institutions, which pay their employees in US dollar or Jordanian Dinar) in Shekel only. Unavailability of the other currencies, in conditions of demand for them, caused a rise in their price against the Shekel outside the banking system (between the general public and money exchange bureaus).

6. Palestine Securities Exchange

Indicators show that the Palestine Securities Exchange has again witnessed a retreat in its performance during the second quarter of 2009, after having experienced a relative improvement during the first quarter of the year. With regard to the performance of companies, all registered and traded companies, which number 34, published their half yearly financial statements, while the four suspended companies did not publish their statements within the allowed period.[28]

Results of activities of companies which published their 2009 half yearly statements indicated that 29 companies realized half yearly profits, while 5 companies had losses. Thus the percentage of companies which realized profits was 85%, compared to more than 79% during the same period in 2008.

Figure 15: Al-Quds (Jerusalem) Index by Month During First and Second Quarters of 2009

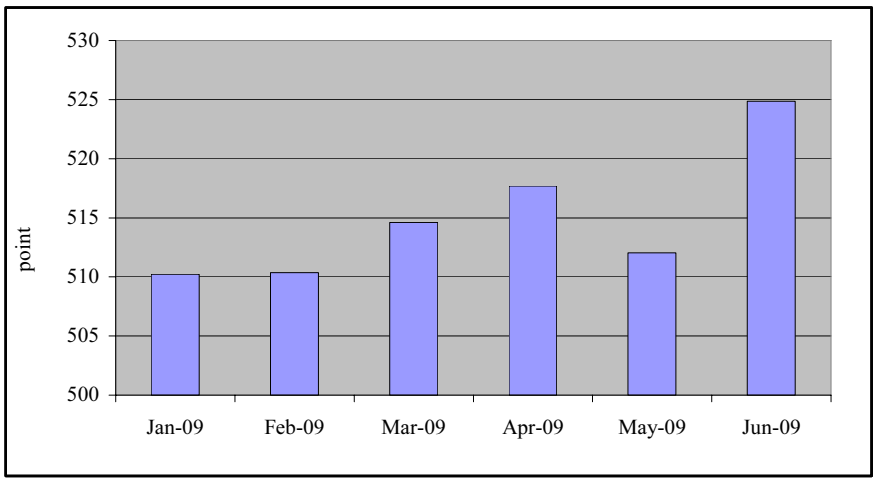

Figure 16: Performance of Sector Indicators During Months of the Second Quarter of 2009, and Previous Month

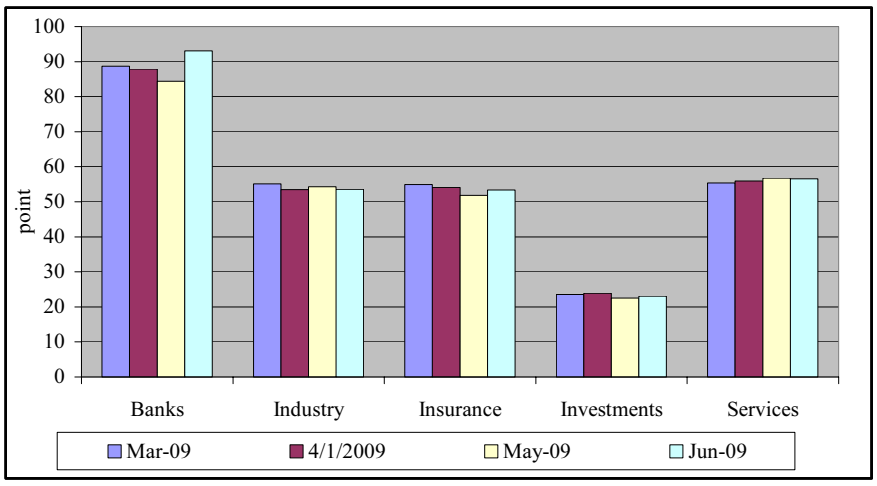

Source: The Palestine Securities Exchange www.pse.com.

[28] The four companies suspended from being traded (Arab Company for Concrete Products, Arab Establishment for Insurance, Credit for Investment and Development, and Grand Park for Hotels and Holidays) were suspended because of publishing statements unaudited by external auditors

Al-Quds (Jerusalem) Index rose at the end of the second quarter to reach 524.85 points (see figure 15). This rise in the Al-Quds Index occurred against a background of a rise in sectoral indicators (services and banks), where the rate of rise was 2.1% and 5% respectively. At the same time, there occurred a drop in indicators of insurance, industry and investment by 2.9%. 2.8% and 2.1% respectively during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of the year (see figure 16).

Financial indicators show a drop of 23% in the volume of trade during the second quarter of 2009, compared to the first quarter. The value of traded shares fell to US$ 145.5 million. At the same time the number of traded shares dropped 40.1% during that period to become 54.6 million shares. The Market capitalization of those shares was nearly US$ 2.38 billion, i.e. nearly stable compared to the first quarter. As regards the number of trading sessions, they increased by 5 sessions from the first quarter, reaching 65 sessions (see table 24).

Table 24: Key indicators of the Palestine Securities Exchange during the second quarter of 2009 and the previous quarter

Period	Market capitalization ($ billions)	The number of trading sessions	Al-Quds Index, At the end of each month	Trading Volume (the value of traded stocks) million dollars	The number of traded stocks million dollars
April	2.39	22	517.7	46.5	16.7
May	2.36	21	512.03	28.8	11.2
June	2.41	22	524.85	70.2	26.7
Q2 2009	2.38	65	524.85	145.5	54.6
Q3 2009	2.4	60	514.61	189	91.2

Source: The Palestine Securities Exchange

7. Prices and Purchasing Power[29]

The second quarter of 2009 registered a rise in consumer prices compared to the first quarter of 2009, a fact which differed from the situation in the first quarter of 2009, which witnessed a drop in consumer prices, compared to the last quarter of 2008. But this rise in consumer prices was limited when compared to the sharp rise during the two years 2007 and 2008. Whereas the first quarter of 2009 ended with a base figure equivalent to 121.98, that figure rose by the end of the second quarter of 2009 to 123.03 (the base year being 2004 = 100).

7.1 Prices

With a continued decline in the wave of the increase in world prices, especially the stability of prices of basic food stuffs, in addition to stability of oil prices at low levels, the base figure for consumer prices in the Occupied Palestinian Territories during the second quarter of 2009 witnessed a slight rise. The rise in prices of most basic goods, especially prices of food stuffs, retreated. These are the goods the expenditure of which swallows the biggest share of a person's income, due to their relative importance in the Palestinian's consumption basket. The stability of prices of goods, such as flour, sugar, and fresh vegetables, affected the rise in the base price, despite the rise in the prices of fuel and tobacco.

Statistics for the second quarter of 2009 indicate an increase in the base figure of consumer prices (measured by Shekel) in the Occupied Palestinian Territories. It rose by 0.86% compared to the average of the first quarter of 2009. But it increased by a rate of 1.87% compared to the average of the parallel quarter in 2008 (see table 25).

[29] The Palestinian Central Bureau of Statistics updated the base year in the calculation of the base figure for consumer prices in accordance with international recommendations. A change was made in the year from 1996 to 2004. That year was chosen on the basis that it was the most stable of the Al-Aqsa *Intifada* year, the measurements of which were studied. Another classification of goods, the 'classification of individual consumption according to purpose' set by the European Union (COICOP), was used. It depends on classification of the groups to 12 main groups, instead of 10, in addition to changing the distribution of certain goods inside some groups in a new way which depends on classification of goods according to the purpose of use.

Table 25: The percent of monthly and quarterly change in consumer price in the Occupied Palestinian Territories during the first and second quarters of 2009 (base year 2004 = 100)

Period of time	Index	Monthly percent of change	Quarterly percent of change
January 2009	121.57	(0.71)	
February 2009	121.54	(0.03)	
March 2009	122.82	1.05	
Average for the first quarter	121.98		(1.01)
April 2009	122.55	(0.21)	
May 2009	123.05	0.40	
June 2009	123.48	0.35	
Average for the second quarter	123.03		0.86

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009

On the level of the Occupied Palestinian Territories, prices witnessed, in the West Bank during the second quarter of 2009, an increase of 0.52%, compared to the previous quarter. But they witnessed a fall of 0.96% compared to the parallel quarter of 2008. Prices in Jerusalem also recorded an increase of 1.64% during the second quarter of 2009, compared to the previous quarter, and an increase of 3.13 % compared to the parallel quarter. But in the Gaza Strip, base figures show a price increase of 0.67% during the second quarter of 2009, compared to the previous quarter. The prices also increased by 3.73% compared to the parallel quarter in the previous year. It is to be noted that alcohol and tobacco, as well as the group of transport and communication, have recorded a significant rise during the second quarter of 2009 in the Occupied Palestinian Territories, having been affected by the rise in cigarette prices and the prices of fuel. Also base figures of most groups witnessed varying degrees of increase during the second quarter of 2009, compared to the previous quarter, which resulted in the base figure to rising (see table 26).

Table 26: Percentage Of Quarterly Change in the Index of Consumer Prices at the Level of Major Groups in the Occupied Palestinian Territories, the Second Quarter of 2009 Compared to Former and Parallel Quarters (Base Year 2004 = 100)

Group	Percent of second quarter 2009 to the first quarter 2009	Percent of second quarter 2009 to the first quarter 2009
Provisions and soft drinks	0.23	2.38
Alcoholic beverages and tobacco	7.09	9.84
Textiles, apparels and footwear	0.74	3.26
Housing and related accessories	0.27	(2.38)
Furniture, furnishings and household goods	0.59	7.74
Medical Services	(0.67)	(0.95)
Transportation and Communications	2.08	(3.99)
Telecommunications	(0.08)	(0.63)
Commodities and cultural and recreational goods	0.48	2.47
Educational Services	0.30	2.39
Restaurants, cafes and hotels	1.40	4.59
Miscellaneous goods and services	1.91	4.90
Index of consumer prices	**0.86**	**1.87**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics.

* Figures between brackets are negative (falling prices).

It is evident that the fall in prices of the main vital goods is the reason for the retreat in the sharp increase in the base figure of consumer prices in the Occupied Palestinian Territories. On the level of the main groups, the prices of the food stuffs group and soft drinks fell by 1.29% during the first quarter of 2009, compared to the fourth quarter of 2008. Prices of the transport and communication group dropped by 3.67%, and so did the housing

group and its needs by 3.08%, during the same period. In contrast, prices of furniture and house goods recorded an increase of 2.28, so did the group of alcoholic drinks and tobacco, which increased by 1.05% during the same period (see figure 17).

Figure 17: Average Quarterly Inflation in Shekels in Jerusalem, West Bank and Gaza Strip During Second Quarter of 2008 – Second Quarter 2009

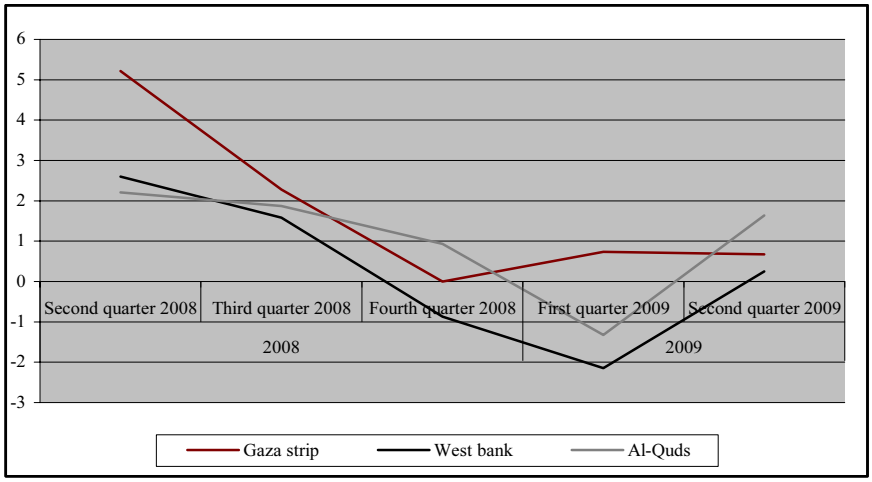

Source: Calculated by "MAS" at the Central Bureau of Statistics Palestinian index of consumer prices, various years.

On the level of the different regions and different groups composing the consumption basket, it is noted that the group of alcoholic drinks and tobacco witnessed an increase of 10.32% in Jerusalem during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009. In the West Bank the increase was 9.27%, while in the Gaza Strip it was 2.90% during the same period. As for the group of transport and communication it recorded an increase of 3.36% in the West Bank during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009. In Jerusalem, the rise was 2.84%, whereas it fell in the Gaza Strip by 0.17% during the same period. Also prices of a group of varied goods and services recorded an increase of 3.47% in the Gaza Strip during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009, while in the West Bank the increase was 1.62 %, and in Jerusalem1.21% (see table 27).

Table 27: Changes in the Index of Consumer Prices in The Occupied Palestinian Territories, According to Region and Commodity Group in the Second Quarter 2009 Compared to the First Quarter 2009

Commodity Group	West Bank%	Gaza Strip%	Jerusalem%
Provisions and soft drinks	(0.03)	(0.19)	1.34
Alcoholic beverages and tobacco	9.27	2.90	10.32
Textiles, apparels and footwear	(1.31)	2.87	1.32
Housing and related accessories	(0.07)	0.46	0.38
Furniture, furnishings and household goods	(2.15)	1.99	2.06
Medical Services	(2.74)	(0.23)	0.35
Transport and Communications	3.36	(0.17)	2.84
Telecommunications	(0.21)	(0.18)	0.07
Commodities , cultural and recreational goods	(0.07)	1.00	0.79
Educational Services	0.70	(0.02)	0.00
Restaurants, cafes and hotels	1.08	2.49	0.86
Miscellaneous goods and services	1.62	3.47	1.21
Index of consumer prices	**0.52**	**0.67**	**1.64**

Source: the Palestinian Central Bureau of Statistics.
* Figures between brackets are negative numbers.

7.2 Average Prices of Selected Consumer Goods

Prices of certain consumer goods witnessed varying degrees of change during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009, as a result of stability in prices of imported and local goods and materials, including flour, bread and fuel. Following is a review of price movements for selected groups of goods at the end of the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009:

Rice Prices:
The prices of the rice group increased during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009. The rate of increase in the West Bank reached 4.88% and in the Gaza Strip 0.78% during the same period.

Flour Prices:
Prices of the flour group fell during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009. The fall in the West Bank was 0.38%, and in the Gaza Strip 5.42% during the same period.

Fuel Prices:
Prices of the fuel group increased in the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009. In the West Bank the increase was 13.38%, while in the Gaza Strip it was 11.86%.

Prices of Fresh Fruits
Prices of the fresh fruits group increased during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009, by 10.16% in the West Bank and 2.21% in the Gaza Strip.

Sugar Prices
Prices of the sugar group increased during the second quarter of 2009, compared to the first quarter of 2009, by 7.75% in the West Bank, whereas it dropped in the Gaza Strip by 6.05%.

Prices of Cigarettes, Cigars and Tobacco Products
Prices of the group of cigarettes, cigars and tobacco products increased during the second quarter of 2009, compared to the previous quarter by 9.30% in the West Bank and 2.90% in the Gaza Strip.

Figure 18: Base Figure for Producer Prices in Occupied Palestinian Territories for the First Three Quarters of 2008 and First and Second Quarter of 2009 Base year (2007=100)

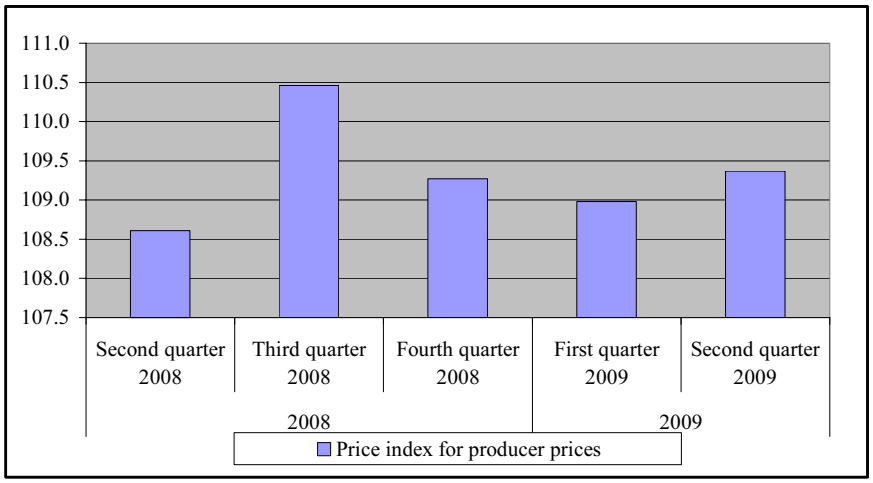

Source: The Palestinian Central Bureau of Statistics
Notice: The Palestinian Central Bureau of Statistics to update the base year in calculating the price index for Producer Prices, in accordance with international recommendations, which have moved from 1996 to 2007

Producer Prices

Producer prices are the prices received by a producer from a buyer in exchange for a certain commodity, minus the value added tax, or any other deductable tax recorded on a buyer's receipt, and does not include transport costs. They witnessed an increase in the general base figure of 0.37% during the second quarter of 2009, compared to the previous quarter. This resulted in an increase in produced goods, prepared for sale to the activities of manufacturing industry. The increase was 0.99%. Its relative importance constitutes 63.48% of the basket of producer prices. This increase is due to an increase in milk products' prices of 0.71%, in the prices of cigarettes and tobacco of 2.45%, and in the prices of drinks of 0.20%. Prices of metallurgical and extracting industries witnessed an increase of 0.35%. Their relative importance is of 1.26%. At the same time, prices of agricultural goods recorded a fall of 0.78%, their relative importance constitutes 35.06%. Prices of fish fell by 0.10%, while their relative importance is 0.20%. But on comparing producer prices during the second quarter of 2009 with the parallel quarter, we find an increase of 0.70% (see figure 18).

7.4 Currency Exchange Rates

The exchange rate of the US Dollar[30] returned during the second quarter of 2009 to a downward trajectory, compared to the first quarter of the year. The average exchange rate of the Dollar was 4.052 Shekels per Dollar, whereas it was 4.066 during the previous quarter. The same is nearly true of the Jordanian Dinar, because the Dinar is tied to the Dollar. But the fall in the exchange rate of the Dinar (5.2%) was less than that of the Dollar (5.7%). The average exchange rate for the whole quarter was 5.60 Shekels for one Dinar, compared to 5.72 per one Dinar during the first quarter (see table 28).

Table 28: Average Monthly Exchange Rate of U.S. Dollar and Jordanian Dinar Against Israeli Shekel in the Fourth Quarter of 2008, and First And Second Quarters of 2009

Month	$		JD	
	Average exchange rate	Change %	Average exchange rate	Change %
October 2008	3.67	3.88	5.17	3.75
November 2008	3.87	5.55	5.47	5.68
December 2008	3.82	(1.32)	5.44	(0.51)
January 2009	3.90	1.91	5.50	1.08
February 2009	4.10	5.29	5.77	4.92
2009March	4.16	1.34	5.87	1.71
April 2009	4.18	0.5	5.90	0.5
May 2009	4.07	(2.6)	5.75	(2.5)
June 2009	3.98	(2.2)	5.57	(3.1)

7.5 Purchasing Power

The retreat which occurred in the exchange rate of both the US Dollar and Jordanian Dinar, starting in May 2009, was reflected in the purchasing power of the two currencies. Their purchasing power retreated after having recorded some gains in April. On the whole, the purchasing power of the US Dollar fell by 6.2% at the end of the second quarter, compared to the first quarter. The purchasing power of the Jordanian Dinar fell by 5.6% during the period of comparison. This fall in the purchasing power was due to the fall in the exchange rate of the two currencies against the Israeli Shekel, in addition to an increase at the same time in the indicator of consumer prices. At a time when the exchange rate of the US Dollar fell by 5.7% during the second quarter, compared to the first quarter, the Jordanian Dinar's exchange rate fell also by nearly 5.2% during the same period. That was accompanied by a rise in the consumer price indicator of nearly 0.6% (see table 29 and figure 19).

[30] Average monthly rate of buying and selling.

Table 29: Average Monthly Exchange Rates of Currencies (Dollars, Dinars, Compared to Israeli Shekel) and Changes in the Purchasing Power for the First Six Months of the Year 2009

Month	Change in the index of consumer price (CPI)	Currency	Change in the price of the Exchange Rate (%)	The change in the purchasing power of currency(%)
January 2009	(0.71)	$	1.91	2.63
		JD	1.08	1.79
February 2009	(0.02)	$	5.29	5.31
		JD	4.92	4.94
March2009	1.05	$	1.34	0.29
		JD	1.71	0.66
April 2009	(0.22)	$	0.60	0.82
		JD	0.45	0.67
May 2009	0.41	$	(2.73)	(3.14)
		JD	(2.57)	(2.98)
June 2009	0.35	$	(3.58)	(3.93)
		JD	(3.09)	(3.44)

Source: Palestinian Monetary Authority, Central Bureau of Statistics.

Figure 19: Development of Purchasing Power of US Dollar and Jordanian Dinar, as well as Development of Consumer Prices for Months of Last Quarter of 2008 and First and Second Quarters of 2009

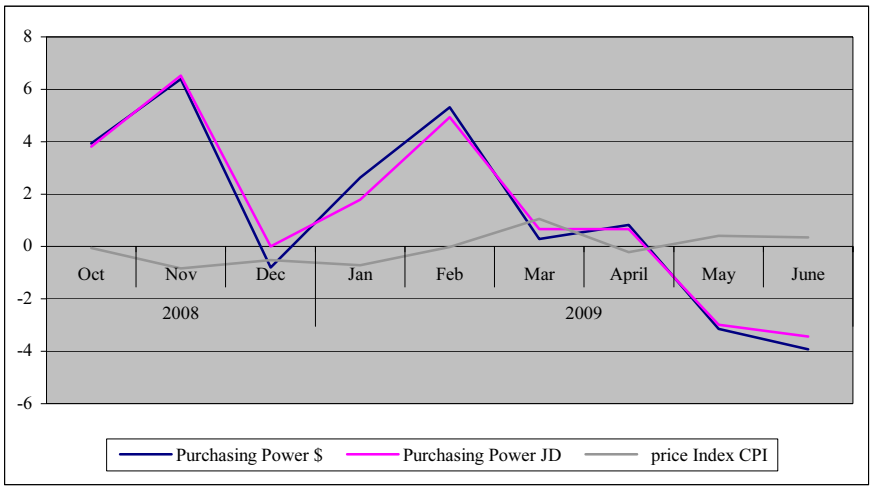

Source: previous table

8. Hotel Activity

Hotel activity in the Occupied Palestinian Territories witnessed some improvement since the beginning of 2007. During the second quarter of 2009 hotel activity recorded a drop compared to the parallel quarter of the previous year. The tourism sector still suffers from instability and fluctuations, due to continued oppressive Israeli measures and different security disturbances.

The total number of hotels in the Occupied Palestinian Territories increased during the second quarter of 2009 to 118 hotels. This number includes operating and closed hotels (see figure 20). The number of operating hotels changes according to the month of the year. In June there were 91 functioning hotels. There are 4,511 rooms in those hotels, having a total of 9,825 beds. The number of guests in hotels in the Occupied Palestinian Territories during the second quarter of 2009 totaled 99,702 guests, 15.2% Palestinians and 34.6% citizens of the European Union.

Figure 20: Number of Hotels Operating in the Occupied Palestinian Territories in the Second Quarter for the period 2006- 2009

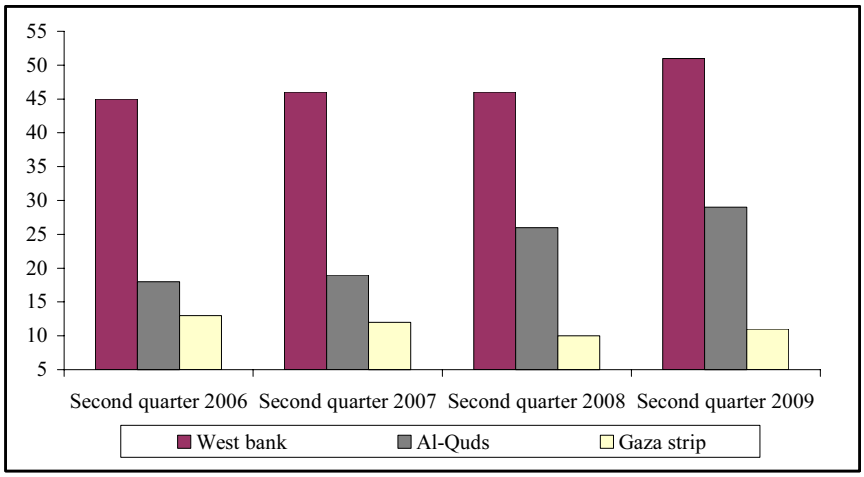

Source: Central Bureau of Statistics, 2009. Hotel activity in the Palestinian territories, the second quarter 2009.

The average occupancy rate in hotels operating in the Occupied Palestinian Territories is 1,265.3 rooms daily, i.e., 29.5% of available rooms (see figure 21). Guests were concentrated in Jerusalem hotels, where the rate was 43.7% of the total number of guests, followed by hotels in the south and center of the West Bank where the rate was 28.5% and 25.7% respectively. Only 1.9% of guests were in hotels of the north of the West Bank, as against 0.2% in the hotels of the Gaza Strip.

The number of nights spent in hotels in the Occupied Palestinian Territories totaled 240,846 nights during the second quarter of 2009, 11.1% of the total number of nights were Palestinians guests, and 39.3% were guests from the European Union. The percentage of guests from the USA and Canada was 10.5%.

Figure21: Rate of Hotel Room Occupancy during Second Quarter for 2006- 2009

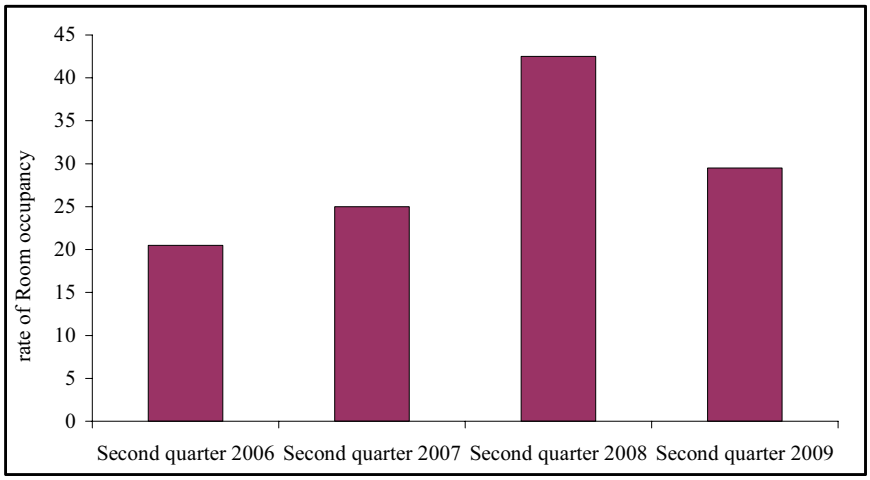

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009. Hotel activity in the Palestinian territories, the second quarter 2009.

The average length of stay during the second quarter in hotels of the Occupied Palestinian Territories was 2.4 nights per guest. The highest rate of stay was 2.9 nights per guest in the Gaza Strip. As for areas in the north, center and south of the West Bank, the average length of stay was 1.8, 2.1 and 2.8 nights per guest respectively. In the Jerusalem area the average length of stay was 2.5 nights per guest (see table 30).

Table 30: Percentage of Change in the Indicators of Hotel Activity During the Second Quarter 2009 compared to the Second Quarter 2008 and the First Quarter 2009 (Percentage)

Index	Percentage change compared with the second quarter of 2008	Percentage change compared with the first quarter of 2009
Number of operating hotels at the end of the quarter	11.0	21.3
Average number of employees during the quarter	20.3	10.8
The number of hotel guests	(21.7)	43.0
Number of nights accommodation	(25.6)	43.2
Average rooms occupancy	(29.8)	32.9
Average bed occupancy	(25.6)	41.6
Room occupancy rate%	(30.6)	23.9
Bed occupancy rate%	(25.2)	30.3

Source: PCBS, 2009. Hotel activity in the Occupied Palestinian Territories, the second quarter 2009.

9. Company Registration

The Ministry of National Economy registers companies in accordance with the Jordanian Companies Law No. 12 of 1964. This law applies to the West Bank only. In the Gaza Strip, The Ministry of Economy applies The Companies Law No. 18 of 1929, and the Ordinary Companies Law No. 30 of 1930.

The Economic Monitor analyses company statements from the stand point of the number of registered companies, their type and their registered capital. Companies are classified by sector and legal status. Companies are divided into three types: joint stock companies (public and private), ordinary companies, and lastly joint stock and ordinary foreign companies. This is in addition to company classification geographically. *The Monitor* forms, from analyzing company statements, a preliminary idea about the course of investment activities and the economy's ability to attract domestic and foreign capital.

The number of registered companies in the West Bank during the second quarter of 2009 witnessed a drop of 10% compared to the previous quarter. 412 companies were registered during the period from end of March until end of June, compared to 454 companies during the previous quarter (see table 31). Despite the drop in the number of registered companies in the West Bank during the second quarter of 2009, compared to the previous quarter, the increase in registered capital was very big. It reached nearly 570% and amounted to 625 million Jordanian Dinars at the end of the second quarter of 2009, the reason for that being, registration of companies with very big capital during the second quarter of 2009, compared to the first quarter (see figure 22). As for the Gaza Strip, the total number of registered companies during the second quarter of 2009 was 87 companies. It is a small number which constitutes no more than 18% of the number of registered companies in the Occupied Palestinian Territories, despite the fact that the Gaza Strip represents one third of the Palestinian economy (see table 31). The reason for the low number of companies in the Strip is attributed to security conditions from which the Strip suffers due to continued Israeli attacks, which negatively affect investment.. Those attacks have destroyed the infra-structure and disturbed security, in addition to perpetuating a state of uncertainty and high risk.

The second quarter of 2009 witnessed a big change in the shares of the different economic sectors with regard to registered capital in the West Bank. Figure 23 reveals that the services sector absorbed the biggest share of capital (70%) of the newly registered companies

during the second quarter of 2009. This means an increase of nearly a half, compared to the previous quarter. It is also noted that the share of construction greatly increased, which made it occupy the second place after the services sector. The rise in the share of the construction sector from 10% to 26.5% during the second quarter is mainly due to the registration of a real estate company with capital of nearly US$ 156 million. The commerce sector occupied the third place, after having dropped to 1.4%, though it had reached 34% during the previous quarter.

Table 31: Evolution of the Number of New Companies Registered in the West Bank and the Gaza Strip During Second Quarter 2008 - Fourth Quarter, 2009

Quarter	West Bank	Gaza Strip	Occupied Palestinian Territories
Q2 2008	334	-	-
Q3 2008	315	-	-
Q4 2008	287	-	-
Q1 2009	454	-	-
Q2 2009	412	87	499

The remaining sectors continue to obtain a diminishing share of capital, as follows: the health sector less than 1%, the industry and tourism sector less than 0.5% for each, the share of the agriculture sector was the lowest with 0.04%. Those sectors registered 4 companies only during the second quarter of 2009. It is worth mentioning that the reason for changes in sectoral distribution is mainly due to the high capital of companies registered in certain sectors. No big change has occurred in the distribution figures to the different sectors (see figure 23). In the Gaza Strip, however, no information was available to us concerning sectoral distribution of capital of registered companies.

Figure 22: Value of Registered Company Capital in West Bank, in Jordanian Dinar, during Second Quarter of 2009 and the Two Previous Quarters, and their Parallel.

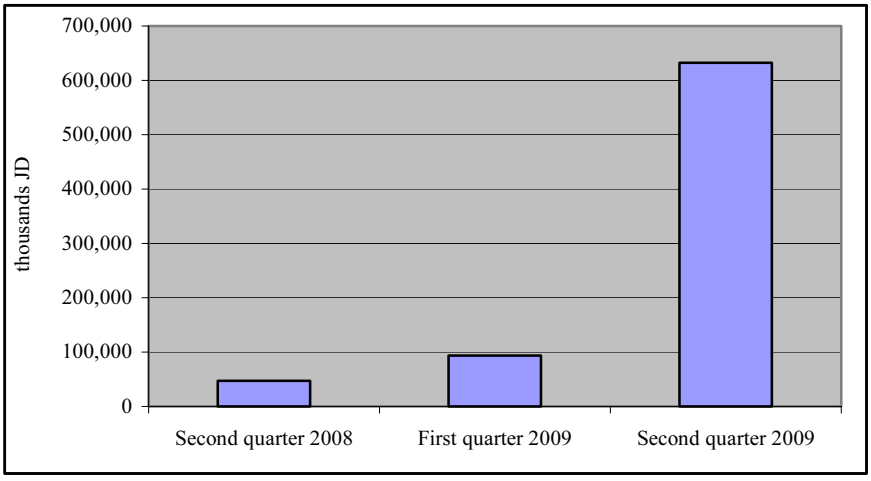

Source: Ministry of National Economy, Companies Registration Department, in 2008 and 2009.

Figure 23: Distribution of Capital for Registered Companies in the West Bank by Economic Activities during Second Quarter of 2009 (%)

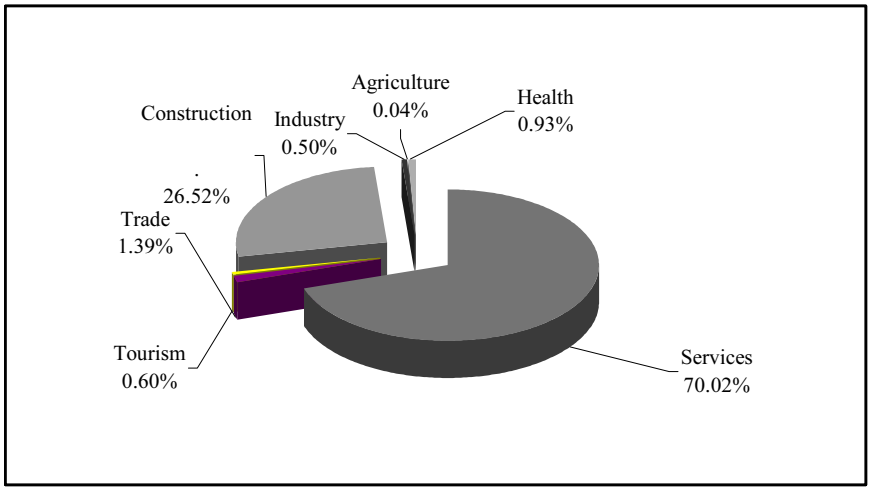

Source: Ministry of National Economy, Companies Registration Department, 2009

When looking at the legal status of registered companies during the first quarter of 2009, we notice a clear change in distribution of capital with regard to the different types of companies, compared to previous periods. With the exception of the fourth quarter of 2008, the share of private joint stock companies during the previous five quarters did not exceed 3%. But during the current fourth quarter, the share increased to reach more than 66%. As mentioned before, the change which occurred in the different distributions is mainly due to the high capital of certain registered companies, though their number remained relatively stable. As for the share of private joint stock companies, which usually was in first place, it dropped to 31.5%. The share of ordinary companies also dropped from 23.7% during the previous quarter to 2.4% during the current quarter. No public joint stock company, foreign ordinary company, foreign joint stock public company or an ordinary company of limited liability was registered during the second quarter of 2009. (see table 32).

The high capital of newly registered companies, since the third quarter of 2008 until the present, and the very big increase, especially in the second quarter of 2009, occurred after the two economic conferences that were held in the Occupied Palestinian Territories during 2008. The first was the Palestine Investment Conference, held in Bethlehem in the middle of 2008 This aimed at discussing possibilities of pumping new liquidity into the Palestinian economy through attracting foreign investments by acquainting local, Arab and foreign investors with investment opportunities available in Palestine. Another investment conference was held in Nablus at the end of 2008 and aimed at acquainting mainly Palestinian businessmen with available investment opportunities.

In the Gaza Strip, however, only two types of companies were registered during the second quarter of 2009: ordinary/ public companies, and joint stock private companies with limited liability. Looking at Table 32, we notice only the presence of the capital of private joint stock companies. The reason is that the Ordinary Companies law No. 19 for 1930, applied in the Gaza Strip, does not require that the capital of ordinary companies be stated. Consequently, some companies can register with the Ministry of Economy with a capital of zero. The number of private joint stock companies was 62 companies during the second quarter of 2009, with a total capital amounting to 5,380,800 Jordanian Dinars. But no ordinary joint stock company of limited liability was registered during that quarter.

Most of the companies registered in the West Bank are concentrated in the Ramallah and Al-Beira Governorate. During the second quarter of 2009, the percentage of new companies registered in the Governorate increased from

32% to 37%. The reason for this high share of the Ramallah and Al-Beira Governorate is the active economic movement in this Governorate, as government institutions are located there as well as 16% of civil society institutions in the West Bank. This is in addition to the good quality of infra-structure necessary for investment, compared to other governorates, which created a good environment for investment, and resulted in increasing the number of companies registered there. The Ramallah and Al-Beira Governorate is followed by Hebron and Nablus Governorates with 14.1% and 15.3% respectively. The percentage of Hebron dropped during the current quarter compared to the previous quarter. But a slight increase took place in the share of the Nablus Governorate. Both Hebron City and the City of Nablus are surrounded by urban population centers. This, in turn, explains the high percentage of companies, out of the total registered in the Governorate, which are registered at those community centers.

Table 32: The Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Legal Classification in the First and Second Quarters of 2009 and Second Quarter of 2008 (JOD)

Year	Legal Form							
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	Foreign Ordinary	Foreign Public Shareholding	Ordinary Limited	Total
				West Bank				
Q2 2008	18,682,800	27,180,760	0	1,378,000	0	0	0	47,241,560
Q1 2009	22,179,040	69,548,440	0	1,603,770	0	0	100,000	93,431,250
Q2 2009	15,076,424	197,102,459	0	413,528,125	0	0	0	625,707,008
				Gaza Strip				
Q2 2009	Not available	5,380,800						Not available

The Jenin Governorate shares with Hebron and Nablus this characteristic. Despite the fact that the number of its inhabitants, compared to those of previously mentioned governorates, is less, there is an increased economic strength in the city's surroundings due to the relatively good development of the infra-structure for the communities surrounding the city. That has contributed to the existence of different projects in the Governorate which raised the percentage of registered companies in it to 10.2%, especially when compared to the number of newly registered companies in neighboring governorates which possess an agricultural economy similar to that of Jenin. The Governorates of Tulkarm, Qalqilya and Salfit obtained a percentage of 4.6%, 2.4% and 3.2%, respectively, of the newly registered companies (see table 33).

As for newly registered companies in the suburbs of Jerusalem, they were 2.9% of the total number of registered companies. The low level of this percentage does not seem strange considering the conditions non-existence of an appropriate infra-structure. In addition to this are the restrictions and obstacles imposed by the Israeli occupation on movement of persons and goods inside those areas and to other areas, especially the construction of the racist separation wall. The percentage of newly registered companies in the Bethlehem Governorate was 8.5%. It was 1.7% in Jericho and Al-Aghwar Governorate, which is of an agricultural character that limits the possibilities of investment in other sectors (see table 33).

Table 33: Distribution of the Newly Registered Companies in the West Bank according to Governorates in the First & Second Quarters of 2009

Governorate	Q1 2009	Percent to Total %	Q2 2009	Percent to Total %
West Bank				
Ramallah and Al-Bireh	144	31.7	152	37.0
Hebron	91	20.0	58	14.1
Nablus	66	14.5	63	15.3
Tulkarm	22	4.8	19	4.6
Jenin	57	12.6	42	10.2
Jericho & Valleys	7	1.5	7	1.7
Jerusalem suburbs	18	4.0	12	2.9
Bethlehem	33	7.3	35	8.5
Qalqilia	9	2.0	10	2.4
Salfeet	7	1.5	13	3.2
Total	**454**	**100**	**412**	**100**
Gaza Strip				
North Gaza strip	-	-	11	12.6
Gaza	-	-	64	73.6
Central Gaza	-	-	5	5.7
Khan Younis	-	-	5	5.7
Rafah	-	-	2	2.3
Total	-	-	**87**	**%100**

As for the Gaza Strip, Gaza City Governorate obtained nearly three quarters of registered companies in the Strip. It was followed by the governorate of northern Gaza Strip with 12.6%. The remaining percentages were divided between the governorates of the Center, Khan Younis and Rafah with 5.7%, 5.75% and 2.3% respectively (see table 33). The reason for the concentration of registered companies in Gaza City is the availability of a relatively appropriate infra-structure, compared to the other areas. In most of the other areas, especially in the extreme north and south of the Strip, the infra-structure was destroyed as a result of recurrent Israeli attacks. In addition, the proximity of those areas to the Green Line, and the ease with which Israeli war machinery can enter, increases the threat of the destruction of installations and companies.

9.1 Building Permits

Building permits, issued during a certain period of time, are considered an indicator of investment activities in the construction sector, taking into account that the number of issued permits does not include all building activities in the construction sector. The reason for that is that a part of building activities, especially in the rural areas, are not registered and do not require building permits.

The number of issued building permits is greatly affected by climatic and environmental factors during a certain period of time. Consequently, the increase and decrease in the number of permits can be noted during the different seasons of the year. Activities related to the building and construction sector increase during the second and third quarters (during the summer season), whereas the volume of such activities decreases during the first and fourth quarter (during the winter season). This connection with the previously mentioned factors makes comparison, between the number of permits issued during a certain quarter and those issued during a similar quarter in a previous year, more indicative and accurate.

Statistics of building permits point to a decrease in their number during the second quarter of 2009, compared to the parallel quarter in 2008, by 19.2% only. As for statistics in the Gaza Strip, they are unavailable for the second quarter of 2009. The same is true for the first, third and fourth quarters of 2008, and the first quarter of 2009.

The total area of licensed buildings during the second quarter of 2009 was nearly 522.9 thousand square meters, an increase of nearly 43.8 % over the similar quarter in 2008. The number of housing units also greatly increased during the second quarter of 2009. Whereas the number of licensed housing units during the second quarter of 2008 was around 1,355 units, it rose to 1,485 units, an increase of 9.6%, and consequently the area of those units increased by 60.7%. But the number of existing licensed dwellings dropped to 322 units, a decrease of nearly 28.8% (see table 34).

Table 34: Some indicators related to buildings and spaces licensed in the Occupied Palestinian Territories during 2008 and the first and second quarters of 2009

		Q1 2008*	Q2 2008*	Q3 2008*	Q4 2008*	Q1 2009*	Q2 2009*
Total issued licenses		1,228	1,155	1,096	980	1,219	1309
Residential buildings			979	931	827	1,052	1,144
Non-residential buildings			176	165	153	167	165
The total licensed areas (thousand m^2)		530.1	354.8	458.8	385.5	469.2	522.9
Licensed Housing units							
Ne housing units	Number	1,850	1,062	1,174	1,111	1,266	1,485
	Area (thousand m^2)	297.5	195.2	234.3	195.5	245.6	311.2
Existing housing units	Number	414	331	223	202	261	322
	Area (thousand m 2)	88.3	60.7	62.5	51.6	74.3	85.6

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2009). Statistics of building licenses, Ramallah - Palestine.

* Quarters of the West Bank only and does not include the Gaza Strip.

Box 4: Dead Sea – Red Sea Canal

The Red Sea - Dead Sea Canal, or the "Two Seas Canal" project, is a project for the construction of a canal and a pipeline extending for 250 kilometers southwards from the Gulf of Aqaba on the Red sea to the Dead Sea. It is a joint project between Jordan, Palestine and Israel. The project mainly aims at stopping the lowering of the water level in the Dead Sea and supplying it with more water. The total cost of the project is estimated to be US$ 11 billion, to be covered by the international community and the three states benefitting from the project.

Supporters of the project argue that this is the only way to face environmental challenges that threaten the Dead Sea area, and that it will supply the region with potable water (for which there is great demand). Above all, the project will play an important role in strengthening Israeli - Arab cooperation. It will also create job opportunities and will be used to turn vast areas of the desert to populated and touristic areas.

Those opposing the project claim that it could be counterproductive further harming the environment in the region, instead of tackling and remedying the situation. They say that the project does not provide practical solutions for the shortage of drinking water, and that there is an exaggeration in the emphasis placed on the political role to be played by the project, for the purpose of assuring financing by the international community. Consequently, the opponents of the canal project propose an alternative solution. The Dead Sea, they believe, should be allowed to naturally recover its former water level, by letting the waters of the Jordan River flow into it without external interference or obstacles.

The present proposal includes the building of the biggest pumping station in the world between Aqaba and Eilat, in addition to the construction of a desalination unit at the extreme southern tip of the Dead Sea. It is expected that the pumping station would annually suck 1.9 billion cubic meters of sea water and pump it into the canal. The water will be pumped to a height of 230 meters from the Gulf of Aqaba and then slide towards the Dead Sea. This difference in height will be exploited to generate electricity that will be used in operating the pumping station. At the end, the water will be divided into two equal parts. One part will be pumped into the Dead Sea and the other part will be pumped to the populated areas to solve the shortage of drinking water. Theoretically, the benefits accrued from the project for the three benefitting countries would be equal. They will include, assuring potable water, stability of the water level in the Dead Sea and production of electricity and economic development for the region.

But fears for the environment are serious. They include damaging the "unique" natural system in the Dead Sea as a result of mixing its water with desalinated water from the Red Sea. A geological survey has indicated that mixing the water could lead to the growth and spread of seaweeds, to calcareous precipitates and change the color of the Red Sea water.[31] Fears also exist about the ill effects of drinking ground water in Wadi Araba, due to water pollution, in the case of one of the pipelines being damaged. It is a possibility in an area where active earthquakes are common.

But despite all that has been mentioned earlier, the World Bank agreed, at the request of the three benefiting states, to conduct a feasibility study of the project. Preparations for the study started in 2008. The study will review and evaluate the technical, financial, environmental and social aspect of the Red Sea – Dead Sea Canal project. The study will be financed by several donors including France, Greece, Italy, Japan, South Korea, the Netherlands and the USA. Contributions already amount to US$ 16.7 million.

In a clear admission of the sound position of warning voices, the World Bank stated that it realizes the regional need for increasing drinking water supply, and the necessity of finding practical solutions for the environmental problems faced by the Dead Sea area. However, the Bank's participation will not be realized unless the project fulfills the necessary and strict environmental and social conditions to which the World Bank adheres.[32]

Despite the fact that the project is presumed to be one between three equal partners, the recurrent statements made by Israel try to exclude the Palestinian side. It even completely ignores at times the Palestinian Authority. For example, the Israeli Minister of the National Infra-Structure, Benjamin Ben Azer, said in 2006 that the project will lead to fruitful economic cooperation with our Jordanian partners.[33] He did not mention the Palestinians with one word. The Palestinian Authority did not hasten to emphasize its participation in the project. In an interview with Mr. Fadl Kaoush, former President of the Palestinian Water Authority, he said that the importance of the participation of the National Authority in the project aims at, "ascertaining the international legality". He also said that the main aim of participation is not for economic gains only, but ascertaining Palestinian legal and legitimate rights in the joint waters.[34]

Although the Red Sea - Dead Sea Canal is still in the feasibility study stage, certain recent declarations and press reports have caused some confusion. After a July 2009 meeting between the Israeli Deputy Prime Minister, Silvan Shalom, and the President of the World Bank Robert Zoelek, Israel announced that the World Bank is on the verge of starting the Canal's preliminary exploratory survey . Israel also claimed that the World Bank agreed to finance the project, which the bank later denied.[35] After nearly one month after that date, AFP reported that "Jordan decided to work unilaterally on the project, dropping its partners". This is also not accurate, as the statement by the Jordanian officials meant the "Jordanian project for the Red Sea waters" This is a purely Jordanian project, financed by private sources. The project aims at building several desalination units to solve the problem of drinking water shortage in Amman. The World Bank also admitted the existence of several projects in the region, and stated that "the current feasibility study for the two seas canal will take into consideration the other projects the implementation of which coincides with the Canal project."[36]

Finally, the future of the Red Sea - Dead Sea Canal project remains unclear. But all parties, be they supporters or opponents of the project, agree on the need to tackle the critical situation in the Dead Sea area. Choice of the solution remains the point of contention. But Jordanian statements, and the declared Israeli project, all came at a strange time, causing suspicions with regard to financing and coordination, at a time when the World Bank is undertaking feasibility studies. Undoubtedly, there are many outstanding political and economic questions, in addition to the environmental question. It is not expected that the World Bank's study, which will be concluded in 2011, will answer all those outstanding questions.

---

31 **Spiegel Online** (2009): "Israel-Jordan project Aims to Save Dead Sea" http://www. Spiegel.de/international/world0.1518.503953.00.html

32 **World Bank (2009)**, "World Bank Group Statement on Red Sea – Dead Sea Water Conveyance Study Program". http://unispal.un.org/UNISPAL.nsf/9tb163c870bb1d6785256cef0073c89f/1428e21e92910b54852575eb00461122?OpenDocument

33 **Haaretz (2006)**: "Realizing Herzl's pipe dream". http:// haaretz.com/hasen/pages /799191.html

34 **Palestine Media Center (2005)**: "The Red Sea - Dead Sea Canal Project and the Palestinian gains" http://www. Palestine-pme.com/details.asp?cat=3&id=620

35 **Bank Information Center (2009)**: "Where is the Red Sea - Dead Sea Water Conveyance Program going?" http://www.bicusa.org/EN/Article.11420.aspx

36 **Bank Information Center (2009):** "Where is the Red Sea - Dead Sea Water Conveyance Program going ?" http://www.bicusa.org/EN/Article.11420.aspx

10. Israeli Measures[37]

10.1 Martyrs and Wounded

The number of martyrs was 23 during the second quarter of 2009, among them was an infant and two small children, who died as a result of wounds caused by aggression on Gaza governorates in 2009. The number of wounded Palestinians during the same period was 272 persons. The number of detainees in all the Occupied Palestinian Territories was 878 persons.

10.2 Obstacles to Movement and Transportation

The number of Israeli military road blocks, set up without prior notice (temporary), in the West Bank was 1280 road blocks during the second quarter of 2009. The number of total closures of crossing points with Israel during the same period was 379. Crossing points with Israel were closed 250 times and international crossing points were closed 129 times. The Israeli occupation forces kept many permanent road blocks which have become, in turn, like border crossing points. Despite talk every now and then, by the occupation authorities, that they assure facilities for Palestinians at those road blocks, the road blocks, in fact, add to the sufferings of the Palestinians, because of complicated passage formalities, such as strict searching, interrogation, and delays lasting hours. This is in addition to total closure of those crossing points due to alleged security measures, which resulted in dividing the West Bank and isolating its northern part from the center, and the center from the southern part. It has made movement between Palestinian cities and towns a very difficult task.

10.3 Attacks against Education and Health Sectors

Israeli attacks against the Palestinian education sector were 6 during the second quarter of 2009. Those attacks included a raid on a kindergarten, another on a center for training and rehabilitation and setting up a road block near a school during an examination period in Al-Khalil City. Also, a search was conducted of the hostel of an UNRWA institute in Ramallah and a secondary school was raided in Jenin. As for the health sector, it was exposed to 5 attacks during the second quarter of 2009, and included holding an ambulance, beating two first aid workers, preventing an ambulance from treating a Palestinian and raiding a hospital.

10.4 Attacks on Properties and House Demolition

Targeting public and private Palestinian properties by the Israeli occupation authorities continued. The Israeli occupation forces occupied 53 houses during the second quarter of 2009, for use for military purposes for varying periods of time. Attacks on Palestinian properties took place 307 times during the same quarter.

The Israeli occupation forces continue to raid the centers of Palestinian security forces and fire on those centers. They also set up military road blocks near those centers. The number of Israeli forces' provocations against Palestinian security apparatus during the second quarter of 2009 totaled 51 instances.

10.5 Settlement Activities and Attacks by Settlers

Settlement activities in the Occupied Palestinian Territories continued, reaching 18 during the second quarter of 2009. They included eroding agricultural land, enlargement of a settlement and a settler's road as well as expanding a road block, erecting military watch towers, and installing barbed wire fences. Attacks by Israeli settlers against Palestinians and their properties continued during the second quarter of 2009 to reach 227 instances.

11. Assistance Provided to Needy Families

The Ministry of Social Affairs organizes many assistance programs to needy families in the Occupied Palestinian Territories. Those

[37] Monthly report of the Palestinian Control Group (April, May and June). Website of the Palestinian Control Group: http://www.nad-plo.org

programs are varied and include: Difficult Cases Program, that of the World Food Program, the Social Protection Program and the Pioneer Program for Enabling Economically Deprived Families.

The Difficult Cases Program is considered one of the most important programs of the Ministry of Social Affairs. It is a program inherited from the Israeli Civil Administration in its design, targeting criteria and the ladder of assistance. The program adopts the list of assistance-deserving candidates based on cases of chronic poverty. This includes families who have no income because of the non-existence of a provider due to absence or sickness or disability, old people, disabled persons, minors and orphans, widows, divorced, or abandoned women and spinsters. The number of eligible families greatly increased after the arrival of the National Authority. In 1999 some 19 thousand families used to receive assistance, but now they total 50 thousand families. It is worth mentioning that this number of families is subject to some families dropping out and new families joining. When some families drop out because of availability of new sources of income, new eligible families join in. Difficult cases receive both monetary and in-kind assistance, plus additional aid such as medical assistance, exemption from school fees and medical treatment abroad.

The Ministry of Social Affairs is seeking to obtain, by 2010, the management of the "Pioneer" program which is being run at present by the United Nations Development Program (UNDP). This program aims at helping families to depend on themselves, through development programs which enable such families to dispense with assistance in the future. The Ministry will choose appropriate families to be granted loans for setting up businesses. This program will operate in cooperation with UNDP and the Islamic Bank for Development, concerned ministries and lending institutions.

11.1 Monetary Assistance

The European Union is considered the only source for monetary assistance after the second legislative elections in 2006 and the imposition of a financial siege on the National Authority. This part of the assistance program operates in coordination with the Ministry of Finance. Monetary assistance cases constitute more than four fifths of cases receiving assistance from the Ministry.[38] During 2008 monetary assistance was distributed four times. The sum of 1000 Shekels is provided every three months through the banks to every assistance-receiving family in the West Bank and the Gaza Strip. Table 35 shows the number of families which benefited from payments provided every quarter in 2008. Consequently, the total sum of monetary assistance provided during 2008 was nearly 175,139 thousand Shekels.

In 2009, monetary assistance was provided three times, and the sum total was 149,209 million Shekels, given to more than 50 thousand families during the first three quarters of the year.

11.2 In-kind Assistance

The Ministry regularly provides in-kind assistance to cases registered with it once every two months. This kind of assistance is supported by the UN World Food Program. This program targets families who have no income (absence of male provider). Excluded from that are refugee families. Targeted groups include widows, divorcees (if they are providers for their children) and spinsters (in case of proven absence of income). Also, abandoned women, as well as those suffering from organic or psychological diseases that prevent employment, prisoners in civil cases, orphans (without the two parents). There are also special cases, even with availability of an income, such as families with special problems such as children with special needs or oppressed women. Beneficiaries are selected from cases registered with the Ministry of Social Affairs. The Ministry undertakes a field study to verify statements of candidate families for assistance. The World Food Program follows up implementation of the program by being present during assistance delivery, and through field visits to beneficiary families. In addition to that, each case is reviewed periodically (every half a year) through field investigation. The provided food basket is composed of flour, cooking oil, chick peas, salt and sugar. In addition, some Arab countries and international relief organizations provide through the Ministry additional assistance on different occasions

[38] Shalabi, Yaser; Ladadwah, Hassan: Targeting the Poor in Palestine: Present Criteria and Proposals for Improvement, p.26, MAS, 2009

Table 35: Number of families benefiting from cash assistance

Quarter	The number of beneficiary families
Q1	41321
Q2	41113
Q3	46025
Q4	46680

Source: Ministry of Social Affairs, Public Administration to combat poverty, unpublished data, 2009.

The value of assistance provided by the World Food Program during 2008 was estimated at nearly US$ 45 million. In-kind assistance was then distributed six times to more than 48 thousand families in both the West Bank and Gaza Strip. During 2009 three distributions were made until the third quarter to nearly 50 thousand families. The value of those distributions was estimated to be nearly US$ 21 million.

As regards the geographic distribution of the assistance in the West Bank, the percentage of in-kind assistance provided to the southern governorates of the West Bank was 29%. The biggest share of the distributions went to the north of the West Bank, and 22% to the center. As for the Gaza Strip, Gaza City received the highest share of assistance, while Khan Younis and Rafah received less (see table 36).

Table 36: Geographical distribution of in kind assistance distributed in the West Bank and Gaza Strip during the year 2008

Region	Percent
West Bank	
Hebron	14 %
Nablus	13 %
Jenin	14 %
Jerich	4 %
Tubas	2 %
Salfeet	5 %
Bethlehem	10 %
Qalqilya	8 %
Tulkarem	12 %
Ramallah	8 %
Abu Dis	5 %
Yatta	5 %
Total	**100 %**
Gaza Strip	
Gaza	30 %
Jabalya	21 %
Deir al-Balah	19 %
Janoeonc	15 %
Rafah	15 %
Total	**100 %**

Source: Ministry of Social Affairs, Public Administration to combat poverty, unpublished data, 2009.

12. Dwellings in Occupied Palestinian Territories[39]

12.1 Situation of Dwellings

In the light of difficulties encountered by the Palestinian economy, the Israeli occupation casts its shadow on the dwellings sector in the Occupied Palestinian Territories. Assuring an appropriate dwelling for a Palestinian citizen has become a difficult task. Confiscation of land, construction and enlargement of settlements, the building of the wall of annexation and expansion and the difficulty of obtaining building permits outside community concentrations are just some of the difficulties faced by Palestinians. Others include the demolition of houses as security punishment or with the pretext of absence of a permit, in addition to the difficult economic situation characterized by siege, wide-spread unemployment, high percentage of poor families and the difficult situation in the refugee camps. There is also the dominance of private construction by real estate companies seeking profits, all of the above constitute obstacles to a Palestinian citizen seeking to obtain an appropriate dwelling.

12.2 Dwelling Density

Average density of dwelling in the Occupied Palestinian Territories was 1-7 persons per room in 2008, i.e., 1.6 persons per room in the West Bank, as against 1.9 persons per room in the Gaza Strip. The percentage of families in the Occupied Palestinian Territories, who live in housing units of dwelling density of 3 persons or more to a room, was 12.7%. The average number of rooms in a house in the Occupied Palestinian Territories is 3.6 rooms. The percentage of Palestinian families who live in a house with 1- 2 rooms is 15.9% - 16.9% in the West Bank against 13.9% in the Gaza Strip.

12.3 House Form and Possession

The percentage of families in the Occupied Palestinian Territories who live in dwellings that have the form of houses is 51% - 51.8% in the West Bank and 49.2% in the Gaza Strip. But the percentage of families living in dwellings which have the form of a flat was 45.8% - 47.2% in the West Bank and 50% in the Gaza Strip.

As regards possession (ownership) of dwellings, the percentage of families in the Occupied Palestinian Territories that live in houses owned by a member of the family was 86.3%, as against 9.2% of families who live in furnished or unfurnished rented dwellings.

12.4 House Demolition

A study issued by the PLO's Department of National and International Relations showed that the Israeli occupation demolished nearly 23,100 housing units in the Occupied Palestinian Territories during the period 1967 – 2009. This was done within the framework of the policy of displacement, eviction and demolition of houses for alleged security reasons or lack of building permits. The study also revealed that since 2000 and until the end of May 2009, 13,400 housing units were completely demolished in the West Bank and Gaza Strip. This policy has led to the displacement of more than 170 thousand Palestinians who now have no shelter. In addition more than 90 thousand other housing units were damaged.

[39] Palestine Central Bureau of Statistics, Situation of Housing Sector in Occupied Palestinian Territories on the Eve of the Arab Housing Day, 2009.

13- Economic Issues

Economic Growth (3)

Relation between Economic Growth and Income Distribution

We have presented in the previous number of *The Monitor* the second part of the question of economic growth which we devoted to sources of growth. We found that growth happens either as a result of an increase in production factors, especially the material capital and the human capital, or as a result of an increase in factors of production, which are product of technological progress, or an increase in efficiency of production institutions. It is natural that we should deal after that with the important question of the economic environment that helps to encourage accumulation of material capital, and motivate investment in human capital, and prepares appropriate conditions for accelerating the process of technological progress and consolidating elements of production efficiency. What are elements of such an environment? What accrues from those elements as a automatic result of operations of free market mechanisms, and what are the other elements, the formation of which requires economic policies to be adopted by the state.

We deal in this part with one of the most important questions that plays a main role in answering those questions. That question is the relation between national income distribution and economic growth. It is natural that the central question in this matter should be: Is there a need for state intervention and for implementation of policies of "income redistribution" which aim at changing income distribution that took place in accordance with free market mechanisms, and apply a different income distribution more convenient to requirements of supporting and accelerating the process of growth?

The different aspects of the question will be discussed in three paragraphs. The first part presents a quick summary of the theoretical perspective of the relation of economic growth to national income distribution, and the role of redistribution policies in the context of efficiency and equity criteria. The second part reviews the old point of view with regard to the question which believes in total separation between the process of growth and the process of income redistribution, because the first concerns the sphere of "efficiency", and the second concerns the sphere of "equity". The third and last part presents the modern point of view concerning the question which views redistribution of income, especially in developing poor countries, as an extremely important process in the sphere of "efficiency", as well as in the sphere of "equity".

Theoretical Perspective

The existence of an organic relation between the process of economic growth and the process of national income distribution is something natural. When the economy of a certain country starts to grow a specific distribution of wealth and income among the citizens will be in place. As growth is a dynamic process affecting, to varying degrees, the different industries – some industries will expand more than others, new industries will be established and others will disappear – income distribution will not remain static, but will change with the change in the process of growth. If the production process takes place in accordance with the criteria of economic "efficiency", this means that the growth which has taken place and the accompanying change in income distribution will lead to an optimal situation. But the optimal situation, according to the criteria of "efficiency", does not necessarily mean an optimal situation according to the "equity" criteria. It is not fair that citizens who loose, as a result of growth, their income or part of it, remain without assistance that assures for them an acceptable standard of living enabling them to gain new experience that guarantees for them a suitable income in the future.

From this perspective, the justification for state intervention in the implementation of income redistribution policies becomes evident. State intervention here refers to deduction by the state of a part of the income of those who benefitted from the process of growth and distributing the deductions to those who have been hurt by the process. But what is important in this matter is total separation between the two processes, i.e. the process of growth should take place in accordance with market mechanisms, without state intervention, and after that the process of redistribution take place without causing any deformations in economic efficiency. This to assure that it is necessary that the redistribution process does not affect relative prices in the market (interest rate, wage rate and rate of prices of goods and commodities).[40]

On a theoretical level, there is also another aspect to the relation between growth and income distribution, which is generally ignored. It is that growth leads with time, in any economy where production takes place in accordance with the criteria of economic efficiency, to reducing, and not increasing, inequality in income distribution in the long run. But it is expected that growth will lead, after the lapse of sufficient time, to

[40] One of the requirements for that is levying absolute taxes (fixed taxes) and not progressive taxes, because the latter leads to deformation of relative prices, and consequently to deformation of the incentive system.

narrowing the gap between the income of the poor and that of the rich. If, however, the contrary happens, then that constitutes a proof that that particular economy suffers from deformations, and that production does not take place in accordance with efficiency criteria.

The reason for that is simple, and goes back to the essence of the meaning of market mechanisms. For example, if growth causes an increased demand on a certain profession, which results in raising the level of wages of those employed in that profession, many people will be encouraged to invest in human capital, in order to qualify to work in that profession. Of course, the result will be an increase in the number of persons employed in that profession, and consequently a decrease in the high income from it. On the other hand, if growth caused an increased demand for a certain commodity, the increase in its price and consequently the increase in its rate of profit, will lead people who have capital to invest in the industry producing that commodity This will lead to an increase in the volume of production and consequently to a drop in its price and to decreasing its high rate of profit.

This means that the natural performance of market mechanisms leads, with the lapse of time, to decreasing the degree of income inequality. But when the contrary happens, and the degree of income inequality increases, this means that prices do not play their role in efficient distribution of resources to the different industries. That happens usually as a result of the existence of strong monopoly establishments capable of limiting the movement of workers and capital in a free competitive atmosphere, or the presence of a big section of workers unable to invest in the human capital which is necessary for gaining experience required by the market. In such cases, state intervention to change the situation by redistributing the income, becomes one of the legitimate means to consolidate efficiency criteria in production and distribution.

Growth First and then Redistribution

We have seen in the previous paragraph that on the level of microeconomics, and in conditions where the two processes of production and distribution are carried out by market mechanisms in line with efficiency criteria, there is complete separation between the process of growth and the process of redistribution. The first takes place in the sphere of the economy, while the second takes place in the sphere of economic policy. For that reason the saying "growth first and then redistribution" became popular in economic literature.

That saying found an expression for itself on the level of macroeconomics in the mid-fifties of the last century, in what has become known as the Kuznets Hypothesis. This hypothesis believes that it is not necessary to be concerned with income distribution in the early stages of growth, as it is natural in those stages to experience an increase in the degree of income inequality as a result of a quicker increase in profits than in wages. But such a situation will not last for a long time, because the contrary will happen in the following periods of growth, when equality will increase. This relationship is called Kuznets Hypothesis after the well known economist Simon Kuznets (1901- 1985) who was the first to notice this relationship by analyzing the data of the average income of an individual in USA and the degree of inequality in that income over a series of time periods.[41]

It is evident that it is possible to find the economic explanation for Kusnets Hypothesis from noting the difference between the short-term work of market mechanisms, and their long term work which we have spoken of in the previous paragraph. But most economists who have carried out research concerning this hypothesis, concentrated on the proposal that the existence of a high degree of income inequality is necessary for starting the growth process. This is because growth in its initial periods mainly depends on investment in material capital, and as the rich are the people who have savings and are able to turn their savings into investments, this means that the more their share of the income increases, the more will increase the volume of savings available to finance investment and consolidate the growth process.

Growth experience in different countries during the last half century has shown that Kuznets Hypothesis may be applicable to the USA and some West European countries during the nineteenth century and the first half of the twentieth century. But it is not applicable to growth experience in those countries during the second half of the twentieth century. For sure it does not describe the growth experience of countries in Latin America, East Asia and the Arab world.

---

[41] There are different yardsticks to measure the degree of inequality in income distribution in a certain country in a given period of time. Most famous of them is the Gini coefficient. It is a measurement which is between zero and one. Zero indicates full equality in income distribution (individuals obtain equal incomes)while one indicates non-complete equality (one individual obtains all the income). Usually the coefficient between zero and one hundred is used on the basis that this is simpler than using fractions between zero and one.

In the USA, and according to statistics of the Department of Population Census, a big increase occurred in the degree of income inequality during the period 1967 – 2005. It was a period of great economic growth in a rich industrial country, which passed more than a century ago (see table 1), through the initial stages of economic growth. The same happened in Japan and some West European countries. The degree of income inequality increased during the last quarter of the last century. On the other hand, we find that economic growth in its initial stages in some Latin American countries, such as Brazil, for example, succeeded in noticeably raising the individual's average income without decreasing the degree of inequality in income. In contrast we find that the Asian Tiger countries have achieved the initial stages of growth with significant decreases in the level of income inequality. But inequality started increasing in recent years as those countries entered the advanced stages of growth. It is evident that all these experiences are not in line with Kuznets Hypothesis.

As for growth experience in the Arab countries, they have contradicted Kuznets Hypothesis also. In the fifties, sixties and seventies of the last century, the Arab world passed through a period of big growth accompanied by a noticeable improvement in the fairness of national income distribution. The degree of inequality noticeably retreated. Also, the fall in growth experienced by the Arab World during the eighties and nineties was accompanied by an increase in the level of inequality in income distribution (see tables 1 and 2).

Economists concluded from all those different experiences that Kusnets Hypothesis is not an economic theory, but a mere statistical relationship which was correct at a certain time period for some countries. But it is definitely not correct for all the countries and all different times. Consequently, it was natural to reconsider the saying "Growth first and then redistribution after".

Table 1: Gini* coefficient in a number of selected countries (1963-2002)

Country	1963	1970	1980	1990	2002
Egypt	43.18	39.78	39.46	43.72	50.08
Syria	49.00	42.11	46.31	39.10	* 46.54
Jordan	47.73	46.34	45.11	46.10	46.20
Kuwait	49.07	51.30	49.39	58.69	** 54.76
Korea	41.76	42.87	38.18	35.89	37.75
Singapore	43.48	46.33	38.11	36.39	39.25
Taiwan		29.99	28.92	28.65	33.10
USA	*** 39.70	39.40	40.30	42.80	46.30

Source: inequality studies center Texas University. The source of data on USA is from theAmerican Center of population, www.utip.gov.utexas.edu

* Gini coefficient for the year 1998 **2001 *** 1967

Table (2): Actual Growth Rate of Income Per Capita (1981 -2007)

Region	*1989-1981	*2002-1990	The no. of times income duplicated during 1981-2007
The world	1.4	1.2	41.4
Rich countries	2.5	1.8	67.5
Developing countries**	1.7	3.0	112.5
Southeastern Asia	5.1	5.3	317.5
West Asia **	- 1.7	1.1	16.0

Source: UNCTAD, Trade and Development Report, 2007, p. 3

* The rate of growth per year is in real prices (base year is 2000)

** Includes: Syria, Lebanon, Palestine, Jordan, Iraq, Kuwait, Saudi Arabia, UAE, Qatar, Bahrain, Oman, Yemen, Cyprus, Iran, & Turkey

Growth with Redistribution

One of the most important growth experiences that took place during half of the previous century is the experience of the Asian Tigers (South Korea, Taiwan, Singapore and Hong Kong). Economic institutions and international organizations which are concerned with the question of growth in the third world devoted time and energy to the study of this experience, and comparing it to other experiences in other regions which did not achieve what the Asian Tigers achieved. For example, the comparison between the Asian experience

and the Latin American countries' experience, revealed that a high degree of inequality in income constitutes an obstacle to growth, and that income redistribution policies are very important in the initial stages of growth, not for achieving justice among the citizens (though it is important), but for achieving efficiency in the markets.

When comparing the experience of East Asian countries with that of Latin American countries during the past three decades, we find that the first was characterized by a high rate of growth and a low rate of income inequality. In contrast, we find the second to be characterized by a low rate of growth and a high rate of income inequality. But when we turn to the reality of political economy of both experiences, we find a big difference between them in the role of income redistribution. In the Asian experience, the ruling elites had realized, since the fifties of the past century, that their legitimacy was threatened by revolutionary communist movements. Therefore, they sought to broaden the base of popular support for them through the implementation of income redistribution policies, such as agrarian reform, building housing units for the masses, investment in infra-structure in rural areas, and free high standard education.

The ruling elites in Latin America however devoted their attention, in the first place, to the narrow and immediate interests of the groups they represented. For that reason we find that most of their economic policies did not result in an important change in the living standard of the poor majority of the people. If we compare two countries, such as South Korea and Mexico, we find that the average income of an individual in Mexico in 1960 was more than double the income of an individual in South Korea during the same year. But the level of inequality in Mexico was less than that in South Korea. But now the picture has been completely reversed. In 2008, the average income of an individual in South Korea became more than double to that of someone in Mexico, and the degree of income inequality has decreased in South Korea, but increased in Mexico (see table 3).

Table 3: The income per capita and Gini Coefficient in Korea and Mexico

	South Korea	Mexico
Average income per capita 1960 ($)	260	660
Gini Coefficient 1960	41.76	40.73
Average income per capita 2008 ($)	21,530	9,980
Gini Coefficient 2008	37.74	43.83

Source of data on the Gini Coefficient is Iinequality Studies Center-Texas University, while data on income is from World Development Indicators.

The World Bank has published an important study which reveals that uneven income distribution in poor countries is the result of the existence of obstacles that prevent the poor from participating in the economic process, as they do not possess the ability to respond to market changes. They are unable to finance investment in new projects, or to spend on learning and acquiring new experience and skills. The study found out that one of the reasons for the success of the East Asian countries in realizing the process of sustainable growth is the success of the governments in removing obstacles that prevent market mechanisms from functioning, i.e., removal of obstacles that prevent the poor from participating in the production process, which was done by following a "pro-poor growth" strategy. Such a strategy can be summarized as follows: the state is to create an economic environment that helps the poor to join the economic process and participate in the growth process from the beginning. The "pro-poor growth" strategy is based on enabling the poor to obtain educational and health services at costs suitable to their means, provision of funding for small businesses, and building infra-structures in areas where they live.[42]

Theoretically, the aim of the "pro-poor growth" strategy is mainly to implement policies of income redistribution, because the existence of a high level of inequality in poor countries leads to limiting and obstructing the growth process. We quickly present in what follows how a high level of inequality consolidates an environment unsuitable and lacking incentives for growth.

* ***Material Capital***
  Modern studies of the behavior of consumers and savers in poor societies reveal that the marginal rate of saving of members of the middle class exceeds that of the rich or poor classes. Some economists have

[42] **World Bank (1993),** *The East Asian Miracle,* Oxford University Press. **World Bank (2002)** *Globalization, Growth, and Poverty: Building an Inclusive World Economy;* Oxford University Press.

explained this phenomenon by noting that, contrary to the traditional theory, income is not the only determinant for saving behavior. The factor of "personal ambition" plays an important role in determining the saving behavior of individuals. On the other hand, the degree of income and wealth inequality plays a role in limiting the "ambition" of individuals. The poor in poor societies have no hope or ambition to change their situation. They live as if they are in a poverty trap, which means the existence of a high degree of income inequality that constitutes an obstacle to saving, investment and accumulation of material capital. The aim of income redistribution policies is to enable the poor to live according to a new behavior based on a hope of escaping from the "poverty trap".[43]

* ***Human Capital***

Investment in human capital, i.e., spending on education and health, deserves to have priority over investment in material capital, or over spending on luxury commodities and services. On this basis, any process of income redistribution which is based on deducting from the income of the rich and increasing the income of the poor, will lead to increasing spending by the poor on investment in human capital, without reducing spending by the rich on that investment. This necessarily means increased human capital accumulation in society.

* ***Technological Progress***

In societies with high levels of income inequality, education remains restricted to the rich minority. You rarely find skilled workers. Big differences exist between the skilled worker's wage and the general average wage. This is called "skill premium". This premium increases with the transfer or innovation of new technologies, which makes the process of transfer or innovation of a new technology a very costly process. Therefore it is done very slowly in those societies.

* ***Efficiency***

The existence of a high degree of income inequality in poor societies is accompanied by the existence of strong and influential groups that look after their interests by limiting efficient functioning of the market in production and distribution. They exercise a monopoly in production and imports, encourage rent seeking activities and weaken the institutional status of property rights. All that leads to consolidating an atmosphere of corruption and non-transparency, which increases the level of uncertainty in the markets, which results in widespread inefficiency in production and consequently to the shrinking of investment and slow growth.

Many applied studies, which examined the relationship between growth and income distribution in different countries, have revealed the existence of an inverse relationship between the degree of income distribution and the rate of growth.[44]

[43] Debraj Ray (1998), *Development Economies,* Princeton University Press.
[44] Hendrik Van Den Berg (2001), Economic Growth and Development, New York: McGraw-Hill